قصة

وتاريخ الحضارات العربية

بين الامس واليوم

تونس
الجزائر



EDITO CREPS
INTERNATIONAL

قصة
و
تاريخ
الحضارات العربية
٢١ ـ ٢٢

قصة وتاريخ
الحضارات العربية

اول موسوعة من نوعها حديثة وبالالوان تعالج نشاة البلدان العربية واحداثها حتى ايامنا هذه

٢١ ـ ٢٢

تاريخية ـ جغرافية ـ حضارية وادبية

تونس
الجزائر

Edito Creps, INT- 1998 -1999

BEYROUTH ,TEL :01/586207 - 01/586219 - 03/240824 - FAX 009611584391

القسم الاول

تونس

عاطف عيد

لمحة جغرافية

الموقع والامتداد

تونس هي أصغر بلدان شمال أفريقيا مساحة (١٦٣٦١٠ كلم٢) وأقلها جبالاً، وأكثرها تنوعاً من حيث أديم الأرض واختلاف الجوّ. وتكوّن مع الجزائر والمغرب ما يسمى بدول المغرب العربي. تمتد بين خطيّ عرض ٣٠° و٣٧° شمالي خط الاستواء، وبين خطيّ طول ٧,٥° و١١,٦° شرقي غرينتش. وتحدّها الجزائر غرباً، وليبيا من الجنوب الشرقي، أما في الشمال والشرق فيحدّها المتوسّط، حيث تمتد بعض الجزر التابعة لها، وأهمّها جربة وكركنة. ويقترب شمال شرق تونس من جزيرة صقلية الإيطالية مكوّناً مضيق صقلية ـ تونس (١٤٠ كلم). الذي يعتبر بمثابة الحدّ الفاصل بين حوضي المتوسط الشرقي والغربي.

السطح وأقسامه

يقسم سطح تونس إلى أقسام متمايزة، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى المناطق التالية:

أ ـ السهول الساحلية: تمتد في شمال وشرق البلاد بطول ١٣٠٠ كلم.

١ ـ السهل الشمالي يمتد بين شواطىء المتوسط وسفوح جبال الأطلس وهو ضيق إجمالاً بحيث لا يتسّع إلاّ حول خليج تونس. ويتميّز هذا السهل بتربته السوداء الخصبة، وخاصة في سهل ماطر وباجة، كما يتميّز بكثرة مياهه ونباتاته وغاباته. وينتهي في الشمال الشرقي بشبه جزيرة شريك، التي درج أهل البلاد على تسميتها باسم «الوطن القبلي». ويمتد على هذا الساحل خليج تونس، حيث يمر نهر المجردة، الذي يعتبر أهم أنهار البلاد.

٢ ـ السهل الشرقي تواجه تونس الحوض الشرقي للمتوسط ابتداء من «الوطن القبلي» بمنطقة توصف (دون غيرها في تونس) بأنها «الساحل» وهي أكبر أقاليم تونس كثافة بالسكان، تبدأ في النفيضة وتنتهي عند مدينة صفاقس عاصمة الجنوب بطول حوالي ٣٠٠ كلم، ومعدّل عرض ٢٠ إلى ٨٠ كلم (عاصمتها مدينة سوسة). وأرض هذا الساحل مستوية وخصبة، فيها بعض المستنقعات وأهمها مستنقع المنستير ومستنقع الهاني. أما شواطىء هذا الساحل، فهي صخرية في الشمال، رملية في الجنوب، وتكوّن بعض الخلجان الطبيعية المهمّة، وأبرزها الحمّامات وقابس.

ب ـ **الأقاليم الجبلية**: تمتد في شمال غرب البلاد، وتلي السهول الساحلية مباشرة. وهي تشمل الأطراف الشرقية القليلة الارتفاع من سلاسل الأطلس التل والصحراوي، التي تمتد على طول الساحل الشمالي لدول المغرب العربي، وهي تتجه في تونس نحو الشمال الشرقي، مخلّفة فيما بينها عدداً من الوديان والسهول المرتفعة المهمّة، وأهمّها وادي نهر المجرّدة، ووادي سليانة، ووادي نهر مليانة، وسهل سرس المرتفع. أما أشهر جبال هذه السلاسل فهي جبل الشغبي (١٥٤٤م) وجبال عين دراهم (١٠٠٠م)، بالإضافة إلى جبال مقعد وخمير ونفزة.

ج ـ **إقليم الهضاب**: يمتد جنوب الإقليم الجبلي، وغرب الساحل الشرقي، وهو عبارة عن هضاب مستوية السطح، تمتد بمعدّل ارتفاع ٥٠٠م، ترتفع في الغرب حيث تنحدر منها مجارٍ مائية ذات تصريف داخلي، وأهمها وادي مرسالة ووادي زرود. وتعرف هذه المناطق بخضوعها للماء، بحيث تفيض أنهارها إذا أمطرت فتغرق ما حولها، وتجرف أديم الأرض، وإذا انحبست الأمطار جفّت الأرض وتشققت.

د ـ **منطقة الشطوط والبحيرات والصحراء**: تنخفض الأرض في بعض المناطق الغربية الجنوبية من تونس عند الحدود الجزائرية، بحيث تصل إلى ما دون مستوى البحر المتوسط، فتكون بحيرات واسعة تسمى «الشطوط»، وأهمها شط الجريد وشط الغرسة وشط الفجاج. ثم تمتد مساحات الجنوب

في تدرّج نحو الجفاف ورمال الصحراء، يرافقه تدرج مماثل في ابتعاد المدن عن بعضها البعض، وضعف كثافة السكان، وظهور الواحات بنخيلها، بالإضافة إلى ظهور بعض الهضاب والمرتفعات والكثبان الرملية التي يفصلها سهل جفارة عن المتوسط. أما أقصى جنوب تونس فهو عبارة عن مرتفعات هضبية (٥٠٠ ـ ١٠٠٠م) تطل على البحر الأبيض المتوسط عبر سهل ساحلي جاف.

المناخ والثروة المائية

يتدرج مناخ تونس المتوسطي في الشمال إلى صحراوي في الجنوب. ففي الشمال، تعرف البلاد مناخاً معتدلاً شتاءً (مع معدّل حرارة ٢٧°). وأمّا في الداخل فترتفع درجات الحرارة قليلاً، وتقل كميات الأمطار بسبب الحواجز الجبلية (الأطلس)، التي تمنع وصول مؤثرات الرياح المتوسطية الرطبة، وتزيد الحرارة في الربيع والصيف مع هبوب رياح السيروكو والسموم الحارة، وتصل الحرارة إلى حوالي ٤٠°، وبخاصة في جنوب وسط البلاد.

أما أمطار الشمال، فهي الأكثر في البلاد، وتتراوح بين ٦٠٠ملم على السواحل، و١٣٠٠ملم على المرتفعات، وتقل هذه الأمطار في الهضاب الوسطى وسهل سرس، حيث تتراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ملم في السنة. أما المناطق الجنوبية من البلاد فيسيطر عليها الجفاف بمقدار التوجه نحو الداخل، حيث يسيطر المناخ الصحراوي الحار، أهميّة الأمطار لتتراوح بين ٤٠٠ و٢٠٠ملم في السنة.

هذا من حيث المناخ. أما من حيث المياه، فتونس فقيرة إجمالاً بثروتها المائية، باستثناء المناطق الشمالية التي تروى من مياه الأمطار، بالإضافة إلى نهر المجردة (٤١٦ كلم) الذي ينبع من الجزائر، وينتهي بدلتا ضخمة على المتوسط شمالي مدينة تونس، وتغذّيه روافد عديدة، أهمها نهر ملاق. بينما يصب نهر المليانة مياهه مباشرة في البحر غربي مدينة تونس. أمّا في وسط البلاد وجنوبها، فإن الأنهار قليلة، وهي نادراً ما تصل إلى المتوسّط لقلّة الأمطار التي تغذّيها، ولتدفق المياه عند نزول الأمطار على نحو يمنع

الانسياب العادي ويحدث الفيضانات، وغرق الناس والزرع، ويقطع الطرقات، ويجرف الأرض، ولا تمرّ أيام حتى يرى قعر الوادي جافاً يتشقق بحرارة الشمس.

أمّا البحيرات فأهمها: بحيرة تونس، وبحيرة بنزرت، وبحيرة أشكل، وتقع جميعها في شمال البلاد، وهي تمثّل أحواضاً طبيعية للسمك. أمّا في الوسط والجنوب، فبحيراتها كبيرة تراها في الخريطة، ولا ترى منها في الواقع إذا انقضى فصل الشتاء، إلاّ بريق الأملاح التي يتركها التبخّر فوق أرضها، باستثناء بحيرة «الكلبية» في منطقة «الساحل».

مقدمة

إذا كان تاريخ تونس القديم يرتبط بتأسيس الفينيقيين لمستعمرة قرطاجة على الساحل التونسي، فإن ذلك لا يعني اطلاقاً أن تلك البلاد لم تكن مأهولة بالسكان.

لكن جل ما نعرفه حتى اليوم أن القبائل من البربر هي التي توطنت البلاد آتية من الصحارى المجاورة أول الأمر.

وعلى الباحث المدقق أن يميز بين القبائل البربرية التي غزت أوروبا خلال القرن الخامس الميلاد وأسقطت مدينة روما الخالدة، وبين قبائل البربر التي سكنت ولا تزال منطقة المغرب العربي في مراكش وتونس والجزائر.

وسوف نحاول الدخول في بحث مستفيض لتاريخ هذه البلاد في أقسامه القديمة والوسيطة والحديثة حتى الوصول إلى المراحل المعاصرة، معتمدين على الروح العلمية التي توجه البحث للوصول إلى غاياته. فماذا أولاً عن تاريخ تونس منذ تأسيس قرطاجة؟

الفصل الأول

في التاريخ القديم

المتوسط بحيرة فينيقية

منذ الألف الرابع ق.م. بدأ الفينيقيون اتصالهم بالبلدان القريبة والبعيدة، بالبر والبحر. وقد حافظوا على سيادتهم في الملاحة حتى أواخر الألف الأول ق.م. حيث راحوا ينتشرون في العالم ويزرعون المستوطنات حول حوض البحر المتوسط، ويتخطونه إلى أبعد من ذلك في اتجاهات عدة.

لقد أجمع الكتاب الكلاسيكيون على أن أقدم المستوطنات الفينيقية في المتوسط قد نشأت في أواخر القرن الثاني عشر ق.م، فقادش تأسست في إسبانيا حوالي ١١١٠ ق.م، وأوتيك بالقرب من قرطاجة حوالي ١١٠١ق.م. ويتحدث ديودور الصقلي في هذا الإطار عن مستوطنات فينيقية في أفريقيا قد تعود إلى زمن أقدم من تاريخ تأسيس قادش.

ونستنتج من الكتابات الكلاسيكية، أن الانتشار الفينيقي قد سبق حتى باتجاه صقلية التوسع اليوناني الذي لم يبدأ إلاّ منذ القرن الثامن ق.م. حيث قامت منافسة شديدة بين اليونان والفينيقيين.

وأتت الاكتشافات الأثرية في حوض البحر المتوسط منذ القرن التاسع عشر ق.م. لتؤكد هذه الظاهرة المهمة، ولكن يبدو أن إبراز أهمية الدور الذي أبداه الفينيقيون في تطور تاريخ الحضارة الإنسانية قد أدى إلى ظهور ردات فعل معاكسة، إذ قام البعض يتنكر لإجماع الكتاب الكلاسيكيين من يونان ورومان وغيرهم، وللمعطيات الأثرية، في محاولة منه للتقليل من أهمية دور الفينيقيين.

وراح هذا الفريق يؤكد أن انتشارهم حصل في القرن الثامن ق.م. أي

في الوقت نفسه وبالتزامن مع بدء الانتشار اليوناني وبشكل متوازن معه، وزعم أن اليونان نافسوا الفينيقيين في الانتشار منذ البداية.

غير أن هذه النظرية لم تصمد أمام الدراسات الجديدة، والمكتشفات الأثرية، بحيث وجدت تماثيل وقطع معدنية أو فنية فينيقية في صقلية تعود إلى القرن الثاني عشر ق.م. على كل حال يمكننا أن نفهم لماذا أجمع الكتاب الكلاسيكيون وجلهم من اليونان، على إعلان أقدمية الفينيقيين في تواجدهم ضمن حوض المتوسط، لو لم يكن ذلك مطابقاً للحقيقة، وكل الدلائل الأثرية منها والتاريخية تشير إلى انتشار المستوطنات الفينيقية منذ أواخر القرن الثاني عشر ق.م. وفي كل الاتجاهات في جزر بحر إيجة، حتى بات من المؤكد أن الفينيقيين قد أقاموا عدداً من المستوطنات في رودس خاصة أباليسوس. وكانوا أتوا بقيادة رجل يدعى بالآس أثناء حرب طروادة، عام ١١٩٠ق.م. هذا على الأقل ما ترويه التقاليد اليونانية نفسها، هذه التقاليد تؤكد أن مراكز الفينيقيين قد أنشئت في جزر بحر إيجة مثل ميلوس، وتاسوس، وسيتير، وتيرا.

كذلك أنشئت مراكز أخرى في كريت، حيث أسس الفينيقيون مدينة ايتانوس، كما عرفت جزيرة قبرص مستوطنات فينيقية منذ الألف الثاني وحتى مطلع القرن الأول. ويعتبر موقع كيتيون من أهم المراكز الفينيقية المكتشفة في الجزيرة، إلاّ أنه ليس المركز الوحيد، إذ يبدو مرجحاً أن الفينيقيين هم الذين كانوا وراء تأسيس عدد من المدن مثل تاماسوس، وإيداليون، وماريون.

ومنذ القرن التاسع ق.م. انتشرت في موقعي زاندجيرلي، وكاراتيب، كتابات فينيقية ترتقي إلى القرنين التاسع والثامن ق.م.

ومن جهة الجنوب أثبتت الاكتشافات في بيت بيليت ومواقع فلسطينية أخرى أن الثقافة الفينيقية قد امتدت جنوباً لترك أثرها العميق، ولكنّ هذا الانتشار لناحية الجنوب والشمال يختلف بالطبع عن انتشار المستوطنات في إيجة وقبرص وغيرهما.

أما في القارة الأفريقية، فالأرجح أنه كان للفينيقيين محطات في مصر، حيث أن هيرودوت يذكر أن أحد أحياء مدينة ممفيس كان يسمى حيّ الصوريين وأن معبد الإلهة عشتروت، قد بُني فيه. ومن الصعب أن نتكلم عن مستوطنات فينيقية حقيقية في مصر، ولعلهم كانوا ينشئون مستوطناتهم ومرافئهم في مناطق لا تخضع لسلطة قوية تفرض عليهم قيوداً، لذلك اكتفوا في بلاد النيل بأحياء في بعض المدن، فيما نراهم يبنون المستوطنات المهمة على طول شاطئ أفريقيا الشمالية، وأقدمها تبقى أوتيك. يقول أحد المؤرخين اللاتين أن الأسطول الفينيقي الذي كان يهيمن على البحار بنى قادش، ثمانين سنة بعد سقوط طروادة، حوالي ١١٩٠ق.م. وأوتيك بعدها بقليل فتكون قادش بنيت في زمن متأخر كما أوردنا سابقاً.

وهناك مستوطنات أخرى تنسب إلى الفينيقيين مثل أوزا التي قيل إن إيتوبعل قد بناها خلال القرن التاسع ق.م. وهناك كذلك مستعمرة دُعيت لبتسمانيا بناها الصيدونيون غداة القرن الأول الميلادي. ولكن أهم المستعمرات الفينيقية في شمال أفريقيا تبقى ولا شك مدينة قرطاجة التي أسست منذ أواخر القرن التاسع ق.م. (٨١٤ق.م) وقد أصبحت هذه المدينة في زمن قصير نسبياً قوة اقتصادية وعسكرية، فراحت هي بدورها تنشر مستوطنات ومحطات تجارية انطلاقاً من شواطئ أفريقيا الشمالية، فإلى شبه جزيرة ايبيريا وصقلية وغيرها. وسرعان ما ضاق البحر المتوسط بطموح الفينيقيين، فإذا بهم يخترقون مضيق جبل طارق ليبنوا المستوطنات في البرتغال، وليتابعوا سيرهم بمحاذاة الشاطئ حتى الجزر البريطانية حيث اكتشفوا مناجم للتصدير حفظوا سرّها ليمنعوا اليونان من الوصول إليها.

ولعل في تسمية أعمدة هرقل التي أطلقها القدامى على مضيق جبل طارق، دليلاً على مدى هيمنة الفينيقيين على المتوسط وعلى بابه لجهة الأطلسي، وإلا فما معنى أن ينسب الجبل إلى أصله الفينيقي. ويعتقد أن وصول الفينيقيين إلى القارة الأميركية قد تم في هذا العصر الذهبي، ولا شك بأن اكتشاف هذه القارة قد حدث بالصدفة، كما يستوحى من الكتابة الفينيقية التي اكتشفت في البرازيل.

كذلك فإن البحارة الفينيقيين قد داروا حول القارة الأفريقية منطلقين من البحر الأحمر في القرن السابع ق.م. لكن القيام بمثل هذه الرحلات ظل فترة بعيداً عن إدراك غير الفينيقيين، فإذا بعض المؤرخين الذين رووا أخبار الرحلات الفينيقية حول أفريقيا ينسبون مثل هذه الأعمال إلى عالم الأساطير.

على كل حال، ما من أحد ينكر أن الفينيقيين قد شكلوا ما بين القرنين الثاني عشر والسابع ق.م. أعظم قوة غير عسكرية في التاريخ القديم. حتى أن البحر المتوسط سُمي متوسطاً لأنه كان يتوسط المستوطنات والمحطات التجارية الفينيقية، بينما سماه البعض بالبحيرة الفينيقية.

ومما لا شك فيه أن الفينيقيين بعثوا الحياة والنشاط أينما حلوا، وفتحوا أمام الشعوب التي كانت قابعة في جمود، آفاقاً جديدة، فتركوا الأثر العميق في تاريخ الحضارة الإنسانية وأرخوا لمرحلة جديدة ومهمة.

تأسيس قرطاجة

مميزات الموقع

تمتع الموقع الذي بنيت عليه قرطاجة بخصائص متعددة تلاءمت مع الأهداف البعيدة التي أراد الفينيقيون بلوغها من وراء تأسيس هذه المستعمرة التي ستلعب دوراً تجارياً هاماً في أول الأمر ومن ثم ستتحول إلى قوة حربية كبيرة تنازل الامبراطورية الرومانية في عقر دارها.

وقد امتد الموقع بشكل متوازٍ مع الشاطىء الصخري الذي يتجه طرفه من رأس قرطاجة نحو الشرق عند قرية سيدي بو سعيد الحالية، وتحيط به مساحات رملية من الشمال والجنوب الغربي تقابل بعض السفوح القليلة الارتفاع والخفيفة الانحدار، وليست ببعيدة عن الشاطىء، وهي تطل بدورها على الخليج الذي وطأه الفينيقيون أول الأمر، والذي تحيط به رؤوس ممتدة داخل البحر عند رأس آذار ورأس الجبل.

وتعود المدينة بتاريخ تأسيسها إلى سنة ٨١٤ق.م. حيث تذكر الرواية التقليدية أن أليسا ملكة صور وبعد خلاف حصل داخل المدينة الفينيقية صور بين زوجها الذي كان يشغل وظيفة الكاهن الأكبر وشقيقها بيغماليون، رأت أن تترك المدينة فسافرت مع جالية من نبلاء صور واشترت الأرض التي بنت عليها معبداً، ثم راحت توسع الاستيطان حتى غدت قرطاجة مستعمرة تجارية كبيرة نافست المدينة الأم صور.

على أن العلاقات بين المدينتين استمرت، وحافظ كل طرف على انفتاحه وتعاونه مع الطرف الآخر. ذلك أن صور لم تنسَ أنها الأساس أو الجذع الذي نبتت منه قرطاجة، ولا قرطاجة تنكرت لفضل صور عليها ولكونها أحد منجزات الشعب الصوري.

ولكن ذلك لا يعني أن نظاماً من التبعية بقي سائداً بين المدينتين، بل على العكس سنرى بأن أهم المستعمرات الفينيقية على المتوسط كانت بزعامة هذه المدينة. وساد التنافس بين اليونان والقرطاجيين ووصل في بعض مراحله إلى التأزم وحافة نشوب الحرب. ويحكى أن القرطاجيين كانوا أول من أسس مستعمرة لهم دعيت أبيزا داخل جزيرة بين ايبيريا وسردينيا وصولاً حتى جزر البليار.

وفي مرحلة لاحقة ستتولى قرطاجة إدارة المستعمرات الفينيقية في الغرب حيث ستنتقل إليها زعامة هذه المدن بعد التطورات التي طرأت على الأوضاع وبروز قوى دولية جديدة خففت من النشاط الفينيقي الاستعماري في الجانب الغربي من سواحل المتوسط.

وخلال المرحلة الأول من القرن الثالث ق.م. كان لقرطاجة امبراطورية واسعة تمتد من شواطىء أفريقيا الشمالية عند خليج سرت على السواحل الليبية اليوم حتى مداخل المتوسط عند مضيق جبل طارق، بالإضافة إلى مناطق متعددة من السواحل الايبيرية وبعض جنبات كورسيكا وصقلية وسردينيا ومالطا، بالإضافة إلى عدد أقل من المستعمرات على شواطىء غالية (فرنسا).

النظم الاجتماعية والسياسية

شأن جميع ممالك تلك العصور تألفت الطبقات الاجتماعية من أشراف ونبلاء وكهنة وعامة، ولكن تجدر الملاحظة إلى أن سكان قرطاجة تشكلوا من أعراق متنوعة تراوحت بين العنصر الأساسي أو العنصر المؤسس، وهم الصوريون الذين حملوا معهم خصائصهم الإثنية والطبيعية، بالإضافة إلى بعض العادات والتقاليد التي ورثوها من بلدهم الأم صور.

ومن العناصر الأخرى أولئك المتحدرون من أصل صوري والذين ولدوا في قرطاجة بعد تأسيسها. ولا يغيبنَّ عن البال أن القبائل من البربر اختلطت بالسكان المستعمرين والوافدين الفينيقيين مع الوقت.

أما العناصر الليبية العائدة بأصولها إلى القبائل التي انطلقت من الصحراء الليبية فقد شكلت عناصر الأطراف وارتبطت مع البلاد الأساسية

بعلاقات تجارية. واستناداً إلى بعض المصادر قدر عدد السكان داخل قرطاجة نفسها ما بين ٥٠٠ ألف و٧٥٠ ألف نسمة، يضاف إليها جاليات من المناطق التي ذكرناها وكذلك بعض أعداد من المرتزقة الذين دخلوا في جيوش هنيبعل.

أما النظام السياسي السائد فقد تولاه التجار الأغنياء الذين كانوا ينتمون إلى الأسر النبيلة، وعلى رأس هرم السلطة شخصان مسؤولان يسميان بالسافطان أي (الحاكم)، وهما ينتخبان من قبل الشعب لمدة محددة ويتوليان السلطة مناصفة تحت إشراف ورقابة مجلس للشيوخ ينتقي أعضاءه من الطبقات الغنية ومن طبقة الكهان وكبار قادة الجيش. وقد وصل عدد الأعضاء خلال العصور الذهبية إلى حدود ٣٠٠ عضو، بينهم ٣٠ عضواً يقبضون على السلطة الفعلية، ويشكلون ما يسمى بلجنة الثلاثين، وكانت هذه اللجنة تجتمع بشكل دائم ودوري لبحث الأمور اليومية والمتعلقة بسياسة البلاد العامة وهي أشبه بمجلس للوزراء خلال عصرنا الحالي.

أما مجلس الشيوخ فكان يجتمع بكامل أعضائه عند الملمات المصيرية، مثل تعرض مصالح البلاد لأخطار معينة اقتصادية أو حربية، أو لتقديم معونة كبيرة للبلد الأم، كما حصل أثناء تعرض صور لهجمات الاسكندر المقدوني. إلى جانب هذه المؤسسات الحاكمة، عرفت قرطاجة مجلساً للعموم تألف من سائر طبقات الشعب، وكان يُنتخب أعضاؤه كل سنة ويشارك مجلس الشيوخ ببعض نواحي السلطة والقرار.

وخلال القرن الخامس انشئت محكمة عليا لمراقبة القوانين والسهر على تنفيذ الأحكام وإشاعة العدل بين سائر طبقات وأفراد المجتمع القرطاجي، خاصة وأن طبيعة العمليات التجارية وأسس التعامل بها كانت تؤدي إلى خلافات دائمة بين كبار التجار من جهة، وبين العاملين معهم ومن ثم التجار أنفسهم من جهة أخرى، على أن يقوم مجلس الشيوخ بتعيين واختيار أعضاء المحكمة من بين أفراده المشهود لهم بحسن السيرة. لكن الأمور لم تكن دائماً تجري وفق أسس صحيحة، فكثيراً ما دفع الأعضاء مبالغ طائلة لرشوة أولي الأمر كي يتم تعيينهم في مثل هذه المناصب العالية.

الحياة الاقتصادية

لما كان الشعب القرطاجي ميالاً بطبعه إلى البحر والتجارة وتأسيس المستعمرات، فإنه لم يولِ النشاطات الاقتصادية الثانية سوى اهتمام ضئيل، فالزراعة جذبت بعض صغار الطبقات، وخاصة السكان الليبيين. أما الصناعات الخفيفة والأشغال الحرفية مثل صباغة الأرجوان والنسيج، والأواني المعدنية أو الفخارية فقد حملها القرطاجيون معهم من شاطىء صور حيث كان الناس هناك يتقنونها أعظم اتقان.

وكون العائدات التجارية شكلت المداخيل الأكثر حسماً في حياتهم فإن هذه انيطت بكل رعاية وعناية وأعطيت الأولوية على سائر الأمور الأخرى. كما أن موقع البلاد على مقربة من كافة مدن العالم القديم، وبراعة القرطاجي بشؤون الملاحة وركوب البحار أعطته بعض الأولوية على منافسيه، فامتدت تجارة قرطاجة إلى حدود فيرونا لناحية الشرق ونحو الأطلسي غرباً، ولم يجد التجار القرطاجيون أية صعوبات في الدخول إلى إسبانيا وتشكيل نوع من المونوبول الذي راح يحتكر لذاته الحصول على صنوف المعادن والمتاجرة بها مع الخارج.

وأصبح تجار قرطاجة أسياد تجارة المتوسط وجانب كبير من تجارة الأطلسي.

الجيش

إن الأموال الطائلة والكثيرة التي جناها القرطاجيون من التجارة الخارجية جعلت منهم طبقات بعيدة عن روح المغامرات العسكرية.

لذلك لم تربط قضية وجودهم بادىء الأمر في تلك المناطق بأي تحد عسكري أو حربي، فهم بسهولة نسبية أسسوا مستعمراتهم، وبواسطة السلم استطاعوا أن ينزلوا على شواطىء تونس.

لكن بروز المصالح الاقتصادية المتشابكة والمعقدة وتصاعد قوة روما التي كانت أول الأمر بلدة صغيرة أديا إلى نشوء أزمات، وحروب سوف تطبع

أجزاء مهمة من التاريخ القديم، وسوف تؤدي بالنتيجة إلى تدمير قرطاجة على أيدي الرومان.

فقرطاجة لم تحاول خلال مراحل طويلة أن تبني قوة عسكرية محلية من السكان ذوات العنصر الوطني، ولذلك كان اعتمادها في الخدمة العسكرية على المرتزقة. ولكن هؤلاء كانوا بحاجة دائمة إلى المال، والغذاء، والأعتدة الحربية، خاصة خلال الأزمات والحروب. ثم أنه خلال فترات السلم، عندما لا تعود ثمة حاجة إليهم، كانوا يصبحون عبئاً على الدولة فهي لا تستطيع أن تصرفهم لخوفها من حصول أمر داهم، وبالمقابل لا تستطيع أن تتحمل كل أكلافهم لضخامة عددهم، ولقلة الموارد أو الغنائم التي لا تكفي لتغطية كافة متطلباتهم.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى أزمات عديدة، شابتها بعض الأحيان حركات تمرد وعصيان قام بها الجنود المرتزقة. فليس من قضية تربط هذا الجندي المأجور بالأرض التي يدافع عنها ويرى رفاقه يموتون في سبيلها، فهمه الأوحد الحصول على المسلوبات أو الغذاء والكساء، ومن يدفع أكثر ينل الخدمات الأفضل.

هذا فضلاً عن صعوبات كانت تنجم بعض الأوقات عن أداء وتدريب هذه القوى غير المتجانسة فكرياً وعقائدياً والتي تنتمي إلى أعراق متباينة وأنماط ذهنية متغايرة.

أما كفاءة الضباط القرطاجيين فقد لعبت دوراً إيجابياً في ردم الهوة التي كانت تفصل بين انسجام هذه الوحدات وطبيعة أدائها لمهماتها، وعندما كانت القيادة تولّى لقائد بارع فإن الجيش كان يحسن القيام بدوره أحسن قيام. وهناك أمر آخر لا بد من التوقف عنده، ويتعلق بنظام محاسبة القادة على العمليات الحربية التي يخوضون غمارها. فإذا نجحت المهمات نال القادة الرضى والإكرام وثقة مجلس الشيوخ. وإذا لم ينجح القائد بأداء مهماته فإنه كان يحاسب على ضوء تأثير ذلك بالنسبة للأهداف التي تضعها الدولة من وراء العملية، وفي هذه الحال كان حساب عسير ينتظر القائد الفاشل بمعزل عن الخسائر التي يصاب بها الجيش والقوى المحاربة أثناء العملية. فهذه كانت من الأمور الثانوية.

ولما كان بجانب كبير من مسرح العمليات مساحات مائية ومضائق وجزر وثغور بحرية، كان لا بد من إنشاء أسطول ليقوم بالمهمات الصعبة ويضمن المنافذ والطرق البحرية مفتوحة وسالكة أمام عبور السفن التجارية. ويروي بعض المصادر أن قطع الأسطول القرطاجي بلغت عند الحرب الفونية الأولى حوالي ٢٥٠ قطعة يتولى الخدمة فيها ما يربو على مئة ألف رجل بين مقاتل ومجذف وموجه.

وهذه قوة بحرية ليست بقليلة إبان تلك العهود، حيث لم يكن من منافس بحري يستطيع المواجهة المباشرة، خاصة وأن عامل التعاطي مع البحر كان يعطي للقرطاجي الامتياز على أقرانه، فمهارة البحر تتطلب عوامل أخرى قد لا تتعلق بالضرورة إلا بكيفية نشوء هذا الشعب وطرق تعامله مع ما حوله.

العلاقات مع الجوار

إن أبعد الشعوب عن سياسة القوة والحرب، هي تلك الشعوب التي تخشى أن تأتي الحروب وتطيح بمنجزاتها الاقتصادية والعمرانية والحضارية، ولسنا نقول هذا الكلام لنجعل القارىء يعتقد أن الشعب القرطاجي كان متخاذلاً أو هو توانى عن الدفاع عن بلاده وحياضها عندما لاح في الآفاق خطر؛ بل على العكس، لأن سياسة قرطاجة لم تجرِ بخوف أو مذلة رغم رغبتها الدائمة في المحافظة على السلم الحقيقي مع الجوار، هذا السلم الذي أخذ يهتز مع تنامي القوة داخل روما، وبروزها على المسرح الدولي، حيث أن الرومان أظهروا سريعاً نواياهم التوسعية، وبالتأكيد فإن أكثر الأماكن تعرضاً لمفاعيل السياسة الرومانية ستكون المناطق القريبة أول الأمر، خاصة وأن نفوذ القرطاجيين تعدى حجم بلادهم وحقق لهم أبعاداً إقليمية كبيرة.

إن التنافس الذي ساد بين اليونان وفينيقيا في مراحل سابقة سوف ينتقل إلى ورثاء اليونان الجدد، أي الرومان من ناحية. وأما إرث فينيقية البحري والتجاري فليس أفضل من قرطاجة لأن ترثه، ولكنّ هذا التنافس الذي مرّ بأدوار سلمية بين الفريقين الأولين، سيأخذ طابع الحدة مع قرطاجة وروما وستطبع الحروب الشرسة علاماتها عليه.

وربما أن الخوف من نشوب حرب محتملة أقنع الطرفين بأن يحاولا إيجاد مخارج سياسية وسلمية لمسألة تقاسم النفوذ داخل البحر المتوسط بشكل لا يسمح لأي من الطرفين بتجاوزها، وربما أن هذا الأمر أتاح للقرطاجيين السيطرة التامة على صقلية. وخلال السنة ٢٧٩ق.م. وقّع كل من روما وقرطاجة اتفاقية أخرى للوقوف في وجه المطالب اليونانية ضمن تلك المنطقة من العالم، وتتلخص مضامين هذه الاتفاقية بما يلي:

١ ـ تتعهد قرطاجة بعدم اقتناء أسطول بحري أو قواعد عسكرية على السواحل الإيطالية.

٢ ـ تواجد أسطول بحري صغير لحماية المدن الرومانية الساحلية.

وإذا تعمقنا في ملاحظة هذين البندين نجد أنهما شكلا غطاءً شرعياً لروما لتقوم بزيادة قواعدها وقواتها البحرية تحت ستار حماية المدن. وفي الوقت نفسه ألزما قرطاجة بعدم زيادة قواتها أو قطع أسطولها، وهذا يعني قبولها بالتفوق الروماني الذي سيؤدي إلى نتيجة حتمية هي الحرب، خاصة مع تنامي قوة الرومان البرية والبحرية على السواء ومع امتداد السيطرة والنفوذ الرومانيين باتجاه المناطق القرطاجية.

لكن هذه الأسباب تدخل ضمن نطاق الصراع غير المباشر، إذ أن الخطوات الآنفة قربت البلدين من حافة الحرب، لكن المشكلة الأكثر تعقيداً كانت تكمن في قضية مينا وخليجها، غداة التقدم القرطاجي والمضايقة الحادة التي لقيها حاكمها اليوناني الذي لم يرَ بداً من دعوة أصحابه الرومان إلى الذود عنه.

لكن روما لم توافق على طلب المساعدة بشكل فوري، خاصة وأن قواها البحرية لم تكن مؤهلة أو معدة بما فيه الكفاية لمنازلة الأسطول القرطاجي إذا تطلب الأمر ذلك، إنما بقي ظل التواجد القرطاجي على مقربة من روما رابضاً بأثقاله يشغل بال المواطن الأول والسانتوس، بمعزل عن عدم الرغبة عند الشعب بالإنجرار إلى الحروب والأزمات المرهقة والمتعبة. وبناء عليه لم تكن الجمعية الشعبية متحمسة لنداء المساعدة الذي رفعته مينا، ولكنّ مجلس «القنصلان» استطاع أن يقنع الجميع بوجوب المبادرة والتصرف العاجل، والنزول عند طلب مينا لأن الأمور لا تحتمل المماطلة والتسويف،

فالخطر المحدق بات على الأبواب. بالإضافة إلى أن إرسال قوات نحو مينا سيعود بفوائد جمة وسيعزز النفوذ الروماني داخل جزيرة صقلية، التي تعتبر الحديقة الخلفية لروما.

إن سياسة الإقدام التي انتهجتها روما جعلت من اليسير عليها قطف الثمار، فبمجرد نزول القوات العسكرية الرومانية داخل صقلية انسحب الأسطول القرطاجي الذي كان يحاصر المدينة. وربما يعود ذلك إلى عامل المفاجئة بحيث أن القرطاجيين لم يكونوا يتوقعون حصول هذا الأمر خاصة وأن اتفاقيات سابقة تحكم حدود مصالحهم في تلك الأنحاء.

لكنّ الانسحاب القرطاجي جاء بمثابة عملية وقائية مؤقتة، إذ أن هذه الأخيرة لم تكن على استعداد للتخلي عن المكاسب التي يحققها لها وجودها داخل صقلية وإشرافها على خليج مينا، إن لجهة التحكم بالطرق البحرية أو لجهة البقاء قريباً من روما مصدر أي خطر مستقبلي محتمل وربما محتم الوقوع.

ولم تتأخر قرطاجة عن المبادرة، إذ أنها ما لبثت أن سارعت إلى اتخاذ قرار العودة وراحت تجري محادثات مع ملك سيراكيز تحثه خلالها على التحالف معها في وجه القوة الرومانية التي تهدد كلا الجانبين. وبالفعل، فإن الجهود أثمرت واشترك الفريقان في محاصرة مينا، القرطاجيون من جهة وسيراكيز من جهة أخرى. وهذا ما دفع الرومان إلى تحريك قوة كبيرة بقيادة أبيوس كلاوديوس، حيث استطاع أن ينزل الهزيمة بالقوات المحاصرة ويفك الأسر عن مينا.

ولكن العملية لم تنتهِ فصولاً؛ فروما، كما رأت قرطاجة، دفعت بنفسها إلى مشكلة ليس لها فيها. لأن قرطاجة إنما تدافع هناك عن مصالحها وعن مجالها الحيوي، بينما التدخل الروماني بات بشكل تحدياً وتهديداً مباشراً لمستقبل القرطاجيين التجاري.

وسوف يكون هذا السبب هو العامل الأكثر أثراً في نشوب الحروب الفونية التي ستدور رحاها بين روما وقرطاجة انطلاقاً من صقلية، وستستمر لفترات طويلة من ٢٦٤ق.م. إلى ١٤٦ق.م. وهي تقسم بحسب الدراسات التي أتمها المؤرخون إلى ثلاث مراحل.

الحروب الفونية

مرت هذه الحروب بثلاث مراحل أو ثلاث حروب، الأولى منها بدأت سنة ٢٦٤ق.م. واستمرت حتى ٢٤١ق.م. والثانية حصلت بين ٢١٨ق.م. و٢٠٢ق.م. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فإنها انتهت عام ١٤٦ق.م.

١ ـ الحرب الفونية الأولى

اعتبر الرومان تصرّف سيراكيز وملكها تحدياً لهم بعد انضمامه إلى قرطاجة عدوتهم أثناء الأزمة التي نشبت بسبب مينا، لذلك عمدوا إلى إنفاذ حملة كبيرة مشتركة من الرومان والمسينيين بقيادة فالريوس القنصل. وقد زحفت هذه الحملة وأخذت كل شيء في طريقها، وحاصرت سيراكيز التي كانت تحيط بها أسوار وتحصينات قوية، لدرجة أن هؤلاء المهاجمين لم يقدروا على الدخول إلى المدينة، وإنما اضطروا إلى التعاقد على الصلح وفق البنود التالية:

أ ـ قيام تحالف مع روما مدته خمس عشرة سنة.

ب ـ دفع جزية مالية كتعويض عن الخسائر التي لحقت بروما بنتيجة الحملة.

ج ـ الاحتفاظ ببعض الأراضي حول سيراكيز.

وبالحقيقة، إن واقع الأمور وموازين القوى العسكرية والمادية، حتمت على ملك المدينة المحاصرة القبول والإذعان فوقع الصلح وأصبح في الجانب الآخر من المعسكر المعادي لقرطاجة.

أمام هذه التطورات المتسارعة، حاولت قرطاجة التقاط النفس ومتابعة ما يحاول أعداؤها القيام به، إذ أن خطة عزلها والتقدم من مناطق سيطرتها

كانت تخفي وراءها أموراً عديدة، ليس أقلها تجريدها من الحلفاء لتصبح لقمة سائغة في فم الأعداء. فلم تنتظر لترى، ولكنها جهزّت حملة كبيرة ووجهتها نحو جزيرة صقلية بهدف طرد الغزاة من سيراكيز، وبلغ أفراد الحملة مدينة أغريفنتوم داخل أراضي صقلية، وهذه المدينة احتفظت دوماً بعلاقات قوية وودية مع قرطاجة فانحازت إلى صفوفها. لكن الرومان، ويبدو أنهم قد اتخذوا القرار بعدم التواني أو التراجع، زحفوا نحو اغريفنتوم ودخلوها، عاملين فيها النهب والتدمير، وباعوا أهلها في أسواق الرق والعبيد.

وفي خطوة موازية لهذا الانتصار، ومن أجل استثماره، عمد الرومان إلى بناء أسطول كبير لزيادة عدد قطعهم البحرية، واستعداداً لمعركة حاسمة مع قرطاجة، التي كانوا يخشون قوتها البحرية المهددة دائماً لشبه الجزيرة الإيطالية. وتم لهم ما أرادوا عندما ساعدهم الصناع والبحارة من سيراكيز بهذه الأعمال.

حصل الصدام الأول بين الأسطولين القرطاجي والروماني تجاه سواحل صقلية الشرقية واستطاع الأسطول الروماني أن يحقق النصر على أنداده القرطاجيين وأدى إلى فقدان هؤلاء لنصف قطعهم العاملة.

شجّع هذا الانتصار الفريق الروماني على القيام بعمليات حربية ضد أهداف قرطاجية مختارة في سواحل سردينيا وكورسيكا، دون إحراز تقدم حاسم.

وكذلك الأمر داخل البر الصقلي، حيث تتابعت الهجمات التي لم تحقق أموراً ذات أهمية، وحافظ القرطاجيون على وجودهم في عدة مدن كبيرة، بينها بالرمو.

ولو نظرنا بمنظار هذه الأيام لفهمنا خطط التحرك الروماني وأبعاده العسكرية، لأن هؤلاء كانت لهم بلاد واسعة تحتفظ بعمق كبير يمدهم بكل أسباب الدعم المادي والبشري، ويكون بالنسبة إليهم ملجأ يرتدون إليه عند الحاجة. وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن قرطاجة ورغم قوتها المادية والاقتصادية والعسكرية، لم تكن لتمتلك هذا العمق البعيد المدى، فأي

خسارة لموقع أو أرض كانت ستجعل الأعداء عند أبواب المدينة الصغيرة.

ولذلك انصرف الرومان إلى إعداد حملات جديدة تقضي بمشاغلة الأسطول القرطاجي أمام كافة المستعمرات، والتحضير لحملة تهاجم قرطاجة بشكل مباشر، فيسهل عندها عليهم تحقيق بعض المكاسب وتصبح قوى هذا الأسطول مشتتة أو موزعة، فتضعف قدراته وتقل فعاليته.

وفي عام ٢٥٦ق.م. انطلق الأسطول الروماني نحو شواطىء أفريقيا الشمالية، والتقى بالأسطول القرطاجي قرب رأس النوموس جنوبي صقلية، وكتبت الغلبة للرومان، الذين تابعوا سيرهم باتجاه الساحل الأفريقي ونزلوا هناك ونفذوا نحو المناطق الداخلية، وراحوا يقتربون من قرطاجة التي اضطرت أمام هذه الحال لطلب الصلح. لكنّ الشروط الرومانية جاءت قاسية وتعجيزية، وكان أن رفضتها وراحت تستعد في سباق مع الوقت قبل انتهاء فصل الشتاء.

ومع قدوم الربيع سنة ٢٥٥ق.م. احتدمت المعركة بين الجيشين، وانقلبت الأمور رأساً على عقب وهزم الجيش الروماني بعد أسر قائده ريجيلوس. وعلى الجبهة البحرية حصل العكس، ولم يستطع الأسطول القرطاجي أن ينجو من الضربات التي وجهت إليه. لكنه أخر وصول الأسطول الروماني الذي لم يفعل شيئاً سوى نقل الجيش المكسور نحو بلاده. وفي طريق العودة هبت عواصف وأنواء تجاه السواحل الصقلية حطمت أعداداً كبيرة منه ولم تصل إلى روما سوى مئة سفينة.

بعد سنة واحدة كان الرومان قد أعادوا بناء أسطولهم ووجهوه نحو صقلية من جديد فاحتل بالرمو، التي لم يستطع القرطاجيون استعادتها.

لكن، وانطلاقاً من العام ٢٤٧ق.م. سيبرز القائد القرطاجي هاملقار برقة الذي سيشن حرب عصابات على القواعد الرومانية في صقلية.

أمام الواقع الجديد لجأ الرومان إلى بناء السفن وجلب الأموال من التبرعات لسد نفقات الجيوش، وقاموا بسلسلة عمليات داخل صقلية أدت إلى قبول قرطاجة بصلح ورد في بعض شروطه:

١ ـ تخلي القرطاجيين عن صقلية.

٢ ـ تدفع قرطاجة جزية سنوية لمدة عشرين سنة.

٣ ـ تعيد قرطاجة إلى روما جميع الأسرى دون مقابل.

وبنهاية الأمر، انتقلت الزعامة البحرية بعد سلسلة من المعارك إلى روما، وحصل خلاف داخلي تمثل بثورة واحتجاجات قادها الجنود المرتزقة الذين وعدوا بمرتبات عالية فور انتهاء المعارك. واضطرت إلى التنازل عن سردينيا وكورسيكا بسبب هذا الأمر.

٢ ـ الحرب الفونية الثانية

إن النتائج التي استقرت عليها موجة الحرب الأولى كانت مخيفة بالنسبة لمستقبل قرطاجة، لذلك شرع هاملقار إلى التوجه ناحية ابيرية (إسبانيا) لبناء قوة قرطاجة ولامتلاك العمق اللازم لمواجهة روما واستطاع قريبه اسدروبال إتمام عمله حتى إذا وصل ابنه القائد هنيبعل في ٢٢١ق.م. بلغت حدوده أبعد من نهر تاجوس.

واستطاع هؤلاء القائدة الثلاثة مداورة تأمين موارد مالية جديدة لبلادهم عن طريق استثمار المناجم واستغلال كل الطاقات، ولم تستطع روما خلال هذه الفترة معارضة قرطاجة لانشغالها في إعداد الحملة لإخضاع غالية (فرنسا). ولما بدأ هنيبعل سني قيادته في إسبانيا استجدت مسألة مستعمرة تدعى ساجينتم، التي راحت تحارب حلفاء هنيبعل، فما كان منه إلا أن هاجمها وأسقطها بعد حصار طويل، وهي حليفة لروما.

وهنا طالب الرومان المنشغلون بحروبهم الخارجية تسليم القائد القرطاجي، لكن القرطاجيين رفضوا، وكانت هذه شرارة الحرب الثانية.

في أية حال إن هنيبعل ورث عن والده الحقد على روما وورث كذلك إعداد الخطة للانتقام من الرومان وإنزال الهزيمة بهم.

وبعد انتهاء الاستعدادات اللازمة، قرر أن يقوم بمهاجمة روما داخل أراضيها فتوجه مع أربعين ألف مقاتل وحوالي عشرة آلاف فارس وأعداد من

الفيلة، منطلقاً من إسبانيا نحو إيطاليا عبر جبال البيرينيه ودخل إلى شمالي إيطاليا. هذا الهجوم فاجأ الرومان، لكنه كان مكلفاً لهنيبعل الذي لم يبلغ نهر البو إلا بعد أن أصيب بخسائر كبيرة من جراء وعورة المسالك وتراكم الثلوج وموجات الصقيع والبرد. وبالرغم من هذه العوامل التي تضاف إليها صعوبة أو استحالة وصول النجدات للقوى القرطاجية، فإن هنيبعل استطاع الانتصار بسبب خططه الحربية المحكمة، وسرعة المناورة والحركة التي تمتع بها جيشه، وقد تلقى مساعدة الغاليين أعداء روما التقليديين.

وتمكن هنيبغل الانتصار وهزم القائد الروماني شيبيون عند نهر تيكينوس ودفع الجيش الروماني إلى الانسحاب من شمالي إيطاليا، خاصة بعد انضمام الغاليين، الذين قام هنيبعل بتدريبهم على أساليب القتال. وبعد ذلك، زحف نحو خلفية خطوط العدو مجتازاً سلسلة جبال الابنين وكمن هناك عند السفوح لقوات القنصل الروماني غايوس، وانقضّ عليه وأنزل القتل والضرب في أعناق قواته ووقع القنصل ذاته الأسر.

بعد هذه المعركة أمر القائد القرطاجي بقتل جميع الأسرى الرومان وإطلاق سراح أولئك الإيطاليين، معلناً بأنه آت لتحرير إيطاليا من النير الروماني.

وفي نتيجة الأمر سقطت مدينة تورينو. ومن هناك سيأخذ هنيبعل طريق الجنوب محاذراً التقدم من روما لاعتقاده بأنها محاطة بحاميات قوية وكبيرة، وبلغ أبوليا التي أصبحت مركزاً لتجميع قواته.

في هذه الأثناء حصلت مناوشات غير ذي شأن بين القوتين المتحاربتين وتبدل أكثر من قائد روماني على رأس الجيوش التي تواجه هنيبعل، في حركة ملفتة إلى الإرباك الذي تخبط فيه مجلس الشيوخ، وإلى المأزق الذي بلغته روما.

وما أن أطل ربيع عام ٢١٦ق.م. حتى كانت الجيوش متواجهة في سهل كاناي قرب أبوليا، وهناك استعمل هنيبعل كل عبقريته العسكرية التي أذهلت ولم تزل حتى اليوم تثير إعجاب القادة العسكريين عند الجيوش

الكبيرة. فقد أطلق هناك فرسانه في حركة التفاف واسعة وسريعة أحاطت بالجيوش الرومانية وأطبقت على قلب هذه القوى المحاصرة من كل جانب وعلى المشاة الذين كلفوا حماية المؤخرة، وتحولت المعركة إثر ذلك إلى مجزرة أبيد فيها الجيش الروماني عن آخره، بالإضافة إلى العديد من أفراد مجلس الشيوخ والأشراف والقنصل امبليوس.

ترتبت نتائج سريعة وحاسمة على هذه المعركة، فمدن الجنوب الإيطالي التي شاهدت بأمّ العين عجز روما وضعفها أمام قوة قرطاجة وهنيبعل، انحازت إلى جانبه ولم يبق من مدن الجنوب سوى بعض الممالك المعزولة إلى جانب روما.

رغم كل هذه الانتصارات الباهرة، لم تطلب روما الصلح، ولكن على العكس، راحت تعمل جاهدة لبناء قواتها التي تحطمت أمام هنيبعل. وابتداءً من السنة ٢١٠ق.م. أعادت احتلال كابو وصقلية، وكانت قبل ذلك استرجعت سيراكيز بعد أن منعت شقيق هنيبعل اسدروبول من إيصال النجدات، وكان قد بلغ وسط إيطاليا، مما أرغمه على اتباع طريق آخر للوصول إلى حيث أخيه.

سجلت خلال المرحلة الممتدة بين ٢٠٩ق.م. و٢٠٧ق.م. مجموعة عمليات عسكرية قامت بها روما استعداداً لإنجاز كبير تمثل بحصر خطر هنيبعل والقضاء على جيوب مقاومته في بعض النواحي، ومنع النجدة من الوصول إليه. وربما أن عامل الصدفة تدخل لغير مصلحته حين وقع مبعوثا أسدروبال أسد روبال إليه بالأسر في أيدي الرومان الذين عرفوا منهما كل شيء عن النجدات المرتقبة فأعدوا العدة لملاقاتها والفتك بها. وهكذا خرّ أسدروبال صريعاً قرب نهر ميتروس، وتشتّتت نجدته. وحمل الرومان رأسه وألقوه داخل معسكر القرطاجيين كي يراه هنيبعل ويؤثر ذلك عليه وعلى معنوياته.

وخلال خريف السنة ٢٠٣ق.م. تبلغ هنيبعل أوامر قرطاجة بالانسحاب والعودة إلى بلاده، بسبب تعرض شواطىء أفريقيا لغزو معادٍ منذ سنة ٢٠٤ق.م. حيث نجح الرومان بالنزول قرب أوتيك. وطالب القرطاجيون

بالصلح الذي وافق عليه الرومان، لكن عودة هنيبعل ستعيد خلط الأوراق وتدفع قرطاجة للإطاحة بالهدنة المعلنة.

وسنة ٢٠٢ق.م. التقى الجيشان في زاما ولم تقدر جيوش هنيبعل التي افتقرت يومها إلى التجهيز من الإتيان بأعمال خارقة، أمام جيش روماني مجهز ومدرب. ودارت الدائرة على القرطاجيين، أما هنيبعل فإنه ترك المعركة لائذاً بالفرار وآملاً في العودة متى تأمنت ظروف أفضل للنجاح. فكان لا بد من قبول شروط المنتصر المذلة وهكذا كان:

١ ـ تنازل قرطاجة عن كل ممتلكاتها باستثناء المدينة ذاتها وطرابلس.

٢ ـ تدفع جزية مالية لفترة خمسين سنة.

٣ ـ تسلم قرطاجة لروما قطع أسطولها الحربي وتحتفظ بعشر سفن صغيرة للحماية المباشرة.

٤ ـ عدم دخول قرطاجة بأية محالفات عسكرية أو إعداد حملات دون أخذ الموافقة المسبقة من الرومان.

إن هذه الشروط على قساوتها زادت من فداحة الخسائر القرطاجية، وإذا نظرنا إليها بعين المعقول والمنطق نرى بأنه كان من الطبيعي أن ترفض فوراً. ولكن القرطاجيين آثروا بحكمة القبول والاستفادة من مرحلة الهدوء ليعيدوا تنظيم بلادهم وتقوية تجارتهم. وخلال وقت يسير عادت هذه البلاد النشيطة لتصبح قوة اقتصادية لا يستهان بها في غرب المتوسط، ومن ناحية ثانية ازدهرت الزراعة وبخاصة زراعة الحبوب وعلى رأسها القمح. وعرفت قرطاجة أن تدفع بشكل مباشر لروما قيمة الغرامات الباقية دون الحاجة إلى الانتظار لخمسين سنة.

وربما أن تضافر هذه العوامل الجديدة والنهوض السريع من العثرات والسقطات دفعا بروما إلى محاولة عرقلة حال الوئام السائدة وذلك لمنع قرطاجة من قطف ثمار نجاحها الجديد وقطع الطريق على أية محاولة أخرى للتهديد، فهي لم تنسَ بعد مسألة تهديد هنيبعل لروما وبلوغ أعتابها، ولا هي نسيت آلاف الجنود القتلى الذين لم تجفَّ دماؤهم بعد.

ولم يطلِ الأمر كثيراً حتى وجدت روما حجة لإثارة المتاعب من جديد في وجه قرطاجة، في محاولة لجرها إلى النزاع وتوجيه الضربة القاضية لها، واتهمتها بأنها تكدس الأخشاب في بعض المناطق والأقاليم بهدف بناء الأسطول من جديد، بالإضافة إلى فرض أمر آخر على القرطاجيين تجلى بالتزامهم دفع تعويضات لحاكم نوميديا وإرجاع ثلاث مقاطعات إلى ملكيته، وكان أحد حلفاء روما، ويعمل تحت مظلتها.

وسنة ١٤٩ق.م. أعلن الرومان الحرب على قرطاجة تحت سلسلة ذرائع وحجج واهية وليس لها أي أساس، وأرسلوا جيشهم إلى أوتيك، ولم يشأ القرطاجيون أن يدخلوا الحرب وأرسلوا بعثة سلام إلى روما أعلنت قبولها بالاستسلام دون شروط، وأبلغوا من السانتوس أنه يتوجب عليهم تسليم ٣٠٠ من رجالهم كرهينة إلى روما وأن ينفذوا كل الأوامر التي يصدرها القنصلان الرومانيان الموجودان في أوتيك، وتسليم جميع أدوات الحرب ومعدات القتال. وبالفعل فإن كلمة حق تقال أن قرطاجة بادرت إلى تنفيذ مطالب الرومان تفادياً للحرب.

ولكن كل ما كتب كان قد كتب، فالقنصلان لم يرسلا إلا أمراً واحداً وهو أن على القرطاجيين إخلاء المدينة وتسليمها، والابتعاد عنها إلى أي مكان يشاؤون بعد إخلاء المناطق الساحلية. لكن قرطاجة رفضت القبول بهذا الطلب المجحف الذي يعتبر بمثابة نهاية محتمة، وراحت تعد العدة للقتال في ظروف بالغة التعقيد، وعمل القرطاجيون بنشاط وضاعفوا من صناعة أسوار مدينتهم وأتوا بأسلحة جديدة وأعدوا جيشاً للعمل ضد العدو الذي بات على مقربة من مدينتهم.

وإذا تمعنا في النص التالي الذي كتبه الشيخ إبراهيم اليازجي عن حصار قرطاجة لأمكننا ذلك أن ندرك بطولة القرطاجيين في تلك المحنة الأليمة. يقول النص...

«... ولما أصبح القرطاجيون مجردين من كل سلاح ولم تبقَ لهم قوة على المقاومة، أعلن لهم الرومان الأمر بتدمير المدينة وأن يخرج السكان إلى مسافة ثلاثة أميال من البحر. فلما سمع القرطاجيون ذلك وقع عليهم وقوع

الصواعق، وصمموا على الدفاع ولو هلكوا على بكرة أبيهم، فجمعوا كل ما بقي في المدينة من المعادن وضربوه سلاحاً، وكانوا كلّ يوم يصنعون مئة ترس وثلاث مئة سيف وخمس مئة رمح وألف حربة. وانتزعوا جوائز البيوت فبنوا منها سفناً. وكانت النساء تجزُّ شعرها ليفتل حبالاً. ثم هبوا فكسروا الرومان وأحرقوا أسطولهم.

«بعدئذٍ اجتهد الرومان في هدم أسوار قرطاجة بكلِ ما استطاعوا من فنون الحصار، فاتخذوا لهدم السور كبشين هائلين كان كلّ منهما يدفعه ستة آلاف رجل، فتمكنوا من فتح ثغرةٍ في السور، فخرج القرطاجيون من هذه الثغرة وأحرقوا آلات الحصار ودمروا جيش الرومان.

«وإذ ذاك أرسلت رومة اميليانوس فأنجد جيش الرومان واستولى على القسم الأسفل من قرطاجة المعروف بالمغارة، ثم احتفر خندقاً عظيماً قطع به البرزخ الذي يصل بين المدينة وسائر البرِّ ليمنع وصول المدد إليها. وبنى سداً دون الفرضة البحرية فقطع عنهم النجدة من البحر أيضاً. فلما رأى القرطاجيون ذلك بذلوا أقصى ما بقي لهم من القوة فشرع الرجال والنساء والأولاد ينقبون في الصخر حتى فتحوا لهم منفذاً إلى شاطىء البحر، ثم أنزلوا أسطولاً مؤلفاً من مئة بارجة ضربوا به أسطول الرومان، ونزل أناس منهم فسبحوا في البحر إلى الجهة التي كانت فيها آلات الحصار ثم خرجوا بغتةً من الماء وأضرموا النار في تلك الآلات ففر جيش الرومان مذعورين ولحقوا بمعسكرهم.

«وبعد ذلك جمع الرومان بأسهم وعادوا إلى حصار المدينة ونصبوا السلالم على الأسوار فتسلقوها وانتشروا في المدينة. وكان أهلها قد خارت قواهم من الجوع فلم يستطيعوا مقاومتهم. وما خيم الليل حتى كانوا جيشاً عظيماً في وسطها وهجموا على القلعة، وهي في أعلى المدينة. فبلغوها وثباً على سطوح المنازل وأعملوا الآلات في نقب سورها حتى إذا عادوا يفرغون من العمل خرج إليهم جماعة ممن كانوا في هيكل أشمون يعرضون عليهم التسليم. وكان هناك خمسون ألفاً بين رجال ونساء وأولاد فتتابعوا إلى معسكر الرومان خاضعين. ودخل القائد القرطاجي وجماعته الهيكل المذكور

وكانوا تسع مئة نفس، فأبوا التسليم ولبثوا على المقاومة أياماً. ثم تيقّن هذا القائد من الهزيمة وغره الحرص على الحياة، فتركهم على حين غرة ونزل إلى معسكر الرومان وفي يده غصن زيتون.

فلما علم أصحابه بذلك أضرموا النار في الهيكل، ولبست زوجته أفخر حللها وأخذت بيدي ولديها وألقت بنفسها في النار، بعد أن لعنت زوجها ولعنتِ الرومان. واقتدى بها سائر من كان هناك من المحاربين فاحترقوا عن آخرهم. كان ذلك سنة ١٤٦ قبل الميلاد».

كانت هذه الرواية المأخوذة من نص أدبي تاريخي، إحدى مآثر البطولة الذي تميز بها القرطاجيون ونساؤهم وأطفالهم في الدفاع عن مدينتهم وشرفهم.

نتائج الحروب الفونية

بعد تخريب قرطاجة عمد الرومان إلى زرع أرضها بالملح حتى لا تعود تنبت شيئاً وأقطعوا أراضيها للفلاحين الذين عملوا في جيشهم، وباعوا القسم الآخر من الممتلكات إلى بعض التجار والمالكين.

وجعلوا القسم الباقي ولاية دعيت باسم ولاية أفريقيا واخضعوها لحاكم أوتيك. وقد أتاح هذا الأمر سيطرة روما على حوض المتوسط الغربي بعد إزاحة القرطاجيين، وبسطوا سلطانهم على كامل مناطق المغرب حتى الجزائر وموريتانيا. ولم يكتفوا بذلك، فقد تقدموا باتجاه داخل البلاد وسيطروا على كامل مساحة تونس الحالية، حيث حققت هذه المقاطعة نمواً زراعياً كبيراً، وأمست أوتيك عاصمة لولاية أفريقيا لأنها كانت الثانية بعد قرطاجة.

يقول الدكتور أسد رستم في كتابه «عصر أوغسطوس قيصر وخلفائه» الجزء الثاني... «ولم يرغب السناتوس في ليتنة هذه الولاية ولم يشجع الرومانيين على الإقامة فيها مستعمرين خشية قيام قرطاجة رومانية شعبية تشاطر روما الزعامة».

وظل القرطاجيون أحراراً في ممارسة طقوسهم الدينية وإدارة شؤونهم

بطرقهم الخصوصية. فقد بقي في المدينة العتيقة سناتوس محلي يرأسه «شافط» أي قاضٍ حاكم محلي.

ثم كان ما كان من أمر النزاع بين العامة والأشراف وظهور طيباريوس غراكوس وأخيه غايوس، فعبر الأخير في ربيع السنة ١٢٢ق.م. إلى أفريقيا على رأس بضعة آلاف روماني وإيطالي وأسكنهم أرض قرطاجة نفسها. فنشأت قرطاجة يونية وربط اسمها بين قرطاجة وبين يونو أم الآلهة الرومانية التي كانت قد اعتبرت منذ عهد بعيد عشتروت الفينيقيين.

وخلا مكان غايوس (١٢١ق.م) فانطوت صفحة قرطاجة اليونية وانقطعت أخبارها. ويقال بأن يوليوس قيصر رأى إمكانيات ليتنة البربر فأمر بإنشاء عدد من المستعمرات الرومانية أهمها قرطاجة جوليا كونكورديا، وجوليا أوتينا في ودنة وجوليا أورليا في خشير القصبة.

واحتل اوغسطوس قيصر ما تبقى من الساحل الأفريقي بين ولاية أفريقية القديمة وقيرونة وسبارتا ولبتيس الكبرى ووقف عند خط امتد من قابس إلى قفصة وتبسة، وذلك بعيد السنة ٦ ب.م.

السيطرة الرومانية

خلال هذا العصر ولد السيد المسيح (عيسى) عليه السلام في بيت لحم في فلسطين وانتشرت المسيحية في قرطاجة، حيث ورد في كتاب أعمال الرسل نص انجيلي يتحدث عن وجود القيروانيين في منطقة فلسطين. يقول النص: . . . «وكان في الكنيسة التي بأنطاكية أنبياء ومعلمون منهم برنابا وسمعان الملقب بالأسود ولوقيوس القيرواني» . . .

خلاصة القول أنه برزت وجوه مسيحية عدة أمثال ترتوليان والقديس سبيريوس، والقديسة مونيك وابنها القديس أوغسطين، لكن الرومان لم يقدروا على فرض دين دائم في تونس، فحافظ البربر على لغتهم ومعتقداتهم القريبة من أمثالها عند الشعوب والقبائل الأفريقية. فهؤلاء البربر سيحافظون على لغتهم وتقاليدهم بعيداً عن التأثير الروماني. وعند نهاية الامبراطورية الرومانية خلال القرن الخامس الميلادي، وتحديداً سنة ٤١٠م، قامت قبائل الوندال بغزو تونس وكانت هذه موجة من موجات الغزو البربرية (نسبة إلى برابرة) التي اجتاحت الأمبراطورية الرومانية وأوروبا وقامت بها قبائل متعددة أمثال الغوط الغربيين والشرقيين والهون، والقبائل الجرمانية التي اتجهت نحو وسط أوروبا وغربها والساكسون الذين أبحروا إلى الجزيرة الانكليزية.

لكن يبقى الحدث الأبرز وهو الفتح العربي خلال القرنين السابع والثامن.

الفصل الثاني

الفتح العربي

بلوغ الدعوة الإسلامية تونس

تمكن العرب دون صعوبة كبيرة من فتح مناطق المغرب ومن ضمنها تونس وعملوا بسرعة على محو الأثر الروماني الذي كان سائداً في تلك البلاد. حيث استطاع قائد الخليفة معاوية عقبة بن نافع سنة ٦٦٣م من الدخول إلى أفريقيا وانشأ في تونس مدينة القيروان التي أصبحت أهم المراكز الحربية في وجه موجات البربر، ويقال بأن هذه المدينة بنيت إلى جانب خرائب قرطاجة وأطلالها، وباتت كما يذكر المؤرخ الدكتور فيليب حتي الوريث الإسلامي لمدينة قرطاجة.

وفي المرحلة التالية سرت الدعوة الإسلامية في صفوف قبائل البربر الذين انخرطوا في الحملات الزاحفة باتجاه أقصى الشمال الأفريقي، وهكذا أتاح هذا الأمر للعرب دحر البيزنطيين معتمدين على قوة البربر.

لكن هذه الحملات، وكونها بعيدة عن مركز الخلافة، لم تلبث أن أصيبت بالضعف بعد مقتل عقبة في «سيدي عقبة» في الجزائر، وكان لا بد من إرسال قوات جديدة تعمل على إبعاد الأخطار التي تمثلت مجدداً بظهور البيزنطيين وبنكوص بعض قبائل البربر بأحلافهم السابقة بحيث أنهم عادوا لمقاومة القوات العربية، وسيبقى الأمر عرضة للأخذ والرد سنين طوالاً حتى خلافة عبد الملك بن مروان الذي سيرسل الحسن بن النعمان الغساني (٦٩٣م ـ ٧٠٠م) للقضاء على مقاومة البربر وطرد البيزنطيين من قرطاجة وغيرها بعد مساعدة حاسمة قدمها الأسطول الإسلامي. وأتاح هذا النصر المبين للحسن الغساني التفرّغ لمواجهة البربر الذين لاحقهم إلى الجزائر وقضى هناك على زعيمتهم.

وبعد وفاة حسان تولى موسى بن نصير الإمارة هناك وصارت مدينة

القيروان قاعدة لحكمه وتبعت مركز الخلافة العربية مباشرة، بعد أن كانت في السابق تتبع لحاكم مصر. وبلغت حدود الإمارة خلال عهد موسى المذكور مدينة طنجة.

وبعد موجة الفتوحات هذه دخل البربر نهائياً في الدين الإسلامي وتحت راية الإسلام.

ونشير هنا إلى أن موسى بن نصير كانت له مأثرة أخرى وهي إرسال طارق بن زياد إلى احتلال المضيق الذي يحمل اسمه أي مضيق جبل طارق، وأتاحت دخول المسلمين إلى إسبانيا حتى بلغ مدينة إشبيلية، وذلك في حدود السنة ٧١١م. ولكن موسى الذي شهد استئثار قائده بهذه المغانم والبلاد لم يلبث أن تعقبه وألقى عليه القبض، وأمر بالتوقف عن مطاردة طارق وطلب منه العودة إلى مركز الخلافة.

وتذكر المراجع أن موسى لاقى نهاية مأسوية شأن كبار القادة الناجحين. حيث يورد الدكتور حتي ما يلي: «على أن الخليفة الذي تلا الوليد عاقب موسى وأذله فبعد أن أوقفه في الشمس حتى التلف، عزله وحجز ممتلكاته. وقد لاقى موسى الخاتمة التي لاقاها عدد من القواد المظفرين والإداريين الحازمين في الإسلام. وآخر ما عرف عنه، وهو قاهر أفريقيا وإسبانيا، أنه كان يستعطي القوت الضروري في بعض قرى الحجاز النائية.

نهاية حكم الأمويين وقيام العباسيين

لم ينجُ من زعماء الأمويين إلا عبد الرحمن بن معاوية الذي لقب بصقر قريش، فهذا بعد أن سدت في وجهه منافذ الهرب واستبيح دمه وأهدر، استطاع الفرار باتجاه شواطىء أفريقيا الشمالية، حيث وصل إلى الأندلس وأقام فيها إلى جانب بني قومه الذين كانوا سبقوه خلال العهود الأموية السابقة.

وخلال المرحلة الأولى من حكم العباسيين تولى الأغالبة حكم تونس من قبل الولاة العباسيين وحكموا باسمهم إلى قيام الخلافة الفاطمية.

دولة الفاطميين في تونس

تعتبر الفاطمية إحدى الفرق الشيعية التي اشتهرت بالإسماعيلية نسبةً إلى إسماعيل بن جعفر الصادق.

ويقول الفاطميون بنبوة محمد (ص) ووصاية علي وأولاده الحسن والحسين وزين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وإسماعيل، ثم بإمامتهم. ومع انهيار وتفسح دولة العباسيين قويت الأطراف الأخرى وفي طليعة هؤلاء بنو بويه الذين جعلوا من الخليفة العباسي ألعوبة في أيديهم. وصادف أن أحد دعاة الإسماعيلية واسمه أبو عبد الله الشيعي أن التقى أثناء الحج جماعة من الحجاج البربر يؤدون العمرة فدعاهم إلى الدخول في دعوته، ويقال بأنهم طلبوا إليه مرافقتهم إلى بلادهم في شمالي أفريقيا. ومهما يكن من أمر، فإن عبد الله هذا استطاع خلال فترة وجيزة أن يستفيد من تضعضع الخلافة العباسية وضعف الخلفاء لينشر دعوته في أرجاء المغرب العربي، وها هو يدخل إلى رقادة سنة ٩٠٩م ويقطع دورها وبيوتها لأهل كتامة ويصادر أملاك ابن الأغلب وماله وسلاحه.

وما لبث أن أمر خطباء الجمعة في مدينة القيروان بالتوقف عن ذكر الخليفة العباسي، ولما استتب الأمر له راح يلاحق اليسع بن مدرار الموجود في سجلماسة، وقد هرب عندما علم بحضوره نحو مدينته وانقذ المهدي وابنه من السجن وبقي في أثر أليسع إلى أن أدركه وألقى القبض عليه ثم جلده وقطع رأسه. وبذلك أزال دولة الأغالبة، وبني مدرار وبني رستم.

نزل عبيد الله المهدي في مدينة سلجماسة ثم انتقل إلى مدينة رقادة حيث حظي باستقبال قلَّ نظيره من أهلها وأهل القيروان وقبيلة كتامة، وأمر بذكر اسمه في خطبة البلاد ودُعي «أمير المؤمنين».

ولكن في المرحلة التالية ستطرأ خلافات بينه وبين داعيته أبي عبدالله الشيعي بعد تدخل شقيق هذا الأخير وتحريضه على التخلص من المهدي إلى حدّ أنه طلب إليه أن يريهم آية إذا كان هو المهدي المنتظر.

كل هذه الأشياء نبهت أبي عبيدالله المهدي إلى سلسلة مخاطر تحيط به وتعيق تنفيذ خطته وأمر رجاله أن يلاحقوا أبا عبدالله الشيعي وأخاه أبا العباس ويقتلوهما. وبعد نشوب الثورة كلف أحد أعوانه بإخمادها، وأراد هو أن يبني مدينة تحمل اسمه وتؤمن له الحماية فكانت مدينة المهدية.

بنيت المهدية لجهة الجنوب الشرقي على حافة الشاطىء، قرب القيروان وجعل لها المهدي الأسوار المنيعة، وأقام بداخلها المخازن الواسعة لحفظ الحبوب أثناء الحروب والأزمات، وزينها بالمباني والمساجد.

وبعد وفاة المهدي سنة ٩٣٤م تولى الخلافة مكانه ابنه محمد الذي لم يعلن خبر وفاة أبيه إلا بعد حوالي السنة وحمل لقب القائم بأمر الله. واجه الخليفة الجديد ثورة قام بها أهل طرابلس وبعض الجماعات الناقمة لكنه ما لبث أن قضى عليها.

وفي الوقت نفسه، وجه بعض أعوانه إلى المغرب مع جيوش كثيرة لإخماد الفتن في فاس، وأنفذ حملة بحرية وصلت إلى مدينة جنوى بقيادة يعقوب بن إسحاق، وحملة ثانية ارتحلت نحو مصر عن طريق البر، لكن الأخشيديين واجهوها وردوها على أعقابها.

ثورة ابن يزيد

لم يولِ زمن الثورات والانتفاضات بهذه السهولة، وبات كلُّ مغامر يقدر أن يجمع حوله عدداً من الناقمين، يحاول القيام بثورة. وهكذا، فإن أبي زيد بن كنداد المنتمي إلى قبيلة زناتة قاوم الجيش الفاطمي في بضعة أماكن وأنزل به الخسارة، حتى اشتد ساعده وقوي مريدوه ومحبوه، فاستجمع جيشاً جاوز المئة ألف محارب واستولى على عدة مدن، من بينها باجة التي انتقل منها إلى رقادة، ودخل أحد قواده إلى القيروان حيث أجرى مذبحة فيها وأسر عاملها الفاطمي وأرسله إلى سيده الذي أمر بقتله. هذه الأعمال ستدفع

بالقيروانيين إلى طلب الأمان من أبي يزيد والاعتراف بسلطته.

وتقدم ميسور خادم الخليفة الفاطمي لمقاتلة أبي يزيد، لكن سوء طالعه أوقعه عن جواده ففاز أعداؤه برأسه وأرسلوه إلى سيدهم الذي بقي لفترة جاوزت الشهرين في القيروان، يرسل الحملة تلو الحملة لتأديب من تسول له نفسه عدم الطاعة. وما كان مصير مدينة سوسة وأهلها بأحسن من جيرانها، وتعرضت مدائن تلك الأنحاء العامرة للخراب والدمار وأصبحت طعماً للنيران والموت.

تقدم أبو يزيد نحو المهدية وهي هدفه المنشود، ولكنها عصيت عليه بسبب استحكاماتها، وجرت أعمال القتال بين كر وفر وسط ظروف صعبة، وقامت قبائل البربر بالنهب والقتل، وطال الأمر فتفرق عسكر أبي يزيد وأصبح عرضة للثائرين والناقمين بسبب الاعتداءات التي قام بها. ولما علم ابن أبي يزيد بما يحل بجيش والده، تقدم نحو مدينة تونس وأعمل السيف في أبنائها وأحرقها وذلك قبل وصول نجدة من جيش القائم بأمر الله الذي اشتبك مع قوات أبي يزيد واضطرها إلى التراجع نحو القيروان. ولم يستطع الفاطميون القضاء على هذه الثورة إلا في أيام الخليفة المنصور بنصر الله حيث تنازل الجيشان أمام القيروان التي أرغم أبو يزيد على الرحيل عنها.

لقد حاول هذا الأخير العودة عدة مرات لإنقاذ أولاده وزوجاته الذين كان الخليفة الفاطمي قد أسرهم، ولجأ إلى الحيلة والدهاء وأبان للخليفة بأنه غير طامع بشيء ولا يرجو إلا إطلاق سراح جماعته وعياله، وحلف بأنه إن فعل وأطلقهم فإنه سيدخل إلى طاعته ويستكين. وبالفعل، نزل الخليفة عند رغائبه وأطلقهم سالمين، ولكن ما إن تسلمهم حتى أعلن العصيان من جديد.

ولاحقه المنصور بنصر الله حتى تمكن منه في نهاية المطاف بعد وقوعه من إحدى الشُعَب الجبلية. وفي الوقت نفسه،استطاع مناصرو الخليفة الفاطمي أن يقضوا على محمد بن خزر الذي أعلن الثورة لمساعدة أبي يزيد.

توفي المنصور بنصر الله عن عمر لم يناهزِ الأربعين فتولى الخلافة بعده

ابنه المعز لدين الله الذي أطلق يد قائده جوهر في بلدان المغرب يطارد الأعداء والمناوئين، ويقضي على الخصوم والأتباع الذين تنكروا للخلافة الفاطمية خلال السنوات الماضية وماشوا أبا يزيد، ودخل سجلماسة وسواحل الأطلسي وفاس التي دخلها سنة ٩٦٠م ثم عاد باتجاه المهدية بعد أن استقرت الأحوال في هذه المناطق.

لكن ابن الزناتي وزعيم الأدارسة دخلا بعد ذلك بمدة وجيزة تحت خدمة عبد الرحمن الناصر الأموي خليفة الأندلس. وعلى العموم، فإن الأمويين هناك لم يألفوا وجود هؤلاء الفاطميين على الرغم من أن عداوة العباسيين كان يجب لها أن تجمع الفريقين وتجعلهم شركاء. لذلك وجهوا قواهم ناحية مصر ودخلوها سنة ٩٦٩م.

مرحلة الحكم الوطني

ما تجدر الإشارة إليه أن التونسيين كانوا ميالين دوماً إلى الاستقلال والنزعة نحو الانفعال، لا لشيء إلاّ لأنهم يكرهون الخضوع لسيد معين لا يكون منهم.

ولذلك سنراهم يعادون ممثلي العباسيين أولاً ثم الفاطميين، من هنا، استطاعت سلالات الأغالبة أن تجد لها منفذاً، ثم الزبيريون أو الحفصيون الذين حكموا ما بين ١١٠٠م و١٥٧٤م تاريخ الاحتلال العثماني.

ومع هؤلاء الحكام الوطنيين من الزبيريين استعادت تونس عظمتها ودورها وتحولت مركزاً للإشعاع الحضاري والفكري والديني والعلمي وحملت لواء هذه العناوين في العالم الإسلامي. واستطاعت أن تستعيد دورها القديم الذي كان أيام الامبراطورية القرطاجية، وتصبح سيدة البحار حولها وباب هذه البحار. وقد جذب الاستقرار هذا جميع التجار والحرفيين إلى أرض تونس فراحوا يتفاعلون في مزيج حضاري يسعون من خلال براعتهم لإغناء المزايا الإنسانية التي كانت تطبع هذه البلاد بطابعها المميز.

ويسجل خلال هذا العصر تحويل جامع الزيتونة إلى منتدى علمي كبير وعالٍ تولى مهمة الجامعة المعروفة في زماننا الحالي. وخلال هذا العهد كتب المؤرخ والعالم ابن خلدون مقدمته الفلسفية الشهيرة التي لا تزال إلى اليوم حجة علمية هامة.

وسوف تقوم هذه السلالة الحفصية بمقاومة هجمات النورمان والمغاربة والإسبان الذين فرضوا أنفسهم طيلة ثلاثين سنة على البلاد وذلك قبل الاحتلال العثماني لها.

الفصل الثالث

الاحتلال العثماني

غزو تونس وشمال أفريقيا

بعد أن تخلصت إسبانيا من العرب عام ١٤٩٢م توجهت بأنظارها نحو المغرب العربي مستفيدة في ذلك من التفكك الذي أصاب تلك المناطق، وحاولت السيطرة على شمال أفريقيا. خاصة وأن هذه المنطقة كانت كما أسلفنا الذكر موزعة بين قوى متناحرة من الأمراء المحليين. وقد لاقت إسبانيا في ذلك تشجيعاً من الكنيسة التي ربما رأت أن الفرصة سانحة لإعداد حرب صليبية جديدة. ولأجل ذلك قامت إسبانيا باحتلال بعض الموانىء في الشمال الأفريقي مثل بجايا وطرابلس، والمرفأ الكبير.

وهنا ستصطدم إسبانيا بأهداف العثمانيين الذي سيبنون الأساطيل من أجل السيطرة على المتوسط، ومنع قيام أية قوة متوسطية بإمكانها أن تهدد أمن السلطنة العثمانية.

وفي هذه الأثناء ستبرز أسماء شهيرة في التاريخ، وستلعب دوراً مهماً في شمال أفريقيا، منها عروج وخير الدين بربوسا، فهذان الاثنان هما من القراصنة الذين كانوا يجوبون البحر الأبيض المتوسط والذين انخرطوا في خدمة الدولة العثمانية. وسوف يساهمان في مد النفوذ العثماني نحو شمال أفريقيا، أي تونس وطرابلس، باستثناء المغرب الأقصى (المغرب).

نجح عروج في السيطرة على الجزائر وما يتبعها، فإقامة السلطان العثماني حاكماً عليها وكان ذلك خلال عام ١٥١٦م، إثر معركة مع الإسبان تكبدوا فيها ثلاثة آلاف قتيل. ثم سار بعد هذه المعركة إلى تمسان، فالمدينة حيث انتهى أمره قتيلاً في معاركه ضد الإسبان.

إنتقلت القيادة إلى خير الدين، الذي أمدته الدولة العلية بالمساعدات والإمدادات، وهذه ستساعده للقضاء على القاعدة العسكرية الإسبانية الموجودة على مدخل ميناء مدينة الجزائر والمدعوة «بانون»، ثم استولى على بنازرت عام ١٥٣٤م.

في عام ١٥٣٥م جهز الإسبان حملة بحرية نحو الجزائر على رأسها الملك الإسباني شارل الخامس، هذه الحملة ستؤدي إلى تراجع قوات بربر بربروسا عن الجزائر وسقوط «بانون» من جديد بأيدي الإسبان، وانسحاب الأتراك نحو تونس حيث سيلحق بهم شارل الخامس وينتصر عليهم وتسقط تونس بيده.

بعد ذلك ستبدأ الدولة العثمانية التفكير من جديد بضرورة التخلص من السيطرة الإسبانية. ففي عام ١٥٧٣م، عادت القوات العثمانية فسيطرت على تونس. وكانت قبل ذلك قد أعادت سيطرتها على الجزائر، ثم ستسقط ليبيا بدورها وهي كانت تحت سيطرة فرسان القديس يوحنا الذين سيتوجهون نحو جزيرة مالطا ويستقرون فيها.

نتيجة لهذا التوسع، اغتنت السلطنة العثمانية بالإمكانيات الاقتصادية والبشرية، فأصبح لها الدور الأول في توجيه السياسة داخل أوروبا وآسيا وأفريقيا.

ولعزل العالم العربي عن مراكز الحضارة، اعتمد العثمانيون على رابط الدين في إخضاع الشعوب العربية لحكمهم، لأن الروح القومية لم تكن قد برزت بعد أو تطورت آنذاك.

ونتيجة لهذه السيطرة ستصبح مدن الإسلام التاريخية مدناً ثانوية، إذا ما قيست بالعاصمة اسطنبول. لذلك ستتراجع هذه المدن، من النواحي الاقتصادية والثقافية، وسوف يساهم ذلك في ازدياد التخلف والانحطاط والركود على مختلف الصعد.

وسيصاب العالم الإسلامي بالجمود العلمي وانعدام الاجتهاد في الدين أو الابتكار في العلم والأدب والشعر، وستبرز سيطرة للتقليد في كل شيء لأن همّ العثمانيين تركز على الأمور التالية:

١ ـ الولاء الديني المطلق للسلطان.

٢ ـ جباية الضرائب.

فإذا ما تحقق هذان الشرطان كانت الدولة العثمانية راضية كل الرضا على رعاياها. لكن تونس ستنزع شيئاً فشيئاً نحو الحكم الذاتي. وخلال سنة ١٧٠٥م ستقوم الأسرة الحسينية التي ستحكم البلاد حتى تأسيس الجمهورية.

الفصل الرابع

الحماية الفرنسية

الاستعمار الفرنسي بمفهومه ودوافعه

الاستعمار ظاهرة قديمة العهد وقد بدأت عندما تكونت الدول، وهو رغبة جامحة للسيطرة، إرضاءً لغرور الإنسان وحب الظهور وإشباعاً لأنانيته، واكتفاءً لطموحه وأملاً بزيادة دخله لينعم بعيش أفضل.

وكلمة المستعمر، كلمة فرنسية الأصل، لم تستعمل إلا في القرن الرابع عشر. وفي الحقيقة، إن تحديد الاستعمار انطلاقاً من الفلسفة المادية للتاريخ هو كثير التشعبات، لأن الخوض فيه شائك وجدلي بسبب تعدد المدارس الفكرية أو النظريات التاريخية والسياسية.

هو علاقة بين فريقين أحدهما حاكم والآخر محكوم، فالحاكم أكثر تطوراً وقوة ويطمح باستغلال المحكوم المتخلف عنه حضارياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً تحت ستار تطوير تخلفه والقضاء على هذه الظاهرة.

وإذا كانت كلمة «كولون» لم تظهر لغوياً إلا في القرن الرابع عشر الميلادي، فإن مدلولها وتطبيقها العملي قديم العهد ويعود إلى العصور التاريخية، حيث كان الاستعمار يأخذ مفاهيم وسياسات متعددة، منها:

١ ـ الهجرة.

٢ ـ الصراع الحضاري.

٣ ـ الصراع الديني.

أما الأساليب الاستعمارية فقد اتخذت أوجهاً عدة منها:

١ ـ السيطرة العسكرية أو عن طريق الشراء والتأجير.

٢ ـ النفوذ السياسي.

٣ ـ النفوذ التجاري عن طريق الشركات.

٤ ـ التسلط على الأراضي.

٥ ـ التسلط الثقافي والاقتصادي.

دوافع الاستعمار الفرنسي لأفريقيا

حتى نستطيع فهم عملية فرض الحماية الفرنسية على تونس، لا بدّ لنا من إلقاء نظرة توضيحية على دوافع الاستعمار الفرنسي للقارة الأفريقية، وهذه الدوافع تراوحت بين عدة نقاط أبرزها:

أ ـ الدافع الديني:

هو رد على التوسع الإسلامي باتجاه أوروبا، ويوضح في الوقت عينه صورة استرداد المسيحيين لأكثر البلدان التي اغتصبها المسلمون، خاصة الأندلس سنة ١٤٩٢م.

ويجب أن نعلم بأن القارة الأفريقية كانت شبه مجهولة في داخلها. والاكتشافات البحرية ساعدت الأوروبيين على اكتشاف سواحل أفريقيا، فانطلقت البعثات التبشيرية إلى القارة الأفريقية تدعو الوثنيين إلى اعتناق المسيحية، وبالتالي حددت إلى مدى كبير التفوق البحري الأوروبي فأرسلت البعثات، التي أدت خدمة جليلة على الصعد العلمية.

فهي درست جغرافية القارة، ونباتاتها وحيواناتها، وساعدت أيضاً على التعرف إلى اللهجات الإقليمية الأفريقية، الأمر الذي نتج عنه سهولة في التعامل.

ب ـ السلع:

شكلت تجارة الرقيق الأسود والعاج والذهب والصمغ أهم السلع التي كانت أوروبا بحاجة إليها.

ومنذ مطلع القرن السادس عشر بدأ الأوروبيون بنقل الرقيق الأسود إلى أميركا وأخذ هذا الأمر بعداً جديداً هو الاستعمار الديمغرافي.

ج ـ الدوافع الستراتيجية:

هذه الدوافع مبنية في الأساس على عوامل عسكرية واقتصادية، وهي ترتبط بالصراع الفرنسي ـ البريطاني داخل أوروبا.

فاحتلال فرنسا للجزائر كان سببه الأساس أن شواطىء الجزائر على المتوسط تقابل شواطىء فرنسا على هذا البحر.

د ـ دوافع العظمة والامتلاك والقوة:

تتمحور حول التفوق الاقتصادي والعسكري، ليس في أوروبا فحسب، بل خارجها أيضاً.

ومحاولة تسيير سياسة العالم من خلال أهداف خاصة شخصية، وهذا الأمر يتطلب السيطرة العسكرية والاقتصادية على البلاد المستعمرة، واستغلال المستعمرات كبلاد منتجة للمواد الأولية وأسواق لتصريف الانتاج.

وهذا الأمر يتطلب تدمير الصناعات البسيطة في البلاد عن طريق إغراق السوق المحلية بالمنتجات نفسها، إنما بأسعار متهاودة والحد من تطور الشعب المستعمَر.

هـ ـ المستعمرات السكنية:

بنيت على الأوضاع الاجتماعية المتردية في داخل فرنسا، بالإضافة إلى الفتن الداخلية، السياسية منها والدينية، بالإضافة إلى تهجير المجرمين.

وتاريخ الهجرات من فرنسا يتوافق مع سني الثورات الكبرى فيها خلال ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠.

السيطرة الفرنسية على تونس

إن هذه البلاد بعد خضوعها الطويل لحكم البايات المحلي، وصل بها الأمر إلى الضعف والتراجع خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تعد قادرة على اللحاق بركب التطور والحضارة العالميين. بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية الكبيرة في ذلك الوقت أخذت تبحث عن تأمين مصالحها في الدولة العثمانية التي سميت رجل أوروبا المريض، وبالإضافة إلى نشوء ما سمي «بالمسألة الشرقية»، وهي ستار جرت من خلفه التدخلات الدولية لتقسيم الدولة العثمانية وتصفية شركتها بعد أن دب الضعف والوهن في كل أنحائها.

إذاً وجدت كل دولة أن الفرصة أمامها سانحة للحصول على جملة مطالب ومصالح تتعلق بمناطق جغرافية أو مواد أولية أو مرافىء وطرق سكك حديد.

وقد فرضت فرنسا حمايتها على المغرب، ومن هناك راحت تتطلع لمد هذا النفوذ نحو مناطق جديدة، مجاورة. وبالتأكيد، فإنها ستؤخذ بموقع تونس الستراتيجي في تلك المنطقة من العالم على مقربة من القارات الثلاث، والذي ليس ببعيد عن مضيق جبل طارق الذي يعتبر باب المتوسط صوب الأطلسي.

غير أن كلاً من بريطانيا وإيطاليا كانت لهما المطامع نفسها وخاصة إيطاليا لأن جزيرة صقلية تصبح على مسافة قريبة جداً من الأراضي التونسية.

لكن فرنسا وجدت دوافع كثيرة بعد نزولها في الجزائر، وصار من الصعب تلافي وضع اليد الفرنسية.

فالدول الأوروبية ادعت في تلك الفترات أن القراصنة يجوبون مناطق

غربي المتوسط ويتخذون من بعض شواطئه وبلدانه مقرات لهم، مما يعرض حرية الملاحة للخطر، ومما يسبب عرقلة في سير القوافل والأعمال التجارية. وكانت معظم هذه الادعاءات أخباراً ملفقة، رتبت بعناية للوصول إلى طرح موضوع المخاطر بشكل عام وكأنه قضية دولية ملحة ليصار بعدها إلى تفويض الدولة القادرة على القيام بتسويته.

ومن خلال هذه الخلفية حاولت الدول الأوروبية اعتباراً من سنة ١٨١٥ الضغط على الجزائر لوقف ما اسمته تلك الدول بموجة القرصنة، وأرفقت ذلك بإرسال قطع بحريتها إلى شواطىء الشمال الأفريقي نحو الجزائر وتونس، وصولاً إلى السواحل الليبية.

وكان أمام هذه البلاد أمر من اثنين، المواجهة مع الامبراطورية البريطانية وفرنسا، أو الرضوخ لمطالبهما التي تصاعدت بعد مؤتمر أكس لاشابيل الذي أوصى بعدم التعرض لحركة الملاحة أو تفتيش السفن في عرض البحار. يضاف إلى ذلك ضعف الأساطيل العثمانية التي لم تستطع الصمود أمام القوى البحرية الأوروبية، خاصة خلال مرحلة انشغال الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان.

كل هذه الأجواء مهدت للسيطرة الفرنسية المباشرة، ولكن الأولوية رتبت أن تكون الجزائر في رأس القائمة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن فرنسا استفادت ربما بطرق غير مباشرة من النقمة التي كانت تسود بعض الأحيان صفوف الناس على الحكم العثماني الذي كان ينساق خلف مصالحه الإقليمية والدولية غير ناظر إلى مصالح الشعوب الرازحة تحت حكمه وسلطته.

ويقال بأن باي تونس الذي قام بزيارة إلى فرنسا خلال العام ١٨٤٦ استقبل استقبال الملوك، وعومل معاملة مميزة، وربما أرادت فرنسا من خلال الاستقبال المعد بعناية أن تظهر بمظهر الدولة الحريصة على احترام الآخرين وحفظ مراكزهم واعتباراتهم الخاصة والوطنية. وقد أدى ذلك في ما بعد إلى فتح مرحلة من التعاون الثقافي والإداري والعسكري تمثلت بإنشاء المدارس وتدريب بعض الموظفين وكذلك المساهمة في تدريب وتسليح الجيش التونسي.

على أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية بالإضافة إلى نوعية العلاقات السائدة بين الحكم المحلي والسلطنة العثمانية، جعلت الأمور تسير باتجاه فرض الحماية، فمشاكل النظام كثيرة وكل الحكام يومها تصرفوا بذهنية رجل الاقطاع الذي يعتبر أن الأرض وما فيها وعليها ملك له، بالإضافة إلى التخلف عن اللحاق بالدول المتطورة علمياً وثقافياً وصناعياً.

الامتيازات الأجنبية

أدت الضغوط القوية التي مارستها الدول الأوروبية إلى اعتراف السلطنة العثمانية بنظام للامتيازات تعطى فيه الدول الأوروبية حق فرض حمايتها على رعايا معنيين ضمن دولة معينة. وإذا كانت هذه القاعدة تتعلق بحماية الدولة لرعايا دولة أخرى، فكيف بالحري إذا كان الأمر يتعلق بحماية الدولة لرعاياها أنفسهم. وكثيراً ما حاولت هذه الدول دفع السلطات المحلية الحاكمة إلى استصدار القوانين التي تلزم معاملة الأجانب بشيء من التمايز، أو تعطي لهم حقوقاً لا تقرها القوانين المدنية السارية المفعول داخل البلد.

وباتت شروط الشركات الأجنبية للعمل والاستثمار تقضي بالحصول على ضمانات وامتيازات للعمل وتنفيذ المشاريع. وكان لها الحق بعدم الخضوع للقوانين المحلية وطلب اللجوء إلى القناصل عند حصول أمر يتطلب تدخل القضاء والمحاكم، وهذا بدوره سيولد الازدواجية التي بدورها ستوصل إلى الفوضى، فكيف تحاكم إنساناً على أرض ما بقانون بلاده الذي لا ينفذ إلا في بلاده؟ ثم، ومن ناحية ثانية، فإن الأجانب ينتمون إلى عدة جنسيات وتبعيات فكيف ستحاكم الفرنسي بالقانون الإيطالي أو الإيطالي بالقانون البريطاني أو هذا الأخير بالقانون الفرنسي؟ وهل تبقى الدولة قائمة أو السلطة موجودة إذا كان الآخرون يقومون مقامها؟

وهذا التشابك المتعدد الجوانب لم يكن هو العامل الوحيد، فكان الصراع ما بين القناصل هو الوجه الثاني للعملة الواحدة. فهذا الدبلوماسي يريد لمواطنيه أن يحصلوا على كل الأشياء، وذلك يريد للشركات العائدة لأبناء قومه أن تفوز بكل المشاريع، وذاك يرضى أن تترك له النواحي الثقافية والخدمات العلمية.

ويبقى البايات بالانتظار لا يعرفون كيف يتصرفون، فإذا وقفوا إلى جانب هذه الجهة فربما تخلق لهم الجهات المقابلة العديد من المشاكل؛ وإذا تصرفوا بدافع الغيرة الوطنية والمصلحة العامة، فقد لا يرضي ذلك أصحاب الشأن.

هذه الوقائع وغيرها حتمت القيام بمحاولات عديدة وجادة لتسوية الخلل وإصلاح ما يمكن إصلاحه. ورغم ذلك، لم يكتب للعديد من تلك القضايا النجاح.

تحديث المؤسسات

إن كثرة الانفاق على المصاريف العامة والخدمات التي كانت الدولة تقوم بها تطلب أموالاً ضخمة وكثيرة، وشكلت تونس في الوقت نفسه سوقاً استهلاكية واسعة لتصريف المنتوجات الأوروبية. لكن هذه المتطلبات رفعت الدين العام داخل الدولة، خاصة وأن هذه الأخيرة حاولت تحديث جيشها وتجهيزه بكل المعدات اللازمة الحديثة، التي استنفذت أموالاً كثيرة. حتى اضطرت الدولة إلى طلب المال من الشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأوروبيين. وأدى رفع الضرائب إلى بروز حال من النقمة في صفوف الشعب الذي لم يعد قادراً على تحمل أكلاف التضخم المالي وهبوط مستوى وقيمة العملات الوطنية.

وزاد الأمور تفاقماً انتشار الأوبئة والأمراض وحصول مجاعة بين طبقات الشعب الفقيرة والوضيعة خلال سنة ١٨٧٦.

أمام هذه الأوضاع المتدهورة ولما عجزت الحكومة عن دفع فوائد المال الذي استدانته، توافق القناصل على الإقرار بأن وضع البلاد المالي ميئوس منه. وتقدم قنصل فرنسا باقتراح يقضي باستحضار لجنة من الخبراء والمستشارين الفرنسيين لدرس الأوضاع عن كثب واقتراح الحلول العملية الكفيلة بوضع حد للتدهور القائم، على أن تكون أعمال هذه اللجنة متفقة مع تأمين مصالح الدول الأوروبية الأخرى، كإيطاليا وبريطانيا.

وقامت هذه اللجنة بجدولة الديون التونسية ونظمت المهل الضرورية

لتسديدها مع لحظ الفوائد المتوجبة عليها وقامت بعرض مشروعها على الباي الذي وافق على تنفيذه والعمل به وذلك بضمانة الدول الكبرى.

وفي مجال الحقوق الأساسية والقوانين التأسيسية أعلن أول قانون في تونس وكان يحمل اسم «عهد الأمان». وسنة ١٨٦١ صدر الدستور التونسي الذي أعلن المساواة بين جميع المواطنين دون التطلع إلى العرق أو الجنس أو اللون، ونص على ضرورة إجراء الشورى داخل البلاد والتي يشترك فيها كل التونسيين والأجانب الذين يتواجدون في البلاد. ويجب أن نشير هنا إلى أن في ذلك إشارة خطرة، كون الدستور يعطي للأجانب الحقوق الأساسية نفسها التي أعطاها للمواطن التونسي، وكأنه يعترف بحقوق للأجانب دون أن يطلب أية التزامات خاصة منهم.

وهذا الأمر سيعطي غطاء قانونياً إضافياً وحماية كبيرة لا يستطيع أي إنسان أن يجدها في أي مكان من العالم.

وربما أن ذلك هو الذي أدى في ما بعد إلى خلق مشاعر عدائية ضد الأجانب في صفوف المواطنين المحليين، إذ لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أن تساوي بين أبناء البلاد والناس الآخرين مهما كانت أسباب ودوافع تلك القرارات. وحصلت بعض المناوشات وأعمال الشغب، لكن الحكومة كانت أضعف من أن تبادر إلى وضع حدود أمام النفوذ الأجنبي، كما أن السلطنة العثمانية كانت قد قامت بحركة استعراضية تمثلت بإرسال أسطولها إلى الحوض الغربي للمتوسط، لكن الأساطيل الفرنسية والانكليزية والإيطالية كانت جاهزة لتمنعه من الإتيان بأي عمل.

مؤتمر برلين ونتائجه

ينعت الكثير من المؤرخين هذه المرحلة من تاريخ أوروبا بالمرحلة البسماركية بسبب سيطرة المانيا في تلك الفترة وتوجيه بسمارك لسياسة أوروبا. ويقول بيار رينوفان في كتاب «العلاقات الدولية خلال القرن ١٩»، الجزء الثالث. . . : «بالنسبة لجميع الدول الأوروبية، كانت قضية العلاقات مع الامبراطورية الألمانية محور اهتمامات الحكام الأوروبيين، الكل يوجه أنظاره نحو بسمارك». إن أوروبا في تلك الفترة، وخاصة الغربية، كانت تتطور اقتصادياً واجتماعياً بسرعة وراحت تمارس على العالم تأثيراً كبيراً:

١ ـ كانت أساطيل أوروبا تسيطر على البحار.

٢ ـ مصانعها ومنتوجاتها تعتبر سيدة الأسواق العالمية.

٣ ـ جيوشها تفتح القارات للاستعمار الأوروبي.

ولكن هذه الفترة، إلى جانب الأمور التي ذكرناها، كانت مطبوعة بالتناقضات بين الدول الأوروبية؛ فرغم الازدهار الاقتصادي الذي عرفته القارة نشأت أزمات اقتصادية عدة أدت إلى جانب أزمات أخرى إلى كثير من المشاكل والمنازعات. في البلقان كان النفوذ العثماني قد تراجع فأحدث فراغاً، بحيث سعت كل من روسيا والنمسا والمجر إلى ملئه، وتحقيق توازن في تلك المنطقة الحساسة من أوروبا. وفرنسا التي هزمتها ألمانيا سنة ١٨٧٠ واستولت منها على الألزاس واللورين، كانت تفكر بكيفية استعادة كرامتها وأراضيها.

أما انكلترا فإن أسطولها الحربي كان خلال فترة ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ سيد البحار والأول في العالم دون منازع.

وإيطاليا كانت قد توحدت حديثاً.

وفي ما بعد حصلت معاهدة سان ستيفانو بين روسيا والدولة العثمانية، وهذه المعاهدة أعطت الروس نفوذاً كبيراً في البلقان ولكنها لم ترضِ النمسا التي هددت بالحرب وطالبت بإعادة النظر بالمعاهدة المذكورة، وكان هذا الموقف من الأسباب التي دعت لعقد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، وإعادة النظر بالتوازن الأوروبي.

رغبت فرنسا خلال المؤتمر بتثبيت الأوضاع السائدة في منطقة البحر المتوسط، ولم تكن على علم مسبق بالاتفاق الانكليزي التركي حول قبرص ومسألة فرض الحماية الانكليزية عليها. وبالمقابل، ستدخل القضية هذه وغيرها في مجال الابتزاز السياسي بحيث يسكت الفرنسيون عن النفوذ البريطاني داخل قبرص والحوض الشرقي مقابل سكوت بريطانيا عن النفوذ الفرنسي في الجزائر وسائر الحوض الغربي للمتوسط. وهكذا، فالمساومة كفيلة بأن تحل المسائل التي عجزت عن إيجاد الحل لها المؤتمرات المتعددة. ووافقت ألمانيا بدورها على موضوع النفوذ الفرنسي، ولم تعارضه سوى إيطاليا لأنها كانت ترغب في لعب هذا الدور، ولأنها الأقرب من الناحية الجغرافية لتسويق مشروع الحماية.

خرجت فرنسا من مؤتمر برلين بشبه نجاح سياسي يقوم على إعطائها تونس كهدية ثمينة، لكنها لم تشأ أن تستثير أحداً قبل بلوغ الوقت المناسب، وراحت تعمل من ضمن القنوات الدبلوماسية لتسويق مشروع الحماية دون الحاجة إلى خلق متاعب داخلية أو خارجية، محاولةً تجنب الدخول بطريقة عسكرية مباشرة حتى لا تدفع فاتورة كبيرة من جنودها وضباطها، وتخسر الرأي العام المحلي وربما الخارجي، في حال استعمال القوة والضغوط المكشوفة.

وجست لأجل ذلك نبض الباي الذي، كما أسلفنا الذكر، كان لا يزال يواجه الأزمات المالية المتتابعة، ووجدت لديه موافقة مبدئية على الفكرة. لأنه بدوره كان يرى في موضوع الحماية هذا هروباً من تسديد الفواتير الكثيرة، وتوقف فرنسي عن المطالبة بتسديد ديون الشركات ورجال الأعمال الفرنسيين. ولم يبق عائق سوى القبائل البربر التي يمكن أن تعارض مشروع الحماية الفرنسية هذا.

واعتبر الموقف الإيطالي في حينه العقدة الوحيدة أمام فرنسا التي كان عليها أن تجد لها حلاً حتى لا تصل الأمور إلى التصادم أو الحرب.

ولكن، عندما راحت الشائعات والأخبار تتوالى، وقد وصلت أصداؤها إلى آذان الرأي العام داخل شبه الجزيرة الإيطالية، ارتفعت الأصوات تطالب بمنع فرنسا من الإقدام على هذا الإجراء، لأن بلادهم أولى بالمعروف، وهي الوحيدة التي لم تنل حتى الآن أية جائزة ترضية بعد مؤتمر برلين، وحاولت جاهدة مع الانكليز وغيرهم من البلدان التي لها تأثيرها على منع الفرنسيين من إتمام الخطوة الأخيرة باتجاه تونس، لكن هؤلاء آثروا عدم التدخل خاصة وأن وعودهم السرية كانت قد أصبحت في الملفات الفرنسية.

وسعت الحكومة الإيطالية للوصول إلى تنازل من جانب تونس عن مرفأ بنزرت لبلاده، علماً بأن الفرنسيين كانوا في السابق ألحوا على الباي النزول في هذا المكان.

التدخل المباشر

إن جملة اعتبارات تعلقت بمواقف الدول الأوروبية المعنية بالأزمة وخاصة إيطاليا، يضاف إليها الخوف الفرنسي من إعلان مواقف من رابطة الشعوب الإسلامية التي كانت تخشى السيطرة الأجنبية على بلاد إسلامية، حتمت على الفرنسيين العمل السريع والمباشر.

إن الاستعمار الزاحف خلف قناع المصالح وتبادل الخدمات والشركات ومد الخطوط الهاتفية أو خطوط السكك الحديد لم يكن ليصلح منفرداً للسيطرة على بلاد بأكملها، وبات العمل الحازم هو الذي يقرر مصير تونس. فإذا لم تتحرك فرنسا فإن إيطاليا كانت تتجهز للتحرك، خاصة بعد قيام ملكها بزيارة إلى صقلية والإعلان أن بلاده على استعداد للوقوف إلى جانب البلاد والشعوب المجاورة لما فيه خيرها وتقدمها.

وبادرت فرنسا خلال المرحلة النهائية من سنة ١٨٨٠ إلى حشد قواتها على الحدود التونسية، وقامت بسلسلة إجراءات ممهدة للخطوة التالية تمثلت بإعداد الرأي العام الفرنسي لمواكبة الخطوة التي أرفقتها بضغوط اقتصادية

وسياسية على إيطاليا لضمان عدم تدخلها، كما أنها أرسلت إشارات تعد بتسهيل حصول إيطاليا على مناطق نفوذ في ليبيا.

وبعد الانتهاء من الإعداد العسكري والسياسي دخلت القوات الفرنسية بتاريخ ٢٤ نيسان ١٨٨١ إلى الأراضي التونسية دون مقاومة تذكر، على رغم بعض احتجاجات قدمها الباي الذي سمع وعوداً من الباب العالي بالتدخل والمساعدة، ولكن هذه الوعود بقيت مثل الصدى في قعر الوادي.

ولم يمضِ شهر واحد، حتى كانت القوات الفرنسية قد احتلت المواقع والمدن الرئيسية في تونس منهيةً بذلك استقلال هذه البلاد. ويوم ١٢ أيار وقع الباي على معاهدة وضعت أسساً وأطراً جديدة للعلاقات الفرنسية ـ التونسية وأعطت لفرنسا السلطة الفعلية وتركت للباي السلطات الإسمية والمظاهر الخارجية والبروتوكولية.

رفض الاحتلال

توالت العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية خاصة في المناطق الشرقية من تونس ورفضت القبائل الاعتراف بالحماية الفرنسية، حتى أن هذه القوات كانت تحاذر المرور بأعداد قليلة داخل المناطق الصحراوية خوفاً من ردود فعل مقاومة.

وعندما سحبت فرنسا أفواجاً من جنودها وأعادتها إلى الجزائر وإلى الأراضي الفرنسية، واجهت ثورة حقيقية داخل تونس تزعمها علي بن خليفة، الذي ساندته القوى الشعبية الإسلامية واستطاع أن يضايق ويزعج تحرك القوات الفرنسية فاضطرت معها إلى القيام بقصف بعض المدن والدخول إلى العاصمة وإلى مدينة القيروان.

ورغم البطولة النادرة التي أبداها الشعب التونسي، فإن الفرنسيين استطاعوا استخدام كافة الوسائل العسكرية والسياسية لتثبيت وجودهم داخل تونس. ولما وجدوا أن إكمال الخطوات الحربية سيؤدي إلى عواقب وخيمة خاصة بعد المعارضة القوية من جانب الإيطاليين والدولة العثمانية طلعوا بنظام الحماية الذي غلف حقيقة الأمور وخبأ جوهرها.

نظام الحماية ومضمونه

يتضمن نظام الحماية هذا سلسلة بنود جرى التوقيع عليها في معاهدة سنة ١٨٨١ التي سميت بمعاهدة الباردو.

وتشتمل هذه المعاهدة على مقدمة وعشرة بنود وتحمل توقيع باي تونس وقائد القوات الفرنسية فيها.

وتورد المقدمة أن الجمهورية الفرنسية وباي تونس أرادا من عملهما منع تعدي بلد على حدود بلد آخر، (المقصود مناطق الحدود التونسية ـ الجزائرية) ولأجل ذلك وقعا على معاهدة تتضمن المواد والنقاط التالية:

المادة الأولى: إن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات القائمة بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد تم تأكيدها وتجديدها.

المادة الثانية: بهدف تسهيل الإجراءات الآيلة لبلوغ أهداف الطرفين المتعاقدين، فقد سمح سمو باي تونس للقوات الفرنسية باحتلال المراكز التي تخولها فرض النظام والأمن على الحدود وفي المناطق الساحلية.

وسوف يزول هذا الاحتلال عندما تقرر السلطتان المتعاقدتان وعندما تصبح الإدارة المحلية قادرة على فرض سلطتها.

المادة الثالثة: تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها الدائمة لسمو الباب وحمايته من كل الأخطار التي تتهدده مع عائلته.

المادة الرابعة: تضمن الجمهورية الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

المادة الخامسة: يمثل فرنسا لدى تونس وزير مقيم عام. يسهر على تنفيذ شروط المعاهدة ويقوم هو بوصل الحكومة الفرنسية بالسلطات التونسية في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المادة السادسة: يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقناصل الفرنسيون لدى البلاد الأجنبية بحماية ورعاية المصالح التونسية ومتابعة شؤون رعاياها، على أن يلتزم الباي بعدم عقد أي معاهدة ذات صفة دولية دون إخطار فرنسا ونيل موافقتها مسبقاً.

المادة السابعة: تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام، وضمان حقوق دائني المملكة.

المادة الثامنة: فرض غرامات حربية على القبائل العاصية في مناطق الحدود والسواحل تحدد قيمتها وطرق جبايتها لاحقاً وتتحمل حكومة الباي مسؤولية تنفيذ هذا البند.

المادة التاسعة: تمنع حكومة الباي إدخال السلاح والذخائر الحربية إلى مناطق جزيرة جربة ومرس قابس والمراسي الأخرى داخل المملكة.

المادة العاشرة: تعرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس.

محمد الصادق باي   الجنرال بريار

الفصل الخامس

الكفاح في سبيل الاستقلال

نمو الحركات التحريرية

عرف عن الشعب التونسي ميله إلى الحرية والاستقلال منذ نشأته وعدم رضوخه للحكم الأجنبي، إذ لم يلبثِ الفرنسيون أن حطوا رحالهم حتى قامت الثورات ضدهم هنا وهناك.

إننا هنا نتكلم على الأخص عن موازين قوى مختلفة ومتباعدة، بين جيش مدرّب ومجهّز وبين عناصر وطنية تونسية تفتقد إلى كثير من مقومات ووسائل المقاومة، ورغم ذلك فقد باشرت هذه العناصر بردّ التحدي الفرنسي والدفاع عن حياضها وأرضها.

وعرفت تلك المرحلة نمو الحركات القومية وتصاعد الروح الوطنية، وخلال الفترة التي بدأت في ١٩٠٦ ـ ١٩١٢، تكوّنت حركة «تونس الفتاة» التي أخذت على عاتقها توجيه المقاومة ضد الوجود الفرنسي، لكن السلطات الفرنسية التي كانت تراقب كل التحركات حالت دون القيام بأي عمل جاد يمكن أن يشكل خطراً على الجنود الفرنسيين. حتى إذا نشبت الحرب العالمية الأولى سارعت إلى إخماد الفتن التي اجتاحت جنوب البلاد التونسية. ولم يكن بالإمكان خلال سني الحرب الإقدام على كثير من الخطوات بسبب عدم معرفة خطط أي من الفريقين المتصارعين على الساحة الدولية، وتونس بحكم الواقع كانت ضمن مناطق الحلفاء.

لكن، في المرحلة التي تلت الحرب، وخاصة بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا ونشر المعاهدات والاتفاقات السرية التي كان الحلفاء قد توصلوا إلى ترتيب وتنظيم العديد منها مثل اتفاقيات سايكس ـ بيكو الشهيرة المتعلقة بمستقبل بعض مناطق الشرق الأوسط وبلدانه؛ ومع وعد بلفور الذي مُنح لليهود واعترف بإعطائهم وطناً بديلا في فلسطين، فإن الشعوب ضاعفت من

قلقها على المصير، ولم يتأخر الرئيس الأميركي ويلسون حتى يعلن مبادئه الأربعة عشر، والقائمة بأساسها على حق الشعوب بتقرير مصيرها، وعدم تعريض الأمن والسلام الدوليين للخطر. ومن ثم تضمنت بعض الإشارات والتلميحات إلى ضرورة تحرير بعض المناطق المستعمرة. وجاء في ما بعد مبدأ الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم وعهدت بتنفيذه إلى بعض الدول، خاصة بريطانيا وفرنسا، وقد رفضت الولايات المتحدة المشاركة في أية سلطة منتدِبَة.

وقدم حزب الدستور الجديد برنامجه إلى السلطات الفرنسية المحتلة، وقد تميز بالاعتدال والرغبة في تحقيق دفع إلى الأمام. لكن الفرنسيين رفضوا البحث بأي من هذه المطالب. وهنا حدث خلاف بين أحد قيادي الحزب وبين الحبيب بورقيبة الذي راح يدعو إلى التشدد تجاه فرنسا، خاصة بعد أن اتهم الحزب بأنه متعاون أو متساهل مع سلطات الاحتلال.

وسرعان ما انتقلت الزعامة إلى بورقيبة، فأثار هذا الأمر غضب الفرنسيين وأصدروا قراراً حلّوا بموجبه الحزب الجديد واعتقلوا كوادره، فقامت المظاهرات تطالب بخروج المحتلين. أما هؤلاء فإنهم انتهجوا سياسة خرقاء وأعلنوا الأحكام العرفية ونفوا العديد من الوطنيين ولاحقوا الكثير من بينهم.

زادت خطورة هذه المرحلة بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم خلال سنة ١٩٢٩، وقد كانت لها انعكاسات سلبية على تونس أدت إلى هبوط قيمة صادراتها وإلى تدهور بارز في كل قطاعات الاقتصاد التونسي المنتجة، وبالتالي فقد اتجهت بعض الشركات إلى تخفيض عمالها، وقد وصل العدد في تونس إلى حوالي ٩٠٠٠ عامل عام ١٩٣١ أصبحوا بلا وظائف.

ولم يكن الأمر بالنسبة للمزارعين بأفضل من حالة الموظفين والعمال، واتجه العديد منهم إلى بيع أراضيهم.

في الحرب العالمية الثانية

إن فرنسا التي كانت تنام خلف خط ماجينو، استفاقت على الهزيمة التي أحدثها الاختراق الألماني العاصف والسريع عبر غابات الأردين والأراضي البلجيكية صيف سنة ١٩٤٠، وسارعت الحكومة الفرنسية والمارشال بيتان إلى قبول شروط الاستسلام وانتقلت إلى مدينة ڤيشي وحكمت ما تبقى لها من البلاد ومن المستعمرات من تلك المدينة.

كان لهذا الأمر بعض الانعكاس الإيجابي على تونس واستطاع الباي المنصف تشكيل حكومة برئاسة محمد شنيق، قامت بعدة إصلاحات. لكن دخول القوات الأميركية والانكليزية وقوات فرنسا الحرة إلى تونس عام ١٩٤٣ قضى على كل الآمال.

يذكر أن الجنود التونسيين شاركوا في الحرب بحكم الأمر الواقع داخل بلادهم، ودفعوا ضريبة الدم كغيرهم من شعوب العالم وأممه.

ويشار إلى أن الفترة التي تلت الحرب شهدت صراعاً فرنسياً أميركياً على الاستثمار داخل تونس، وقد رافق ذلك نمو التأثير الأميركي داخل السياسة الدولية إلى جانب صعود قوة الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي سوف يضايق الدول الاستعمارية القديمة ويتجه بها نحو تفكيك الاستعمارات.

على أن المصالح الاقتصادية والمالية داخل البلاد ستبقى ضمن الملكيات الفرنسية. وحتى صدور إصلاحات العامين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ فإن فرنسا ستبقى مسيطرة على السياسة الداخلية، ولم ينفع الدستور الفرنسي الجديد الصادر سنة ١٩٤٦ في استئصال الاستعمار الفرنسي أو الحد منه.

ويذكر أنه خلال سنة ١٩٤٥ أعيد العمل بنظام المجلس الكبير الذي يتألف من أعضاء فرنسيين وتونسيين كانوا ينتخبون على مرحلتين، واستحدثت

بعض الوزارات الجديدة إلى جانب موظفين فرنسيين يتولون بعض الأعمال الإدارية يرأسهم المقيم العام الفرنسي (وهو بمثابة مفوض سام).

كل ذلك لم يؤد إلى الغاية المرجوة منه، فالسلطات الفعلية بقيت في أيدي الفرنسيين ونظام الحماية لم يعدل قيد أنملة، وتمتع الفرنسيون بكل الامتيازات التي جعلت منهم الأسياد الحقيقيين لهذه البلاد.

أمام خدع السلطات الفرنسية ومحاولات الإصلاح الزائفة قام الرأي العام وأحزابه المختلفة برفض السياسة المتبعة وأعلن الحزب الشيوعي التونسي عام ١٩٤٦ بيانه الوطني الذي طالب فيه بما يلي:

١ ـ إلغاء الحماية الفرنسية بشكل فوري.

٢ ـ إجراء انتخابات عامة وتأليف مجلس تأسيسي يتولى السيادة الوطنية.

٣ ـ تشكيل حكومة تكون مسؤولة أمام المجلس المنتخب وليس أمام سلطات الاحتلال.

وخلال شهر آب ١٩٤٦ تداعى ممثلو الأحزاب القومية إلى عقد مؤتمر وطني بقيادة حزب الدستور الجديد وأقروا بيان الاستقلال رغم ملاحقة السلطات الفرنسية لهم.

وسنة ١٩٤٩، عاد الحبيب بورقيبة من المهجر ليتابع بشكل أساسي مسألة الدعوة إلى الاستقلال متبعاً في ذلك نظاماً للعمل المرحلي، القائم على تحقيق برنامجه شيئاً فشيئاً.

وحاول مع بعض القيادات التونسية التوصل مع فرنسا على برنامج صالح لتلبية مطالب الفريقين فتصان المصالح العليا الفرنسية وتنال تونس استقلالها. لكن العناد الفرنسي أطاح بكل هذه المحاولات.

وبعد خريف ١٩٥١ تقدم رئيس الوزراء محمد شنيق إلى السلطات الفرنسية بمشروع للتسوية يقضي بتشكيل هيئة تشريعية وطنية تتولى عقد اتفاقات تضمن المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المختلفة، وهو بالأساس

يقوم على ما كان عرضه بورقيبة على الفرنسيين. لكن هؤلاء عمدوا إلى اعتقال محمد شنيق وأعضاء حكومته.

وعلى الأثر، اجتاحت البلاد موجة من الاضطرابات والاضرابات الشاملة، وحاولت الحكومة الفرنسية الهروب نحو الأمام وادعت أنها ستحيل موضوع تونس إلى الدراسة العاجلة بينما طالب التونسيون بإحالة الأمر إلى الأمم المتحدة.

لكن الفرنسيين ازدادوا تصلباً إزاء هذه المطالب واعتقلوا أعضاء من الحزب الشيوعي التونسي وأعضاء من حزب الدستور الجديد وفرضوا الرقابة على الصحف. زادت هذه التصرفات تعقيد الأوضاع وبدأت بشائر حرب التحرير بالظهور هنا وهناك داخل القرى والبلدات وتمثل ذلك بقيام كفاح مسلح.

الاستقلال

أمام تصاعد التحدي التونسي ضاعفت فرنسا من حجم قواتها، وبالمقابل تم عرض القضية التونسية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد حظيت بدعم الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية.

حاولت فرنسا خلال هذه المرحلة كسب الوقت وطلعت بسلسلة اقتراحات جديدة تتضمن استبدال المجلس الكبير والمجالس النيابية البلدية. وسرعان ما تبين بأنه مشروع قديم بغلاف جديد، فرفضته الشخصيات التونسية السياسية والدينية والنقابية وأعلنت أنها ترفض التفاوض مع السلطات المحتلة.

ولم تفد تهديدات المندوب الفرنسي في زحزحة الموقف التونسي عن ثباته، وقد اعترف بفشله في أيلول ١٩٥٣.

ولم تكن المحاولة الأخرى التي قام بها القائم الجديد بأحسن من سابقتها، وتواصلت أعمال الفدائيين في ضرب خطوط التموين والاتصال بين الوحدات الفرنسية. أمام الأوضاع المتفاقمة قررت السلطات الفرنسية، بعد أن تشكلت حكومة جديدة في فرنسا تعرف باسم حكومة منديس فرانس، أن تقوم بحل قضايا الاستعمار الفرنسي على أسس سلمية وعادلة، وقامت بتنازلات حقيقية تمثلت بإعلان منديس فرنس نفسه بياناً رسمياً يعترف فيه بالاستقلال الذاتي لتونس.

وخلال آب سنة ١٩٥٤ تشكلت حكومة جديدة برئاسة طاهر بن عمار فاوضت الفرنسيين طيلة تلك السنة وحتى صيف ١٩٥٥، ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية الاستقلال الذاتي التي قضت الاعتراف بتونس دولة مستقلة ذاتياً في إدارة شؤونها الداخلية، بينما جعلت أمور السياسة الخارجية والدفاعية من اختصاص الدولة الفرنسية. بالإضافة إلى مسائل وقيود تتعلق بالأجانب

وبالمواطنين الفرنسيين داخل تونس، وامتيازات اقتصادية أو ثقافية أو تجارية انيطت بفرنسا.

بورقيبة رئيساً للحكومة

إن التبديلات السريعة التي كانت تحصل في فرنسا أثرت بشكل إيجابي على الحركة السياسية داخل تونس، فحكومة غي موليه التي تشكلت في كانون الثاني ١٩٥٦ داخل فرنسا طورت المفاوضات الجارية بين البلدين على أساس إطار من الاحترام المتبادل بين الفريقين وتوصلت في العشرين من آذار ١٩٥٦ إلى إصدار بروتوكول يعترف باستقلال تونس.

أمام هذه التطورات النوعية ألغي نظام الحماية والقوانين التي نتجت عنه كافة، خاصة اتفاقية باردو لسنة ١٨٨١.

وبحسب البروتوكول الجديد الموقع في ٢٠ آذار ١٩٥٦ اعترفت فرنسا بتولي تونس لمسؤولياتها في مجالات العلاقات الخارجية والأمن والدفاع وتكوين الجيش الوطني. أدى ذلك إلى انتقال السلطات الفعلية إلى أيدي رئيس الحكومة وأصبح الباي مجرد شخصية صورية.

وخلال جلسة عامة للمجلس القومي التأسيسي صدر قرار الغاء الملكية وإعلان الجمهورية التي تولى رئاستها الرئيس الحبيب بورقيبة بعد انتخابه في ٢٥ تموز ١٩٥٧ وظل يحتفظ بمنصبه كأمين عام للحزب الدستوري الجديد.

وقد منحه الدستور صلاحيات واسعة وخضع أمناء الدولة له بصورة مباشرة، بالإضافة إلى صلاحيات واسعة في المجالات التشريعية والسياسية في البلاد.

الفصل السادس

تونس
بين
الأمس واليوم

حرب الخلافة

في ٢٥ تموز ١٩٨٧ بلغ عمر الجمهورية التونسية ٣٠ سنة وكان الحبيب بورقيبة رئيسها طيلة هذه السنوات.

لكن البلاد كانت تواجه يومها أزمة اقتصادية وتصدع البنية الاجتماعية، وقد أخذت عليه المعارضة بأنه لم يذهب في عملية التحديث وإقرار الديموقراطية الحقيقية إلى مدى بعيد، وقد حصر السلطات الحقيقية في يده إلى جانب الحزب الدستوري الاشتراكي الحاكم يومها.

وقد وصف أحد أعضاء الحكومة التونسية الوضع في صورة بلاغية قوية قائلاً. . . : «لقد حقن بورقيبة الجسد التونسي الذي أقام عليه الأمة بكتل من الغرانيت». والكل يجمع على أن «كتل الغرانيت» هي إقامة دولة في وقت كانت تونس منقسمة على نفسها بسبب القبلية والإقليمية والفوارق الاجتماعية.

وتعني «كتل الغرانيت» أيضاً مجانية التعليم (مليون و٧٥٠ ألف تلميذ مقابل ٢٠٠ ألف أثناء الاستقلال)، وحرية المرأة منذ ١٩٥٦، والإصلاح الزراعي والتصنيع. وعلى صعيد السياسة الخارجية حدث الانفتاح على الغرب حين كان الاستقلال يعني رفض القوى الاستعمارية.

وأعطى النظام انطباعاً بأنه يغترف من رأس مال الماضي إلى ما لا نهاية. وبمعيار التاريخ فإن تعدد الأحزاب يرجع في الواقع إلى عهد قريب، فالحزب الشيوعي مشروع منذ سنة ١٩٨١ وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية منذ سنة ١٩٨٣.

وتشكو الأحزاب من مصادرة مطبوعاتها في صورة منتظمة. بالإضافة إلى أن الصحف اليومية وأجهزة الأعلام السمعية المرئية تعكس كلها رأي السلطة فقط.

وكان النظام لا يطيق أي معارضة؛ ففي سنة ١٩٦٦ واجه تظاهرات الطلبة بالقمع، وفي سنة ١٩٧٨ أنهى إضراب الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة الرسمية) وحكم على أمينه العام حبيب عاشور بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

وطالبت المعارضة يومها من أجل وضع حد لهذه الأمور برد اعتبار المؤسسات ودعت إلى الإجماع السياسي والاجتماعي القائم على أساس الشورى والمشاركة. بالمقابل كانت الحركة الإسلامية قد نشطت سعياً إلى اختبار قوة مع السلطة بإصرار واضح، بينما أصرت السلطات يومها على القضاء على هذه الحركة التي اتهمتها بالتبعية لإيران والرغبة في إطاحة النظام.

واعتبرت الحركة الاقتصادية من أخطر ما واجهته البلاد منذ الاستقلال، وتلقت حكومة محمد مزالي إنذاراً ساخناً بموجة الاضطرابات التي أعقبت مضاعفة أسعار الخبز، وألغى الرئيس بورقيبة هذا الإجراء. ومرّ عامان وبرزت الأزمة فجأة في صورة خطيرة مع عزل محمد مزالي من منصبه كرئيس للوزراء الذي جعل منه الخليفة المنتظر لرئيس الدولة.

وكانت الأرقام الرسمية بليغة: عجز قياسي في ميزان المدفوعات (مليار دولار)، و٢٦٠ ألف عاطل عن العمل، يضاف إليهم خلال السنوات المقبلة الخمس التي تلت ٣٤٦ ألف شخص أمامهم ٢٤٠ ألف فرصة عمل فقط.

مسألة الخلافة

قيل عن الرئيس التونسي الحالي زين العابدين بن علي بأنه جنرال لا يحب أن ينادى بالجنرال.

جاء من الثكنات العسكرية، إلى المسرح السياسي، لكنه يعشق الشرطة والأمن. . . والسلطة!

هادىء منضبط متكتم، وعملي متحفظ في كل شيء، في اتصالاته السياسية والشخصية والاجتماعية. كل خطوة يخطوها مدروسة ومحكومة بطموحه الكبير المبكر. اكتسب بن علي، صفات شخصية من أربعة مواقع:

١ ـ الجيش.
٢ ـ أجهزة الأمن.
٣ ـ الدبلوماسية.
٤ ـ الهندسة الالكترونية.

في الجيش لمع بسرعة، ويقال أن والد زوجته الجنرال الكافي، وهو أول من حمل رتبة جنرال في الجيش التونسي لعب دوراً في تلميعه.

في المخابرات، عرف أن بداية نجاحه كانت في اكتساب فن الأمن قبل الممارسة، فهو أنجز ثلاث دورات تخصص وأكملها بدورة تأهيل في الولايات المتحدة الأميركية، وكان لا بد خلال الدراسة الأمنية من إقامة شبكة علاقات خاصة ومتينة، ويبدو أنه نجح في ذلك إلى درجة أنه يعتبر «رجل أميركا الرقم واحد في تونس».

في بودابست، وقبلها في الرباط، عرف أسرار السلك الدبلوماسي وأسرار علاقاته عندما شغل منصب السفير في الأولى والملحق العسكري في الثانية في سنة ١٩٧٤.

ومن الهندسة الالكترونية التي درسها في البداية، اكتسب القدرة على التنظيم والمتابعة والعمل لفترات طويلة!

وكوزير للداخلية وبين يديه كل الملفات والأسرار لم يكن زين العابدين بن علي مستعجلاً. وكان يعمل على مهل، يعاونه في ذلك ابن بلدته حمام سوسة الهادي البكوش مدير الحزب الدستوري الحاكم، وأحد أواخر مخضرمي الحزب الذي عرف الاشتراكية على يد أحمد بن صالح وجلس معه في قفص المحكمة. ثم جاء الهادي نويره ليخرجه من الثلاجة ويعيده إلى الحزب والسلطة.

والهادي البكوش، وبضوء أخضر من الحبيب بورقيبة، خرق اللائحة التنظيمية لتعيين بن علي عضواً في اللجنة المركزية ثم عضواً في الديوان السياسي. وإذا كان بن علي يخوض «حرب الأمن» بكل طاقاته وخبراته... وهو لا ينسى أن بورقيبة الذي غفر له فشله الأمني في معرفة تواجد

المجموعة المسلحة في قفصة طوال شهر كامل لن يغفر له خطأ أمنياً ثانياً، ومشكلته هذه المرة المجموعات الدينية الأصولية التي تعتمد العنف المسلح في مواجهتها للنظام مثل تنظيم الجهاد الذي أعدم ثلاثة من مسؤوليه في صيف ١٩٨٦.

ولكي يصبح الجنرال بن علي «الخليفة» كان أمامه حلان:

أ ـ الانقلاب الأبيض داخل السلطة والحزب.

ب ـ الانقلاب العسكري بإقناع الجيش للتدخل وحسم الموقف.

الجيش التونسي بعد أحداث قفصة ١٩٨٠

لعل الجيش التونسي هو أحد أندر الجيوش في العالم الثالث الذي لا يلعب دوراً سياسياً في البلاد. وعلى رغم حرب الخلافة، فإن أحداً لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى دور له أو لأحد ضباطه، فالجيش داخل ثكناته والكلام عنه دائماً بصيغة المجهول، فأسوار الثكنات عرفت كيف تضفي الغموض عليه. لكن هذا الجيش الحديث العهد الذي أنهى في ٢٣/٦/٨٦ عامه الثلاثين، لم يكن غائباً عما يجري في البلاد.

أحداث قفصة التي وقعت في ٢٧/١/١٩٨٠ هي التي فتحت أعين المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة وباقي المسؤولين في تونس، وهذه الأحداث أثبتت أن قوة تونس ليست في ضعفها. وهكذا بين ليلة وضحاها، بدأ العمل لتقوية القوات المسلحة وجعلها قوات عصرية حديثة. ومنذ تلك الأحداث أصبحت قوة الجيش التونسي، عدداً وعدة، أضعاف ما كانت عليه طوال ٣٢ سنة سبقت أحداث قفصة.

يعود ابتعاد الجيش التونسي عن مسرح الأحداث، وبالتالي عن مركز القرار في البلاد، إلى سببين أساسيين يتقاطعان في شخص بورقيبة نفسه:

السبب الأول، أن بورقيبة لم يستمد شرعيته ولا زعامته من الجيش. فهو، ومن خلال نضاله السياسي، حقق لنفسه ما كان عليه. ولذا فإن بورقيبة، عمل جاهداً، وقد نجح في ذلك، على إبعاد الجيش عن السلطة بحيث لا يقترب منها الضباط أكثر من اقتراب «الفراشة من الضوء»، والمصير معروف.

السبب الثاني، إن مؤامرة كانون الأول ١٩٦٢ بقيادة العقيد التبلي التي صدرت بحق من قام بها أحكام إعدام (عشرة من الضباط والمدنيين) دفعت بورقيبة إلى الحذر من المؤسسة العسكرية، ووضعها تحت المراقبة، وإجراء تغييرات واسعة ودورية بين الضباط، وعدم إعطاء الفرصة لأي منهم بالظهور والانفراد بالموقع أو الخطوة وقد أكمل بورقيبة موقفه من الجيش بإنشاء «الحرس الوطني» محدداً في خطابه في بنزرت بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٥ مهمة الجيش والحرس بقوله: «إن مهمة الجيش مجابهة العدو الخارجي، ومهمة الحرس والشرطة الوقوف في وجه الفوضى».

وقد عمل بهذه القاعدة حتى أحداث قفصة. يومها، وبعد فشل الحرس والأمن في تطويق الأمور، استدعي الجيش على عجل ونجح في استرجاع المدينة وملاحقة المجموعة المسلحة.

يتشكل الجيش التونسي خصوصاً في قطاع ضباطه، من ثلاث مدارس عسكرية، الأولى والأساسية هي الفرنسية ممثلة بسان سير. وباللغة الفرنسية السائدة بين الضباط، في بلد مثل تونس، مرتبط بفرنسا، لا بد أن يحدث هذا بالنسبة إلى الجيش. لكن إلى جانب عدد ضئيل من الضباط الذين تخرجوا من المدرسة الألمانية، فإن الولايات المتحدة الأميركية سعت وضمن نهجها في العالم الثالث إلى التسلل داخل المؤسسة العسكرية التونسية من خلال إمكانياتها الضخمة.

ومع انحسار النفوذ الفرنسي داخل الجيش التونسي، لأن الدورات العسكرية كانت مستمرة في سان سير، فإن الولايات المتحدة نجحت في كسب مواقع قوية داخل هذه المؤسسة، خصوصاً في سلاح الطيران، إذ أن عماد القوات الجوية كانت طائرات فانتوم الأميركية. أما في المدرعات فإن الجيش التونسي حصل عام ١٩٨٤ على ٥٤ دبابة «أم ٦٠» وأوصى على المزيد منها. واستناداً إلى مصادر موثوقة فإن ٢٢٠ ضابطاً أجروا دورات في العام ١٩٨٦ في حين كان يوجد أكثر من مئة خبير عسكري أميركي في تونس.

لكنّ هذا التنافس الأميركي ـ الفرنسي الواضح على المؤسسة العسكرية، لم يمنع امتداد الظواهر والتيارات السياسية إلى داخل الجيش.

وإذا كان الضباط الكبار شرعيين وتحت قيادة مضمونة، مثل الجنرال أحمد نعمان ابن أخت سعيدة الساسي سيدة قصر قرطاج، وهو أصبح مؤخراً رئيساً لأركان الطيران، فإن الضباط الشبان ينتمون في معظمهم إلى تيار وطني عربي وإسلامي. وقد لوحظ أن السلطات السياسية عمدت، وضمن محاربتها التيار الإسلامي إلى ملاحقة كل من يشتبه به وفصله من الجيش.

كان صراعاً بين رجل لا ينام من أجل صياغة أحلام المستقبل، ورجل لا ينام من أجل حماية أحلام الماضي.

وكان الليل هو الطرف الثالث الذي لا ينام. وهنا ننقل كلاماً لمحمد مزالي رئيس وزراء تونس الذي قال: «إن الرئيس الحبيب بورقيبة كان يخاف، وإلى أبعد الحدود، من الليل. كان يعتبره البوابة الأخيرة التي تقود إلى الموت، ولهذا فقد كان يمضي الساعات الطويلة والباردة وهو جاحظ العينين يحدق في الأشباح التي تحدق به من كل جانب، وكان يترجم الأشباح على مزاجه، فهي لم تكن كائنات مجردة هدفها إثارة الخوف في قلب المجاهد الأكبر، بل إنه كان يجد في الأشباح أشخاصاً معينين يبغون الإطباق عليه. وكان يتخذ قراراته عادة بعد ليلة الأشباح».

لكن الرئيس بن علي وعد شعبه بتقليص العذاب تدريجياً. إنه لا يملك الحل السحري، ولكن بإمكانه دون شك أن يضع حداً للرجل المترهل.

وما حصل لم يكن تدبيراً تفرضه الشيخوخة واستفحال المرض، بل كان انقلاباً حقيقياً، وثمة صورة حلت محل أخرى في كل مكان. وكان أن قرر زين العابدين بن علي استخدام عربة تنقله من قصر قرطاج إلى منزله في مرنات كي يقطع عليه الطريق، والانتقال بعربة أخرى إلى التاريخ الذي كان هو المستقبل بنظر المجاهد الأكبر.

وفي آب ١٩٨٧ قال بن علي: «إن هناك ثقوباً هائلة في ذاكرة الرئيس». وكان هناك رجل يعرف كيف يدخل هذه الثقوب كي يعطل الذاكرة نهائياً... وقد تعطلت.

آفاق المرحلة الجديدة

إنها حكاية الكأس التي يكون نصفها ملآناً والنصف الآخر فارغاً، فيحتار الناظر إليها كيف يعرفها: أبالفراغ أم بالملء؟

هكذا تبدو تونس للزائر العربي في زمن «المثابرة»، والمثابرة هي كلمة السر التي اختارها الحكم في تونس عنواناً، للمرحلة الجديدة الحالية، واسماً للمؤتمر الثاني للتجمع الدستوري الديمقراطي الذي عقد أعماله بين ٢٩ تموز وأول آب ١٩٩٣ داخل أروقة قصر المؤتمرات.

تونس العاصمة

من الإنقاذ المنعقد عام ١٩٨٨ بعد أشهر من تنحية «المجاهد الأكبر» الحبيب بورقيبة عن الرئاسة إلى «المثابرة»، تعيش تونس مفارقة بين إشكالية الديمقراطية المتبناة رسميا والاختلاط المستمر بين الحزب والدولة.

بتعبير آخر، هل أن تونس بلد على درب الديموقراطية أم صورة مجملة لاستبداد الحكم الواحد؟ واحة من الاستقرار والحياة الرغيدة وسط الاضطراب العربي، أم تجسيد ملطف لعصر الانحطاط الجديد؟

كلا الطرحين صحيح على الأرجح. أو لنقل أن الحقيقة تترجح بين الاثنين، ولعل خصوصية تونس هنا بالتحديد، في كونها تأبى الانغلاق داخل خيار تبسطي بين الأسود والأبيض، وكثيرة هي مبررات استثناء تونس من القاعدة العربية المتراجعة.

والظواهر التي تدفع بنا نحو التطلع بإيجابية كثيرة، أولها أن الحياة فيها طبيعية في شكل لم يعد طبيعياً في بلد عربي. لذا فإن أول ما ينتبه إليه الوافد من مكان عربي آخر هو هذا الانتظام العادي للحياة العامة وغياب أي توتر

ظاهر. فالبلد ممسوك أمنياً ولكن من دون أن ينعكس ذلك في الحياة اليومية للناس العاديين قيوداً تحد من حركتهم. صحيح أن الدوريات الأمنية كثيرة في الليل، لكن جلها لشرطة المرور.

وإذا كان العاملون في القطاعات السياحية أبدوا امتعاضاً، في مراحل معينة، من حجم الوجود البوليسي في الشوارع، فقد أخذت شكواهم في الاعتبار، وتم تخفيف هذا الوجود. حتى الاجراءات التي رافقت انعقاد مؤتمر التجمع الدستوري الديموقراطي في قلب العاصمة بقيت في مستوى معقول، ولم تعكر حركة السير في المدينة.

ليس الاستقرار الأمني أو فاعلية الأجهزة الأمنية المختصة بالشيء الجديد، فتونس لم تعرف إخلالاً جدياً بالأمن في الماضي، سواء في عهد الحبيب بورقيبة أو منذ وصول الرئيس بن علي إلى السلطة عام ١٩٨٧.

حدثت بالطبع فورات لكنها كانت آنية، مثل ثورة «الخبز» عام ١٩٨٤، أو محصورة في الوسط الجامعي أو العمالي.

أما لجوء حركة «النهضة» الأصولية إلى العنف في ١٩٩١ و١٩٩٢، فقد تمت مواجهته بسرعة قبل أن ينال من تقليد الاستقرار الأمني التونسي، ومن سمعة «البلد الصديق»، حسب الشعار المستعمل لاستقطاب السياح في الحملات الدعائية التونسية في أوروبا.

ومع ذلك يبقى الاطمئنان الذي تنعم به تونس ظاهرة لافتة، لا سيما إذا قورن بالاضطراب السائد في الجزائر أو مصر. وتتعزز صورة الاستقرار السائدة عند رؤية كثافة السياح في الشوارع والفنادق وعلى الشواطىء.

والانتعاش الاقتصادي هو بالطبع ظاهرة أخرى تبرر النظر بإيجابية إلى الوضع التونسي. ففي الوقت الذي يستشري فيه الكساد الاقتصادي الأوروبي وتبدو معظم الدول الأفريقية والعربية عاجزة عن الإقلاع، بلغ معدل النمو السنوي في تونس ٨,٦٪ في عام ١٩٩٢، وهو يعتبر من أعلى النسب في العالم.

أما أسباب هذا النمو، فهي تعود بالإضافة إلى تعافي القطاعي

السياحي، إلى جودة المواسم الزراعية في السنوات الأخيرة، لكنها تتصل أيضاً بنجاح جهود الدولة في مزاوجة الانفتاح الاقتصادي مع إجراءات الترشيد والإصلاح.

تعد تونس اليوم من «التلامذة الشاطرين» القلائل لصندوق النقد الدولي في أفريقيا والعالم العربي. فقد تم تحرير الاقتصاد من الكثير من الأنظمة التي تعتبر في واشنطن قيوداً بيروقراطية، وبدأ منذ سنوات تنفيذ برنامج تخصيص الشركات العامة، لا سيما قطاعي الفنادق والمصارف.

إلاّ أن ما يميز تونس قبل أي شيء بين معظم دول العالم الثالث التي قيدت إلى تطبيق الحلول الليبرالية تحت إشراف صندوق النقد الدولي، هو قدرتها على تجنب الآثار السلبية المعهودة لوصفات واشنطن على النسيج الاجتماعي. فبخلاف دول أخرى أدى بها الإفراط في الانفتاح إلى انشطار اجتماعي حاد بين فئة طفيلية صغيرة تكونت ثروتها بسرعة وزادت باطراد، وشرائح كبيرة تفتقد مقومات العيش بحد أدنى من الاستقرار، فلم يحصل مثلاً تفاقم للفروقات الاجتماعية الموجودة، وبقيت الفئات المتوسطة على حجمها، مما جعل النسيج الاجتماعي يحافظ على تماسكه إلى حد بعيد. ولا يعني ذلك أنه تم محو ظاهرة الفقر، كما قد يخال الزائر للوهلة الأولى عندما يدور في العاصمة، فلا يرى مظاهر بؤس شديدة الوضوح ويجد نفسه مدفوعاً إلى التساؤل: ولكن أين الفقراء؟

الجواب على هذا السؤال بسيط: بلى هناك فقراء في تونس، ونسبتهم بحسب المقاييس العالمية التي تحدد «عتبة الفقر» تناهز العشرين في المئة. غير أن هذه النسبة على أهميتها، تظل أخف مما هي في الجزائر والمملكة المغربية، على رغم التفاوت في الطاقات الاقتصادية والبشرية والموارد الطبيعية بين تونس وكل من هذين البلدين.

إن المناعة التونسية ضد تفكك النسيج الاجتماعي الذي يتلازم عادة مع الانفتاح الاقتصادي تكمن في شكل أساسي في تراكم الانجازات الاجتماعية منذ الاستقلال، لا سيما في مجال الإسكان. فقد امتازت الدولة بجهد مبكر ومستمر في بناء الوحدات السكنية الشعبية، مما يفسر غياب مدن التنك منذ

سنوات عدة. ولا شك أيضاً أن المناعة الاجتماعية تتعزز من جراء انتظام الحياة المؤسساتية في البلد ومن وجود عدد من الهيئات الرسمية الهادفة إلى تأطير التكافل الاجتماعي والمستوحاة من النمط الفرنسي. كما أنه يجدر التنبه من جهة أخرى، إلى دور السياحة الجماهيرية الأوروبية التي تشكل تونس مصباً لها، في إعالة أعداد كبيرة من التونسيين من أصحاب المهن الموسمية الصغيرة، وهي مداخيل لا تؤخذ دائماً في الحسبان عند الإحصاءات الرسمية.

وثمة إجماع على أن النجاح في إنعاش الاقتصاد من دون كلفة اجتماعية كبيرة كان من أهم عوامل الانتصار السريع الذي حققته الدولة في معركتها ضد الأصولية. والطريقة التي تمت بها مواجهة الموجة الأصولية هي بدورها من أبرز دلالات الاستثناء التونسي.

فالدولة لم تنفرد بتلك المعركة، بل حرصت على توسيع دائرة المواجهة وتعبئة المجتمع المدني وراءها، مستندة إلى حد بعيد على تراث البورقيبة المجتمعي، ولكن من دون الوقوع في الأخطاء التي ميزت تعاطي «المجاهد الأكبر» مع الأصوليين في أواخر عهده. هكذا تم وضع حد للتنازلات التي كان قدمها رئيس الوزراء السابق محمد المزالي في أوائل الثمانينات للأصوليين، لا سيما في المجال التربوي، وتم شيئاً فشيئاً إلغاء نفوذ الأصوليين في صوغ البرامج المدرسية بعدما عهد بوزارة التربية إلى شخصية لامعة آتية من الوسط اليساري العلماني. وطاولت المواجهة الإيديولوجية أيضاً قضايا المرأة، حيث تم التأكيد مراراً أن لا رجوع عن المكتسبات المحققة منذ الاستقلال. غير أن السلطة ظلت حريصة في الوقت نفسه، على عدم الوقوع في شرك التناقض بين الهوية العربية والخيار العلماني، فلم تترك ساحة «العروبة» لغة وانتماءً وشعارات للأصوليين، خلافاً لما حصل في الجزائر.

وشكلت حرب الخليج محطة أساسية في هذا المسار، إذ أن الحزب الحاكم مشى على رأس الحملات الشعبية والتظاهرات التي قامت تنديداً بالحرب الأميركية. بيد أن هذه الجهود ما كانت لتنجح لو لم يكن المجتمع

التونسي جاهزاً لرفض الخطاب الأصولي، مؤكداً بذلك، استيعابه إلى حد بعيد، الأبعاد التحررية التي انطوت عليها تجربة بورقيبة، على الأقل حتى السبعينات.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تجدد مظاهر التقوى الشعبية لم يبلغ في تونس الانتشار الذي عرفه في دول عربية مطلع الثمانينات.

صحيح أن فريضة الصوم في رمضان عادت تستقطب أعداداً متزايدة من التونسيين كلّ سنة، وأن الحركة النهارية خلال هذا الشهر راحت تشهد تباطؤاً ملحوظاً شبيهاً بما يحصل في الدول العربية، خلافاً لما كانت عليه الحال في الستينات، حين كان بورقيبة يتحدى علناً الموروث داعياً إلى العزوف عن هذا التقليد الذي يعوق في نظره، مسيرة الإنماء. إلا أنه لم تُلاحظ، في المقابل، حالات امتناع عن تقديم الخمرة في المطاعم، ولم يبدُ أن التونسيين مستعدون للتخلي عن المجتمع المنفتح الذي يميزهم وعن مردود هذا الانفتاح، أي السياحة الأوروبية وسياحة المؤتمرات.

والأهم من ذلك أن التحرك الأصولي ظهر بالنسبة إلى قطاعات واسعة من المجتمع كعامل تأزيم، في الوقت الذي بدأت فيه تونس تنعم بانفراج سياسي طال انتظاره. فعلى رغم احتفاظ السلطة الجديدة ببعض الأساليب القديمة للتعامل مع الإضطرابات، أدت تنحية بورقيبة في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، إلى كسر الجمود الذي اكتنف السياسة التونسية، من جراء «هرم» المجاهد الأكبر، وإطلاق رياح التغيير في مختلف مجالات الحياة العامة. وتعزز الشعور بالانفراج عندما بدا أن الرئيس بن علي لا يحمل فقط طموحاً شخصياً في السلطة، كما كان يعتقد، وإنما هو صاحب مشروع تغيير مستديم تجلى خصوصاً في توسيع رقعة الحريات العامة ورفع شعار الديموقراطية، وإن بقيت منقوصة، وعودة الحزب الدستوري الحاكم إلى الحياة.

وكان لعملية تجديد الحزب، تحول اسمه إلى «التجمع الدستوري الديمقراطي» في مؤتمر الإنقاذ العام ١٩٨٨، وفتحت أبوابه أمام عناصر شابة آتية من الأوساط اليسارية وأحياناً من أقصى اليسار.

هكذا، وبحصيلة هذه العوامل كلها، تمكنت الدولة من أن تتحين الفرصة الملائمة للانقضاض على حركة «النهضة». وجاءت الفرصة في ربيع ١٩٩٢، بعد لجوء جناح الحركة إلى العنف، لكن السلطة لم تقع في خطأ بورقيبة ولم تصدر أحكاماً بالإعدام في حق المتهمين، حتى لا تعطي الحركة الأصولية مجالاً لإثارة تعبئة جديدة حول دم الشهداء.

ملحق

محطات خلال حكم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة

اتسمت فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: الكفاح من أجل الاستقلال خلال عهد لحماية الفرنسية.

المرحلة الثانية: هي قيادة البلاد منذ انتخابه رئيساً للجمهورية في عام ١٩٥٧.

١ ـ المرحلة الأولى: الكفاح من أجل الاستقلال

في عام ١٩٢٠ انضم إلى حزب الدستور الليبرالي وأعلن انتهاء الإدارة الفرنسية المباشرة.

١٩٣٣: رأس منظمة الشباب وقاطع البورجوازية التقليدية واستقال من حزب الدستور وأسس حزب الدستور الجديد الذي أصبح الأمين العام له.

من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٤: سنوات المنفى، وخاصة في القاهرة، حيث التقى بالوطنيين الجزائريين والمغاربة وأسس معهم في كانون الثاني ١٩٤٨ «لجنة تحرير المغرب العربي».

في ٣١ تموز ١٩٥٤ اقترح رئيس الوزراء الفرنسي بيير منديس فرانس منح تونس حكماً ذاتياً داخلياً.

في أول حزيران ١٩٥٥ عاد بورقيبة إلى تونس بعد ١٢٢٨ يوماً من المنفى.

في ٢٠ آذار ١٩٥٦ استقلال تونس.

٢ ـ المرحلة الثانية: رئاسة تونس

٢٥ تموز ١٩٥٧: إعلان الجمهورية وانتخاب بورقيبة رئيساً.

أول حزيران ١٩٥٨: إعلان الدستور الجديد.

عام ١٩٦٤: انتخابه رئيساً للحزب الاشتراكي الدستوري (الدستور الجديد سابقاً).

١٩٦٩: وقف سياسة الإصلاح الزراعي التي كانت متبعة من عام ١٩٦٠.

آذار ١٩٧٠: اعتقال بن صلاح وزير الاقتصاد السابق وأحد أنصار الاقتصاد الموجه واتهامه بالخيانة العظمى.

٢٨ حزيران وأول تموز ١٩٧٢: قيام بورقيبة بزيارة رسمية لفرنسا هي أول زيارة رسمية منذ الاستقلال.

في كانون الثاني ١٩٧٤: إعلان الوحدة الاندماجية بين ليبيا وتونس، وبعد يومين أقال الرئيس بورقيبة وزير خارجيته المعمودي أحد أنصار الوحدة الرئيسيين وتخلى عن المشروع.

في ١٨ آذار ١٩٧٥، انتخبت الجمعية الوطنية بورقيبة رئيساً مدى الحياة.

في كانون الثاني ١٩٧٨، أعلنت حالة الطوارىء بعد اضطرابات عنيفة (٥١ قتيلاً و٣٢٥ جريحاً) خلال إضراب عام قام به «الاتحاد العام للشغيلة التونسيين» عن العمل وانتهت حالة الطوارىء في ٢٥ كانون الثاني.

في كانون الثاني ١٩٨٠: هجوم مجموعة مسلحة تسمى المقاومة التونسية المسلحة على مدينة قفصة «جنوبي تونس» والحكم بالإعدام على ١٥ من المهاجمين، وقد نفذ فيهم الحكم الإعدام في نيسان.

في أيلول ١٩٨٢ أقام ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مقر

قيادة المنظمة في تونس تلبية لدعوة الرئيس بورقيبة.

في كانون الثاني ١٩٨٤، «انتفاضة الخبز»، حيث وقعت اضطرابات نتيجة ارتفاع أسعار الخبز والحبوب وأسفرت عن مصرع ١٢١ شخصاً حسبما ذكرت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، وأعلنت حالة الطوارىء وألغى بورقيبة الزيادات وأقال وزير الداخلية إدريس قيقة.

آب ١٩٨٥: قطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا.

تشرين أول ١٩٨٥: غارة إسرائيلية على حمام الشط في تونس مقر المنظمة الفلسطينية.

تموز ١٩٨٦: عزل رئيس الوزراء محمد مزالي الذي هرب من تونس في أيلول ١٩٨٦. وفي نيسان ١٩٨٧ صدر حكم ضد مزالي بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً وصودرت جميع ممتلكاته.

في ٢٦ آذار ١٩٨٦، قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

من نيسان إلى آب ١٩٨٧، مظاهرات كثيرة للأصوليين تشير إلى صحوة الإسلام في تونس.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١ ـ «الكتاب المقدس العهد الجديد» ـ منشورات المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٦٠.

٢ ـ ابن الأثير، علي بن أحمد بن أبي الكرم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير: «الكامل في التاريخ»، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧ الطبعة الثانية ٩ أجزاء.

٣ ـ ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد، «بدائع الزهور في وقائع الدهور» ٣ أجزاء.

٤ ـ ابن خلدون، كتاب «العير وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت ١٩٧١.

٥ ـ المقريزي، «اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين» الخلفاء ٣، أجزاء الجزء الأول تحقيق الدكتور جمال الدين الشيال، القاهرة ١٩٦٧ ـ الجزءان الثاني والثالث، تحقيق محمد حلمي أحمد ١٩٧١ ـ ١٩٧٣.

٦ ـ ناصر خسرو، «سفرنامة»، نقلها إلى العربية يحيى الخشاب، منشورات الكتاب العربي الجديد الطبعة الثانية ١٩٧٠.

ثانياً: المراجع

١ ـ أمين أحمد، «فجر الإسلام»، القاهرة ١٩٢٩.

«ضحى الإسلام» (منشورات الكتاب العربي) الطبعة الرابعة ٣ أجزاء بيروت.

«ظهر الإسلام»، القاهرة ١٩٤٥ ـ جزءان.

٢ ـ «تاريخ اليونان من فليبوس المقدوني إلى الفتح الروماني»، جزآن، منشورات الجامعة اللبنانية، رستم أسد ١٩٦٩.

٣ ـ «عصر أوغسطوس قيصر وخلفائه» الجزآن ١ و٢، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦١.

٤ ـ «ديوارانت ول، قصة الحضارة»، ترجمة محمد بدران المجلد ٩ و١٠ منشورات جامعة لدول العربية، الطبعة الثالثة ١٩٧٢.

٥ ـ «مقرر تاريخ الفينيقيين»، إعداد الدكتور ناجي كرم، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني السنة الثانية، تاريخ ١٩٧٩.

٦ ـ «مقرر تاريخ العباسيين»، إعداد الدكتور جان صدقة، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، السنة الثانية تاريخ، ١٩٧٩.

٧ ـ «الحضارة الرومانية»، مقرر إعداد الدكتور جوزيف أبو نهرا للسنة الثالثة تاريخ، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، ١٩٨٠.

٨ ـ «الحضارة العربية وتاريخ العرب الحديث»، مقرر إعداد الدكتور الياس القطار للسنة الرابعة تاريخ، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، ١٩٨١.

٩ ـ «العلاقات بين الشرق والغرب»، مقرر إعداد الدكتور أنطوان ضومط للسنة الرابعة تاريخ، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، ١٩٨١.

١٠ ـ «الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني»، مقرر إعداد الدكتور أنطوان ضومط للسنة الرابعة تاريخ، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، السنة ١٩٨١.

١١ ـ «تاريخ المغرب والأندلس»، مقرر إعداد الأب بطرس شلفون السنة الثالثة تاريخ، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، ١٩٨٠.

١٢ ـ مقرر «تاريخ الشرق الأدنى في العصور الوسيطة، ونشوء الدويلات

الطائفية»، من إعداد الدكتور أنطوان ضومط، السنة الثالثة تاريخ، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٠.

١٣ ـ«المغرب العربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى»، الدكتور جلال يحيى، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ١٩٨٢.

١٤ ـأرشيف صحافي خاص يتضمن أعداداً من صحيفتي النهار والأنوار منذ السبعينات وحتى اليوم.

القسم الثاني

الجزائر

حليم ميشال حداد

لمحة جغرافية

الإسم الرسمي

«الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة» هو الإسم الرسمي الذي تُعرف به الجزائر اليوم. وقبل أن ندخل في حديث مختصر ومفيد، وقبل أن نتوغّل في متاهات التاريخ القديم والحديث، لا بُدّ لنا أوّلاً من تحديد موقعها الجغرافي على خريطة القارة الإفريقيّة، ثم إعطاء لمحة عن ثروتها الطبيعيّة، وعن موقعها الاستراتيجي المهم في شمال إفريقيا، وعلى ثغر من أهم ثغور البحر الأبيض المتوسّط.

الموقع الجغرافي

تقع «الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة» عند القسم الشمالي من القارة الإفريقية، يحدّها من الشمال البحر الأبيض المتوسّط، ومن الجنوب النيجر ومالي وموريتانيا، ومن الشرق تونس والجماهيريّة الليبيّة، ومن الغرب المغرب.

المساحة وعدد السكّان

تبلغ مساحة أرض الجزائر مليونين وثلاثمائة وإحدى وثمانين ألف وسبعمائة وإحدى وأربعين كيلومتراً مربّعاً (٢٣٨١٧٤١ كلم²). وتُعتبر بالنسبة لمساحتها، ثاني أكبر بلدان إفريقيا بعد السودان.

بالإستناد إلى الإحصاءات السكّانية التي أُجريت سنة ١٩٨٠ كان عدد سكان الجزائر ثمانية عشر مليوناً وسبعمائة وخمسون ألف نسمة. وفي سنة ١٩٩٦ بلغ عدد السكّان سبعة وعشرين مليوناً وثمانمائة وعشرة آلاف نسمة،

أي بزيادة قدرها حوالي تسعة ملايين نسمة. ولا بُدّ هنا من الإشارة إلى أنّ جميع سكّان الجزائر الأصليّين يعتنقون اليوم الدين الإسلامي.

بالمقارنة بين مساحة الأرض وعدد السكّان في الجزائر، تبيّن أنّ نسبة توزيع السكّان بلغت ١٢ نسمة في الكيلومتر المربّع الواحد.

العاصمة وأهم المدن

إنّ مدينة الجزائر، هي عاصمة «الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة» ويبلغ عدد سكّانها مليونين وخمسمائة ألف نسمة.

وبين أهم مدن الجزائر نذكر مدينة وهران، وعدد سكّانها ستمائة ألف نسمة، ومدينة قسنطينة وعدد سكّانها أربعمائة ألف نسمة. كما أنّ هناك مدناً أُخرى وبلدات كثيرة نذكر منها: سكيكد، عنابة، تلمسان، سيدي بالعباس وغيرها.

طبيعة الأرض

إنّ أرض الجمهوريّة الجزائريّة، مكوّنة بشكل عام من شاطىء صخري طويل قليل التعرّجات، يبلغ امتداده حوالي ألف كيلومتر، وإلى جانبه سهل ساحلي تنحصر مقاطعه بسلسلة جبال أطلس التل.

إنّ هذه السلسلة الجبليّة ترتفع تدريجيّاً كلّما اتجهنا نحو الشرق حيث يبلغ ارتفاع قممها حوالي ألفي متر.

وعند قاعدة جبال أطلس الجنوبيّة تقع منطقة الهضاب الجزائريّة الواسعة والغنيّة بالبحيرات المالحة والشطآن. وأهم هذه الشطآن ثلاثة:

١ ـ الشط الشرقي.

٢ ـ الشط الغربي.

٣ ـ شط الحفنة.

وجميع هذه المواقع محاصرة بسلسلة جبال أطلس التل.

ونصل إلى صحراء الجزائر، وتُعرف باسم الصحراء الكبرى. إنّ هذه الصحراء قليلة الإرتفاع بوجه عام باستثناء جبالها البركانيّة، حيث تقع جبال الأحجار. ويبلغ ارتفاع بعض قممها ثلاثة آلاف متر، مع العلم أنّ الصحراء الجزائريّة تشكّل نسبة تسعين بالمئة من مساحة أرض الجزائر. لذلك نلاحظ أنّ الكثافة السكّانيّة منحصرة بالمنطقة الشماليّة الممتدة من سلسلة جبال أطلس إلى البحر. وتبلغ نسبة هذه الكثافة السكّانيّة أربعة وتسعين في المئة من عدد السكّان.

المناخ

مناخ الجمهوريّة الجزائريّة يشبه مناخ بلدان شمال إفريقيا، فهو مناخ متوسّطي، ممطر وبارد في فصل الشتاء في مناطق الشمال، وحار وجاف في فصل الصيف.

أمّا في جنوب الجزائر فالمناخ مختلف، إنّه مناخ مداري وجاف وفيه تفاوت كبير في درجات الحرارة، خاصة في مناطق الصحراء الكبرى، حيث تصل درجة الحرارة إلى ستّة وثلاثين درجة مئويّة في النهار وتهبط اثناء الليل إلى خمس درجات مئوية. وبالنسبة لهطول الأمطار في هذه الصحراء، نجد أنّ هذه النسبة هي أقل من مئة ملم في غالب السنين.

الثروة الزراعيّة

ينقسم القطاع الزراعي في الجزائر إلى قسمين: القطاع الزراعي العام، والقطاع الزراعي الخاص.

من أهم المنتوجات الزراعيّة في الجمهوريّة الجزائريّة اليوم:

١ ـ القمح (مليون طن).

٢ ـ الشعير (سبعمائة ألف طن).

٣ ـ البطاطا (مليون طن).

وإلى جانب القمح والشعير والبطاطا هناك منتوجات زراعيّة أخرى لا تقل أهميّة عن سواها، نذكر منها: العنب، والجزر، والبلح، والبصل، والتبغ، والزيتون، والبطيخ.

وإذا وضعنا إنتاج الأخشاب في خانة الثروات الزراعيّة، فيكون إنتاج الأخشاب في الجمهوريّة الجزائريّة من أهم الإنتاجات الزراعيّة حيث يبلغ ما قدره مليونان ومائتان وعشرون ألف متر مكعّب.

الثروة الحيوانيّة والبحريّة

إنّ ثروة الجمهوريّة الجزائريّة من صيد الأسماك تقدّر بثمانين ألف طن سنويّاً.

أمّا الإنتاج الحيواني فهو موزّع كما يلي:

١ ـ الأغنام: ثمانية وعشرون مليوناً وثمانمائة ألف رأس.

٢ ـ الماعز: أربعة ملايين رأس.

٣ ـ الأبقار: مليون وخمسمائة ألف رأس.

وهكذا نرى أنّ الثروة الحيوانيّة في الجمهوريّة الجزائريّة تشكّل دخلاً قوميّاً مهمّاً في ميزان الإقتصاد وتضع الجزائر في المرتبة الثامنة عشرة بين الدول التي تهتم بتربية الأغنام.

الثروة النفطيّة والمعدنيّة

إنّ النفط والغاز هما ثروة الجزائر الرئيسيّة والعمود الفقري في البنيّة الاقتصاديّة الجزائريّة. وإذا أردنا أن نضع جدولاً تقديريّاً للإنتاج نجد أنّ كميّة الغاز المسيل تقدّر بخمسة عشر مليون طن والغاز الطبيعي بستّة وخمسين مليون متر مكعّب والنفط بستّة وخمسين مليون وثلاثمائة ألف طن.

ويبلغ احتياطي الجمهوريّة الجزائريّة من الغاز الطبيعي ثلاثة آلاف وسبعمائة مليار متر مكعب، ومن البترول مليار وستّة وعشرين مليون طن.

وفي ترتيب الدول المنتجة تأتي الجمهوريّة الجزائريّة في المرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي، والخامسة عشرة في احتياطي البترول، والسادسة عشرة في إنتاج البترول.

الصناعة

في حقل الصناعة نستطيع أن نقول بأنّ الجزائر تمتلك أكبر مصنع في العالم لتسييل الغاز. ومن أجل تسويق هذه المادة الحيويّة اتفقت مع دولة إيطاليا وعملت على مدّ أُنبوب ضخم لنقل الغاز إليها.

وأقامت السلطات الجزائريّة إلى جانب هذا المصنع الضخم، مصانع أُخرى لإنتاج الحديد والفوسفات والرصاص والقصدير، ومصانع لإنتاج الإسمنت والسماد الكيماوي، ومصانع للسيّارات والمنسوجات المختلفة الأنواع، ومصانع للآلات الزراعيّة والمواد البيتروكميائيّة. وبطبيعة الحال، لا يمكننا أبداً أن نغفل صناعة من أهم الصناعات في الجمهوريّة الجزائريّة وهي صناعة تكرير النفط. وقد تمكّنت السلطات الجزائريّة من وراء تصديرها للنفط من إقامة ثلاثة رؤوس خطوط هي: أرزو، سكيكده، وبتيوا. وقد تميّزت بسياسة استثمار الغاز، ولعبت في هذا المجال دور الدولة الرائدة العالميّة. إنّ احتياطي الزيت يبدو محدوداً نسبيّاً (٢٠ سنة). غير أنّ كميّات الغاز في جوف الأرض الجزائريّة تمثّل كميّات هائلة: ٣٥٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الاحتياطي.

إنّ أقدم منجم مستثمر في الجزائر يقع في منطقة حاسي الرمل، وتبلغ قدرته ١٤ مليار متر مكعب سنويّاً، بالإضافة إلى مليوني طن من المواد الكثيفة. لقد اكتشفت المنقّبون ستّين منجماً تقع جنوبي حاسي الرمل في موازاة الحدود مع الجمهورية الليبيّة، وقد بدأ استثمارها قبل العام ١٩٨٥.

إنّ الجزائر المنطلقة سنة ١٩٦١ من إنتاج خام لم يكن يتجاوز ٢٣١ مليون متر مكعب سنويّاً، أصبحت اليوم تستخرج حوالي ثلاثين مليار متر مكعب سنويّاً تسمح بصناعة ثمانية ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي السائل.

لقد أقامت السلطات الجزائريّة حديقة مصانع قادرة على تمييع كمّيات كبيرة تتجاوز ستّة وأربعين مليار متر مكعب سنويّاً وذلك عام ١٩٨١، ونستطيع القول إنّ مصنع (GNL) في أرزو هو أكبر مصنع في العالم، وطاقته السنويّة تبلغ عشر مليارات متر مكعب.

الفصل الاول

من التاريخ القديم حتى الفتح العربي

إنَّ تاريخ الشعوب هو الوجه الحضاري للإنسان، فيه يظهر مقدار التطوّر والرقي الذي بلغته الأمّة، وفيه نرى وندرك كيف أنَّ الشعوب العظيمة ترتقي مدارج الحياة منتقلة من حسن إلى أحسن سعياً وراء التفوّق والإبداع.

وفي مجال كتابة التاريخ، نلاحظ أنّ بعض المؤرّخين زوّر، عن قصد أو عن غير قصد، أحداثاً تاريخيّة مهمّة، وفقاً لميولهم ومعتقداتهم أو سعياً وراء مصالح ومنافع شخصيّة، بعيداً عن تسجيل الحقيقة كما هي.

والحديث عن تاريخ الجزائر، وقد أصبحت الجزائر بلداً عربياً، يلزمنا الصدق في تسجيل كلّ ما وصلنا إليه من معلومات، وتدوين كلّ الوقائع التي أخذناها عن الذين تعاطوا كتابة التاريخ وصولاً إلى تاريخ الجزائر وإلى ما وصلت إليه الحالة الجزائريّة في هذه الأيّام.

بالعودة إلى صفحات التاريخ القديم، بحثاً عن الشعوب التي أقامت فوق أرض الجزائر، قبل قبائل البربر، التي استوطنت تلك البلاد، لا تعثر على أي دليل مفيد حول هذا الموضوع. وتبقى تلك الشعوب الفارقة في القدم مجهولة الهويّة، شأنها شأن جميع الشعوب التي قطنت قديماً بلدان الغرب في شمال إفريقيا.

إستناداً إلى ذلك، يمكننا القول والتأكيد إنَّ القبائل البربريّة كانت أولى الشعوب التي أقامت فوق أرض الجزائر، وإنَّ الشعب الجزائري الأصيل متحدّر من سلالة القبائل البربريّة التي انتشرت قديماً في شمال إفريقيا، قبل أن تعرف تلك البقاع جحافل الغُزاة والفاتحين المتعدّدي الجنسيّات الطامعين بثرواتها الطبيعيّة وخيراتها وموقعها المميّز.

ونستبق إكمال هذا البحث بنشر التوزيع العرقي كما هو اليوم في الجمهوريّة الجزائريّة.

يمثّل السكّان العرب ٧٨,٥٪ من مجموع عدد سكان الجزائر. ويمثّل البربر ١٩,٤٪ والأوروبيّون ٠,٤٪ ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى أنّ كلمة البربر التي وردت وترد في هذا البحث استخدمها الإغريق قديماً للدلالة على الشعوب التي كانت تعيش خارج إطار الحضارة اليونانيّة. ثمّ استخدمت في ما بعد للإشارة إلى قبيلة كبيرة كانت تقيم قرب المستوطنات اليونانيّة عند سلسلة جبال أطلس الوسطى، ولا أحد يعرف بالتحديد من أين جاءت قبائل البربر إلى الجزائر وإلى بقية بلدان المغرب، حيث يبلغ عددهم اليوم حوالي اثني عشر مليون نسمة.

الفينيقيّون

في القرن التاسع قبل الميلاد نزل الفينيقيّون على شواطىء المغرب في شمال إفريقيا، قادمين من قارة آسيا من بلاد كنعان. وقد تمكّنوا من بسط سيادتهم على تلك الشواطىء الذهبية، وعلى كامل الساحل الجزائري، وهناك نشروا الحضارة الفينيقيّة بين قبائل البربر وشيّدوا في تونس مدينة قرطاجة الشهيرة التي كانت واحدة من أعظم مدن التاريخ القديم.

إستمرّت سيطرة الفينيقيّين على شواطىء بلدان شمال إفريقيا حتى سنة ١٤٦ قبل الميلاد تاريخ سقوط مدينة قرطاجة في أيدي الرومان.

وبسقوط قرطاجة، سقطت جميع المناطق التي كانت بحَوْزة البربر والفينيقيّين، واستولى الرومان عليها وبسطوا سيادتهم على جميع البلدان والأراضي الواقعة في شمال إفريقيا، من البحر الأبيض المتوسط إلى النيجر ومالي وموريتانيا، ومن تونس وليبيا إلى الغرب مروراً بالجزائر.

الرومان والبيزنطيّون

طابت الإقامة للرومان في تلك البلاد الجميلة، وحسبوا أنَّ سيطرتهم عليها ستدوم إلى ما نهاية. لذلك جعلوا من موريتانيا أجمل مستعمراتهم.

وبعد مضي بضعة قرون على الحكم الروماني، بدأت هجمات قبائل الفاندال القادمة من جهة بلاد إسبانيا تقضّ مضاجع الجيوش الرومانيّة وتقلق خواطرهم وتثير مخاوفهم وتضعف مواقعهم.

استمرّت الحالة على ما هي عليه بين قبائل الفاندال وبين الجيوش الرومانيّة قرابة مئة سنة حيث ظهرت على الساحة جحافل الجيوش البيزنطيّة التي حاربت الرومان وانتصرت عليهم وطردتهم من جميع المناطق والبلدان التي كانت خاضعة لهم، وبسط البيزنطيّون سيطرتهم عليها.

استمرّت السيطرة البيزنطيّة على بلدان شمال إفريقيا حتى القرن السابع للميلاد، وفيه ظهرت وانتشرت الدعوة الإسلاميّة. وراح الفتح العربي الإسلامي يتوسّع ويتمدّد ويسيطر على بلدان آسيا وإفريقيا.

وفي القرن السابع للميلاد، توجّهت الجيوش العربيّة نحو شمال إفريقيا، وحاربت البيزنطيّين وانتصرت عليهم، وطردتهم من المناطق بعد ما استولت عليها وبسطت سيادتها على جميع بلدان المغرب. وانتشرت بين شعوب تلك البلاد اللغة العربيّة والديانة الإسلاميّة، فاعتنقها جميع السكان. ومنذ تلك الأيّام عرفت بلدان تلك المنطقة ببلدان المغرب العربي وهي منتشرة في شمال إفريقيا.

العرب والدول الاوروبيّة

بعد الإنتصارات الكبيرة التي حقّقتها الجيوش العربيّة في بلدان المشرق وفي شمال إفريقيا، توجّهت أنظار القادة العرب نحو الغرب، وراحت جحافل جيوشهم تدق أبواب أوروبا، فتقدّمت نحو إسبانيا وحاربت الجيوش الإسبانيّة وانتصرت عليها وسيطرت على معظم مناطقها. وأكملت الجيوش العربيّة هجومها وتمكّنت من السيطرة على إسبانيا بكاملها، وراحت تهدّد دول أوروبا بأسرها. ودام هذا الخطر حتى القرن الخامس عشر، حين بدأ الفتح العربي بالتراجع عن إسبانيا، وعن أجزاء كبيرة من بلدان شمال إفريقيا وبينها الجزائر، وذلك بعد سيطرة دامت من القرن السابع للميلاد حتى بداية القرن الخامس عشر. وقد رافق هذا الإحتلال العربي الإسلامي تأثير عربي كبير في

شتى الميادين الحياتيّة والعلميّة، أسفر عن اختلاط بشري بين العرب وبين الشعوب التي سيطروا عليها، فأخذوا شيئاً من عاداتها وتقاليدها وأعطوها الكثير من عادات وتقاليد العرب والإسلام، ونقلوا لها علم التاريخ والفلسفة والجغرافيا وعلم الفلك والهندسة، ونقلوا أيضاً الفكر اليوناني إلى إسبانيا وأوروبا من خلال الترجمة.

في العام ١٤٩٢ تمّت وحدة المقاطعات الاسبانيّة المسيحيّة، وتمكّن الإسبان من استرجاع غرناطة وطرد المسلمين العرب من البلاد. وبسقوط غرناطة فقدت الجيوش العربيّة الإسلاميّة سيطرتها وسطوتها وهيبتها وزال خطرها عن دول اوروبا بكاملها.

بقيت آثار العرب في بلاد اسبانيا حتى يومنا هذا، وكان منها: المساجد الكبيرة والقصور الفخمة. وقد بقيت لتشهد على حضارة العرب، في تلك الأيّام، ولتشهد أيضاً على حالة البذخ والترف التي نعم بها القادة العرب أثناء سيطرتهم على البلدان التي خضعت للفتح العربي الإسلامي.

بعد تراجع العرب عن شمال إفريقيا انتعشت أطماع الدول الاوروبيّة وزاد تطلعها إلى بلدان المغرب العربي، طمعاً بثرواتها الطبيعيّة ومواقعها الاستراتيجية على شواطىء البحر الأبيض المتوسّط.

وكانت دولة البرتغال في طليعة تلك الدول. وقد أقدمت على إنزال جنودها عند تخوم شواطىء الأطلسي لجهة بلدان المغرب العربي. وقد تبعتها إسبانيا فأنزلت جيوشها عند الشاطىء الجزائري، وراحت تمنّي نفسها باحتلال المغرب بكامله، تشاركها في هذا التمني دولة البرتغال.

الفصل الثاني

بين
العثمانين والإسبان

أفشل ظهور الجيوش العثمانيّة على الساحة جميع التوقّعات وحطّم جميع الأحلام والآمال التي بناها البرتغاليّون والإسبان، من وراء الاستيلاء على بلدان المغرب العربي.

لقد ساهم انحطاط الامبراطوريتين الفارسيّة والبيزنطيّة في تقوية الدولة العثمانيّة الفتيّة، لا سيّما بعد سقوط القسطنطينيّة بيد العثمانيِّين عام ١٤٥٣. في هذه الأثناء وبعد أن استتبّ الأمر للعثمانيّين، تقدّمت قوّاتهم نحو شمال إفريقيا فاستولت على الجزائر وعلى بلاد المغرب بكاملها وتدفّقت الموجات البشريّة العثمانيّة تدفّقاً كبيراً غمر آسيا الصغرى. وقد تابعت الجيوش العثمانيّة تقدّمها نحو بلاد البلقان عن طريق شواطىء الدردنيل وبات الخطر العثماني يهدّد دول اوروبا في عقر دارها. ثمّ توجّهت قوّاتهم العسكريّة نحو البلاد العربيّة، وراحت تستولي عليها بلداً بلداً إلى أن توصّل العثمانيّون إلى بسط سيطرتهم وحكمهم على القسم الأكبر من شواطىء البحر الأبيض المتوسّط.

أمام القوّة العثمانيّة المتنامية ومع إخفاق السياسة الأوروبيّة إخفاقاً تاماً، بدت المواقع الإسبانية ضعيفة للغاية، لا سيّما بعد ثورة الشعب الجزائري ضد الإحتلال الإسباني سنة ١٥١٤ بمؤازرة السلطات العثمانيّة ومساعدتها.

في تلك السنة وصل إلى الجزائر التركي عرُّوج وإخوته الثلاثة خير الدين، الياس، وإسحاق، واستقرّوا في منطقة جيللي. كان هؤلاء الاخوة الأربعة، أبناء جندي تركي من جزيرة «ميتيلين»، ترك الجنديّة وعمل في مهنة صناعة الأواني. وكانوا ميّالين إلى القتال وأعمال القرصنة منذ حداثة سنّهم.

أثناء إحدى العمليّات قتل احدهم، الياس، ونجا عرّوج بأعجوبة من تلك المغامرة الخطرة، فغادر مع أخوَيْه خير الدين وإسحاق الأرخبيل اليوناني

وانتقلوا إلى المتوسّط الغربي حيث ركّزوا نشاطهم هناك وجعلوا المنطقة مسرحاً لعمليّاتهم البحريّة. وقد حصروا كلّ اهتمامهم بمهاجمة سفن الأوروبيّين المسيحيّين من سنة ١٥٠٤ وحتى سنة ١٥١٠.

لكن عرّوج ركّز أعمال قرصنته بصورة خاصة جداً على مهاجمة سفن الإسبان، وتأمين هجرة المسلمين النازحين من الأندلس في إسبانيا إلى شمال إفريقيا ومساعدة أولئك المهاجرين القادمين إلى الجزائر. وفي وقت من الأوقات تمكّن عرّوج من حكم جزيرة «جربه» وجعلها قاعدة لأسطوله البحري.

في سنة ١٥١٢، وأثناء محاولة عرّوج فك الحصار عن «بجايه» اصيب بشظيّة قنبلة أدّت إلى بتر ذراعه وفشل محاولته وعودته مهزوماً إلى قواعده. لذلك راح يترقّب الفرص المؤاتية لشن هجوم على القوّات الإسبانيّة.

وفي سنة ١٥١٦ توفّي ملك إسبانيا فرديناند الكاثوليكي. وبوفاته اعتبر الجزائريون أنفسهم أنّهم أصبحوا بحلّ من يمين الولاء الذي كانوا قد أقسموه له. وبما أنّهم كانوا يطمحون للتخلّص من سلطة الإسبان طلبوا من أحد مشايخهم ـ الشيخ سالم الثومي ـ إجراء محادثات مع عرّوج والطلب منه مساعدة الجزائريّين على تحرير الجزائر. استجاب الشيخ سالم الثومي للطلب وذهب إلى حيث القرصان التركي عرّوج، فقابله وعرض عليه أمر مساعدة الجزائريّين للتخلّص من الإستعمار الإسباني وتحرير البلاد وإخراج الإسبان منها. وافق عرّوج على القيام بهذه المهمة وبدأ يجهّز رجاله لخوض المعركة الحاسمة ضد القوّات الإسبانية، بعدما خطّط لمعركته هذه بدقة، وأوّل عمل قام به كان اقتحامه منطقة «شرشال» للتخلّص من سيطرة مغامر تركي آخر كان قد بسط نفوذه عليها.

وبعد تطهير منطقة «شرشال» من منافسه التركي وجماعته، تابع تقدّمه نحو مدينة الجزائر وهناك دارت بينه وبين القوّات الإسبانية معارك ضارية. وبفضل استبساله مع رجاله في تلك المعركة الطاحنة تمكّن من الإنتصار على القوّات الإسبانيّة ودخول الجزائر العاصمة دخول الفاتحين. وقد تمّ له ذلك سنة ١٥١٦.

بعد هذا الإنتصار الكبير على القوّات الإسبانية توجّهت الأنظار نحو هذا القرصان الخطير، وبدأت المؤمرات تُحاك ضدّه بقصد القضاء عليه، بتشجيع ومساعدة السلطات الإسبانيّة التي لم تتوقّف عن ملاحقته إلاّ بعد مقتله سنة ١٥١٨ أثناء قيادته واحدة من مغامراته الحربيّة.

بعد مقتل عرّوج، استلم القيادة أخوه خير الدين الملقّب بـ«بارباروسا»، وكان يعرف الكثير عن نوايا الإسبان وعن مدى أطماعهم في إمارات المغرب، ويشعر بأخطار الهجمة الإسبانية على الجزائر، لا سيّما بعد مقتل أخيه عرّوج.

نظراً لهذه الحالة الصعبة ولإدراكه أنّه غير قادر وحده على مقاومة القوّات الإسبانيّة، راح يتقرّب من السلطان العثماني سليم الأوّل، ويتودّد إليه ويعرض عليه خدماته، ويظهر له الطاعة والإخلاص حتى تمكّن من كسب رضاه ونيل إعجابه، فأنعم عليه السلطان العثماني بلقب باشا وعيّنه حاكماً على الجزائر سنة ١٥١٩ وسمّاه «أمير الأُمراء» ـ بيلربك وجعله قائداً للأُسطول العثماني.

وبدأ خير الدين يوجّه العمليّات الحربيّة ضد الأُمبراطور شارلكان وحلفائه الأوروبيّين بمساعدة قوّة عثمانيّة كبيرة أرسلها السلطان سليم الأوّل لمساعدته. وقد استطاع الأمير خير الدين سنة ١٥٣٤ من الاستيلاء على تونس، فاستنجد ملكها الحسن الحفصي بالإسبان فهبّوا لنجدته ومساعدته على قوّات خير الدين، وانتصروا عليه وأعادوا الملك التونسي إلى العرش سنة ١٥٣٥.

لم تكن الظروف مؤاتية بسبب انشغال الإسبان بالحروب الأوروبيّة. وأشهر هذه الحروب كانت ضد فرنسا وضد العثمانيّين لحماية فيينا. لذلك فشلت حملتهم على الجزائر سنة ١٥٤١ واستتبّ الأمر فيها للأمير خير الدين، لا سيّما بعدما أعلنت السلطات العثمانيّة أنّ الجزائر ولاية عثمانية يخضع حاكمها للسلطان العثماني ويأتمر بأمره ويشرف على تنظيم هذه الولاية.

كان التنظيم العسكري في الجزائر أيّام ولاية الأمير خير الدين، مؤلّف من ميليشيا الإنكشارية. وكان أفراد هذه الميليشيا نخبة مختارة من الطبقات الفقيرة في بلاد الأناضول، يأتون بهم إلى الجزائر للخدمة العسكريّة، فيتحوّلون فيها إلى أمراء عظام يشكّلون الطبقة الارستقراطيّة المميّزة في البلاد.

هيئة الميليشيا

كانت الميليشيا في الجزائر تضم عدة «اورطات» مقيمة في الثكنات العسكريّة ومكوّنة من مجموعة فرق «اوضات» تضم كلّ واحدة منها عدداً من العناصر يتراوح بين ١٢ عنصراً و٢٠ عنصراً.

يرتدي الإنكشاريون زيّاً رسميّاً مؤلّفاً من طاقية بقرنين من قماش ملوّن ومطوي ينزل إلى نقرة الرقبة حيث يعلوها غمد من خشب وقرن مذهّب أو ريش ملوّن، وجاكيت مفتوح له أكمام، وسروال يمسك به شال ملفوف على الخصر.

كان سلاح الإنكشاريّة كغيره من أسلحة ذلك العصر مؤلّفاً من بندقيّة قديمة وسهام وأنواع أُخرى من الأسلحة الناريّة، بالإضافة إلى السيوف المستقيمة والسيوف المنحنية والخناجر. وهذه هي بصورة عامة الأسلحة التي كان يعتمد عليها الإنكشاريّون.

في مقابل الخدمات والمهمّات التي كانوا يقومون بها، كانوا يتقاضون رواتب مريحة إضافة إلى الخبز واللحم والزيت وحصّة من غنائم القرصنة. وكان الإنكشاريّون يحصلون أيضاً على إعفاءات خاصة من الضرائب والمحاكم، وكانوا يخضعون مباشرة لضبّاطهم الذين كان لهم الحق بفرض العقوبات عليهم. ومن هذه العقوبات: الجلد بالعصا والسم والموت. وكانت عقوبة الإعدام تحصل سرّاً في حال صدور مثل هذه العقوبة.

أمّا والي الجزائر، خير الدين، فكان مرتبطاً بالسلطان العثماني، وقد فوّضه ممارسة السيادة على باشوات تونس وطرابلس فعظم شأنه وراح يتصرّف وكأنّه ملك الجزائر.

وفي الجزائر، كان هذا الوالي يعيش في جنينة تحتل مراكز عدة أبنية وتسمّى «دار السلطان». وهي تتألّف من فناءين تقوم وسط صغيرهما بركة مربعة ونافورة ماء. وكان في إحدى الزوايا سلم خشبي يصل إلى بهو مبلّط بالخزف وحوله أعمدة من الرخام وفي وسطه ترتفع نافورة ماء ثانية، وفي صدره كرسي يجلس عليها الباشا.

وكان الباشا خير الدين رجلاً جشعاً لم يكتفِ بما كان يجنيه من أعمال القرصنة بل راح يفرض الضرائب المرهقة على الجزائريين مستغلاً موالاة الباب العالي والسلطان العثماني له. ولا عجب في ذلك، إنها حالة جميع الباشاوات في تلك الأيّام. لقد استفحل أمرهم، لا سيّما بعد احتلالهم جميع السواحل، حيث راحوا يقيمون المحميّات العسكرية في المدن ذات المواقع الاستراتيجيّة، كما راحوا يمارسون مختلف أنواع الضغوط على الشعب الجزائري لقهره وإذلاله وإكمال السيطرة عليه.

هكذا نرى أنَّ الشعب الجزائري الذي هرب من دب الإسبان وقع في جب العثمانيّين.

وفي عهد العثمانيّين قُسّمت الجزائر إلى ثلاثة أقسام، أُطلق على كلّ قسم منها إسم إقليم، وسُمّيت هذه الأقاليم الثلاثة كما يلي:

١ ـ إقليم قسنطنية في الشرق.
٢ ـ إقليم وهران وعاصمته معسكر في الغرب.
٣ ـ إقليم بتطري وعاصمته مدية في الوسط.

وكان لكلّ إقليم من هذه الأقاليم الثلاثة حاكم تركي الأصل، يسيطر على كلّ مقدراته، ويعاونه في عمله قادة أتراك وغير أتراك من سكان الجزائر الأصليّين.

وكعادتهم في كثير من مناطق سيطرتهم لم يتدخّل العثمانيّون في الحياة الإجتماعيّة لأهل البلاد. لذلك استمرّ الجزائريّون على ما كانوا عليه من عادات وتقاليد وحافظوا على النظام القبلي وعلى جميع مقوّماته التي كانت متّبعة بين القبائل البربريّة. وكانت تلك القبائل توافق على أن تتوزّع في مناطق مختلفة من البلاد بناءً لتوجيهات قياداتها الشعبيّة.

وفي العهد العثماني، ازدهرت مدينة الجزائر بصورة خاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبلغ عدد سكّانها قرابة المئة ألف نسمة من أجناس مختلفة ومختلطة، بينهم الأتراك والأوروبيّون الذين اعتنقوا الإسلام. وكان هؤلاء يشكّلون نصف سكّان المدينة. أمّا النصف الثاني فكان مؤلّفاً من المهاجرين المسلمين الأندلسيّين ومن أبناء القبائل العربيّة الاسلاميّة، ومن أبناء القبائل البربريّة القريبة من مدينة الجزائر.

أُقيمت في الجزائر العاصمة القصور الفخمة المبنيّة على الطراز الأندلسي، ذات البلاط الرخامي المستورد من إيطاليا، والمزيّنة بالتحف الفنيّة النفيسة التي كان يسلبها القراصنة من السفن الأوروبيّة.

استمرّت السيطرة العثمانيّة على دول المغرب العربي نحو ثلاثة قرون. وكانت الجزائر واحدة من بين هذه الدول. غير أنّ السلطة العثمانيّة كانت تعتبرها ولاية مستقلة تربطها بالسلطنة رابطة الولاء للخليفة العثماني بوصفه السلطة العليا في الإسلام.

هذه الخصوصيّة جعلت حكام الجزائر أحراراً في تصرّفاتهم، لهم الحق في عقد الإتفاقات التجاريّة مع الدول الأجنبيّة مباشرة دون الرجوع إلى السلطان العثماني. وكانوا يقيمون علاقاتهم مع الدول مباشرة ويفتحون القنصليّات والمعتمديّات في العواصم الأخرى بالطريقة نفسها المذكورة آنفاً، أي من دون الرجوع إلى السلطان العثماني.

عُرف حكّام الجزائر باسم: «دايات» جمع «داي»، أي حاكم، وكان شأنهم شأن «بايات» تونس، يمارسون في غالب الأوقات أعمال القرصنة البحريّة، فيشنّون هجمات متنقّلة على السفن الأوروبيّة العابرة في مياه البحر الأبيض المتوسّط، معتبرين أنّ أعمالهم هذه، إنّما هي أعمال بطوليّة ونوع من أنواع الجهاد في سبيل الدين الإسلامي.

وازدادت أعمال القرصنة البحريّة في حوض البحر الأبيض المتوسّط واستفحل أمرها كثيراً ضد السفن الأوروبيّة، واستفحل أمر الإنفلات البحري في المنطقة. كلّ ذلك بسبب عدم توصّل الدول الأوروبيّة إلى اتفاق في ما

بينها للقيام بعمل مشترك يضع حداً لأعمال القرصنة التي كانت تمارس ضد سفنها.

لم تستمرّ الحالة على ما هي عليه وقتاً طويلاً لأنّ رياح التغيير بدأت تعصف في بلدان اوروبا ونجم الإحتلال العثماني بدأ يخفت بريقه، وشهوة الاستعمار وحب التوسّع على حساب الغير تأجّجا في صدور البريطانيّين والفرنسيّين. وراحوا يتسابقون للاستيلاء على مستعمرات جديدة ومناطق نفوذ لهم في البلدان الضعيفة طمعاً بثرواتها الطبيعيّة وموقعها.

الفصل الثالث

تحت
الاحتلال الفرنسي

كانت فرنسا قد فقدت مستعمراتها في الهند وفي أميركا خلال القرن الثامن عشر. لذلك راحت تفكّر بالتعويض عنها بطريقة أخرى هي الإستيلاء على مستعمرات ومناطق نفوذ جديدة.

سعياً وراء هذه الغاية، قام نابليون بونابرت بحملة عسكريّة على مصر في أواخر القرن الثامن عشر محاولاً إخضاعها لسيطرة فرنسا. لكنّه لم يوفّق وباءت حملته بالفشل سنة ١٧٩٨. وقد أوجد فشل نابليون عقدة نفسيّة عند القادة الفرنسيّين، وأصبحت لغة الحملات العسكرية على الدول الضعيفة حلقة مهمّة من حلقات الفكر الفرنسي، لدرجة جعلت السلطات الفرنسيّة المتعاقبة على الحكم تفكّر مجدداً بغزوة ثانية وبظروف أفضل من ظروف غزوة نابليون لمصر.

وردت في خاطر قادة فرنسا فكرة غزو الجزائر واحتلالها، بحجّة ضمان الملاحة في البحر الأبيض المتوسّط وحماية السفن الفرنسيّة من أعمال القرصنة التي كانت سائدة في المنطقة. لكن السلطات الفرنسيّة كانت ضمناً تطمع بثروات الجزائر الطبيعيّة وبخيرات أرضها. وحول هذا الموضوع بالذات ذهب بعض المصادر إلى القول إنَّ نابليون نفسه فكّر في وقت من الأوقات بغزو الجزائر والاستيلاء عليها وعلى تونس وليبيا ليصبح البحر الأبيض المتوسّط «بحيرة فرنسيّة»، لا سيّما بعد إجراء صلح «تيلست» بين فرنسا وروسيا وبروسيا سنة ١٨٠٧.

انتقلت فكرة إحتلال الجزائر إلى ملك فرنسا شارل العاشر (١٨٢٤ ـ ١٨٣٠)، وعرفت فرنسا في عهد هذا الملك عهداً جائراً وحاكماً ظالماً فعاشت أيّاماً صعبة وعانت أوضاعاً داخليّة متفجّرة بسبب الحالة الاجتماعيّة

التعسة التي كان يشكو منها الشعب الفرنسي بغالبيّته الساحقة.

كلّ ذلك بسبب الطابع الرجعي التعسّفي الظالم الذي كان يمارسه القادة الفرنسيّون الذين كانوا من حاشية الملك.

ولصرف النظر والإنتباه عن هذه المشاكل قرّر ملك فرنسا شارل العاشر، بالإتفاق مع رئيس وزرائه السير «بولينياك»، القيام بعمل عسكري خارجي يلهي الشعب عن مطالبة السلطة بممارسة حريّته السياسيّة، كما يلهيه عن كلّ ما يدور داخل البلاد من جرّاء ممارسات أصحاب السلطة التي ألحقت الضرر والظلم والحرمان بالسواد الأعظم من الشعب الفرنسي.

وبعد مباحثات مطوّلة بين الملك ومساعديه اتخذ القرار القاضي باحتلال الجزائر، البلاد الغنيّة بثرواتها الطبيعيّة وبأرضها. وقد اعتقدت السلطات الفرنسيّة في تلك الأيّام أنّ احتلال الجزائر عملية مريحة ومربحة.

كانت هذه أهم الأسباب الجوهريّة الخفيّة لعمليّة احتلال الجزائر. أما الأسباب الظاهرة التي اتخذتها وروّجت لها الدولة الفرنسيّة، لتبرير عدوانها الغاشم على الجزائر فقد جاء ذكرها في قصة من أغرب قصص التاريخ الغامضة المبهمة. نلخّص أحداثها في هذه الحكاية التي تناقلها الناس واتّخذتها فرنسا حجّة أمام الرأي العام للقيام باحتلال الجزائر. وهذه تفاصيلها:

في عهد حكومة الإدارة (١٧٩٥ ـ ١٧٩٩) مرّت فرنسا بأزمة اقتصاديّة خانقة دفعتها للإستعانة بحاكم الجزائر. وكان شهماً كريماً فلم يرفض لها طلباً وقدّم للفرنسيّين كمّيات كبيرة من الحبوب بموجب اتفاقيّة مع السلطات الفرنسيّة تفرض تسديد ثمن الحبوب أقساطاً مؤجلة. وكان الوسيط في إبرام هذه الإتفاقيّة بين فرنسا والجزائر شركتان يهوديّتان، ولا نعرف أيّاً من هاتين الشركتين لعبت الدور البارز في إتمام وإنجاز هذه الإتفاقيّة.

كلّ ما عرفناه بعد تنفيذ الإتفاق وحلول موعد استحقاق الدفع هو أنّ فرنسا تأخّرت عن تسديد دينها، الأمر الذي دفع بحاكم الجزائر (حسين) للمطالبة بإلحاح من فرنسا دفع ما يتوجّب عليها. وتكرّرت مطالبة الجزائر

بوجوب دفع ثمن الحبوب والمؤن التي استلمتها فرنسا من الجزائر وطالت سنوات دون أيّة نتيجة تُذكر. وفي يوم من أيّام شهر نيسان (أبريل) سنة ١٨٢٧، أثناء لقاء قنصل فرنسا مع حاكم الجزائر، سأل الحاكم حسين القنصل الفرنسي عن سبب عدم إجابة ملك فرنسا على طلب الجزائر لجهة تسديد الدين المتوجّب على بلاده، وعن سبب عدم إجابة الملك الفرنسي على رسالته التي أرسلها له وحدّثه فيها عن مسألة الدين. فجاء ردّ القنصل الفرنسي منافياً للأُصول، لا بل فظّاً وخالياً من الأدب واللياقة، وفي طيّاته معنى ترفُّع الملك الفرنسي عن مخاطبة الحاكم حسين.

لم يستطع هذا الأخير تحمّل هذا الردّ السفيه، فاستشاط غضباً وفقد اتّزانه وأعصابه وطلب من القنصل الخروج فوراً من حضرته، بعدما لوَّح أمام وجهه بمروحة كانت بيده فأصاب وجه القنصل الذي غادر المكان غاضباً مُهاناً مهدّداً متوعّداً. ونقل إلى الملك كلّ ما حصل بينه وبين الحاكم حسين، فاعتبر الملك الفرنسي أنَّ هذا العمل يشكّل إهانة جسيمة لفرنسا ويعتبر خطيئة مميتة لا يمكن السكوت عنها. وراح يطالب بترضية من الحاكم عن هذه الإهانة. غير أنَّ الحاكم حسين رفض تقديم أيّة ترضية أو أي اعتذار. ودارت المفاوضات والوساطات في حينه لإيجاد حلّ وتقديم ترضية لفرنسا، لكن دون جدوى. واستمرّ الخلاف قائماً بين البلدين وتمسّك كلّ طرف بموقعه من الآخر.

في هذا الوقت العصيب بالذات وقع حادث آخر بين فرنسا والجزائر في أواخر شهر تموز (يوليو) سنة ١٨٢٩؛ فبينما كانت الباخرة الفرنسية «لابروفيدنس» مارة أمام الشاطىء الجزائري وعلى متنها المندوب الفرنسي المفاوض عائداً إلى بلاده، قام جنود الساحل الجزائري بإطلاق النار على الباخرة المذكورة معتبرين أنّها دخلت إلى منطقة جزائرية محرّمة. واعتبرت فرنسا أنَّ هذا العمل هو بمثابة اعتداء سافر على كرامة فرنسا، فثارت ثائرتها مجدّداً وراحت تستعد للقيام بعدوان عسكري على الجزائر.

أمام هذا الوضع المتدهور، تدخّلت الدولة العثمانيّة بين الطرفين كوسيط صلح لمنع نشوب حرب بينهما، وذلك بتشجيع من السفير الفرنسي

في الأستانة، الذي نقل إلى العثمانيّين رغبة بلاده في تسوية الخلاف مع الجزائر، حسب زعمه، وطرح اقتراحاً مفاده تكليف والي مصر محمد علي باشا القيام بهذه المهمّة. وفي حال رفض الحاكم حسين هذه الوساطة يصدر السلطان العثماني فرماناً بوجوب تأديبه، ويعهد بتنفيذ هذا العمل لوالي مصر نفسه.

لم يوافق السلطان محمود الثاني على هذا الاقتراح خشية أن تؤدّي هذه العمليّة الوفاقيّة إلى تعاظم نفوذ والي مصر. واقترح أن يقوم بالوساطة بين فرنسا والجزائر الأمير طاهر باشا أحد كبار أمراء العثمانيّين. وبينما كان طاهر باشا يستعد للقيام بالمهمة التي كُلّف بها، علمت السلطات العثمانيّة عن طريق سفيري انكلترا والنمسا، أنَّ الحكومة الفرنسيّة تفاوض والي مصر محمد علي باشا ليقوم بتحرّكات عسكريّة ضد حكّام الجزائر.

ذعر السلطان العثماني واستشاط غضباً لدى سماعه الخبر وبعث برسالة شديدة اللهجة إلى محمد علي باشا، حذّره فيها من مغبّة القيام بأي عمل عسكري ضد الجزائر، موضحاً له أنّ الجزائر بلد إسلامي يجب الدفاع عنه ضد أطماع الدول الأجنبية. كما أنّه لا يجوز في حال من الأحوال سفك دماء المسلمين دون وجه شرعي. ومن يقدم على مثل هذه الأعمال يكون قد ارتكب عملاً شائناً يخالف إرادة السلطان.

وفي الإتجاه نفسه تحرّكت دولة بريطانيا، وسعت لمنع محمد علي باشا من القيام بأي عمل عسكري ضد الجزائر، ليس خوفاً منها على الجزائر بل خوفاً على مصالحها من تعاظم قوّة والي مصر لدرجة يصبح فيها الأمر خطيراً للغاية ويؤثر مباشرة على نفوذ بريطانيا في البحر الأبيض المتوسّط ويعرقل طريقها إلى مستعمراتها في بلاد الهند. لذلك سارعت إلى تهديد محمد علي باشا بتدمير اسطوله البحري إذا حاول التدخّل في المسألة الفرنسيّة ـ الجزائريّة.

أمام تحذير السلطان العثماني ونصائحه، وأمام التهديد البريطاني، اضطرّ محمد علي باشا مرغماً التزام الحياد وإيثار السلامة وعدم التدخّل في هذه القضيّة، لا سيّما أنّه علم علم اليقين أنّ فرنسا قرّرت غزو الجزائر مهما كان الثمن.

وبالفعل، استعدّت فرنسا لشنّ حرب على الجزائر. فجهّزت ستمائة سفينة شراعية وسبع بواخر، نقل على متنها ثلاثون ألف مقاتل وعلى رأسهم وزير الحرب الفرنسي «دي بورمون» Du Bormon. وتحرّكت الحملة الفرنسيّة العسكرية بتاريخ ٢٥ أيار (مايو) سنة ١٨٣٠ فوصلت بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو)، في أقل من شهر واحد.

بعد نزول القوّات الفرنسيّة الغازيّة على شواطىء الجزائر، آثر الجزائريّون، شعباً وجيشاً، الصمود والتصدّي لها رافضين الاستسلام والإهانة. وجنباً إلى جنب راحا يدافعان عن سيادة وكرامة وأرض الجزائر. ودارت معارك ضارية بين الفريقين، استبسل خلالها الجزائريّون واستماتوا في الدفاع عن بلادهم. ورغم كلّ ما أبدوه من شجاعة واندفاع، ورغم كلّ ما قدّموه من شهداء وما بذلوه من دماء في هذه المعركة غير المتكافئة، فقد خانهم الحظّ وخسروا الحرب بعد ثلاثة أسابيع من القتال الشرس. وأسفرت المعركة عن سقوط الجزائر واحتلالها بتاريخ ٥ تموز (يوليو) سنة ١٨٣٠ من قبل القوّات الفرنسيّة.

بعد حلول الكارثة وسقوط الجزائر، لم تكلّف الدولة العثمانيّة نفسها عناء الاحتجاج ولو صوريّاً أو شكليّاً على ما أقدمت عليه فرنسا، علماً بأنّ الدولة العثمانيّة العليّة كانت تزعم دائماً أنّها حامية الإسلام والمسلمين.

وكما فعل العثمانيّون فعل البريطانيّون، فوقفت دولة بريطانيا العظمى مكتوفة صامتة أمام الاعتداء السافر على الجزائر، وهي التي ثارت وهدّدت بالأمس والي مصر من مغبة التدخّل في المسألة الفرنسيّة ـ الجزائريّة.

بعد أن استتبّ الأمر لقوّات الإحتلال الفرنسي في الجزائر، أعلنت السلطات الفرنسيّة أنّ الجزائر جزء طبيعي من فرنسا. واعتبرت أنّ الشمال الإفريقي كان قديماً متّصلاً بالشاطىء الفرنسي الجنوبي عند حدود سلسلة جبال واحدة، ولمّا تصدّعت تلك السلسلة بفعل العوامل الطبيعيّة والزلازل، انشطرت الأرض إلى شطرين، ومن جراء هذا الانشطار تكوّن بوغاز جبل طارق ومضيق مسينا. وإثباتاً لهذا الادّعاء الباطل قامت السلطات الفرنسيّة بتسخير علماء الجيولوجيا الفرنسيّين وغيرهم من علماء العالم، لدعم وجهة

نظرها هذه. ولا نعلم إذا كانت فرنسا قد صدّقت نفسها حقاً واعتبرت عن قناعة أنَّ الجزائر هي فعلاً جزء لا يتجزّأ من فرنسا. ولسوء حظّ الجزائر والجزائريِّين، أقدمت فرنسا على تعيين حاكم عام فرنسي على الجزائر يرتبط مباشرة بوزير الداخليّة الفرنسية. وسلّمت إدارات البلاد إلى مدراء عامين فرنسيّين وقسّمت الجزائر إلى ثلاث محافظات هي:

١ ـ محافظة قسنطينة.

٢ ـ محافظة الجزائر.

٣ ـ محافظة وهران.

واعتبرت أنَّ هذه المحافظات الثلاث تكملة لمحافظات فرنسا الأخرى. وجعلت على رأس كلّ محافظة حاكماً فرنسياً.

وإمعاناً من السلطات الفرنسيّة المحتلّة بممارسة دورها التعسّفي أخضعت الصحراء الكبرى لنظام الحكم العسكري. وقد استمرّ الاحتلال الفرنسي للجزائر مئة وثلاثين سنة. وعلى امتداد هذه السنوات الطويلة حاولت السلطات الفرنسيّة «فرنسة الجزائر»، وعملت جاهدة لإقناع الشعب الجزائري بادعائها هذا، وقدّمت له جميع أنواع الإغراءات مظهرة للجزائريّين حسن نواياها وأنّ كلّ ما تقوم به إنما هو لصالحة الشعب الجزائري.

لكنّ الشعب الجزائري رفض جميع العروض التي قدّمت له لأنّه من الأساس كان يرفض الأمر الواقع، ولأنّه صمّم على تحرير بلاده من الاحتلال الفرنسي.

أمام هذا الرفض كان ردّ السلطات الفرنسيّة بإصدار قرار بفتح أبواب الجزائر أمام آلاف الفرنسيّين للهجرة إليها والاستيطان فيها، مقدّمة لهم كلّ الوسائل التي تمكّنهم من ذلك. وقد مدّتهم بمختلف ضروب المساعدات، وعمدت إلى إصدار تشريعات استعمارية ظالمة بحق الجزائريّين قضت بمصادرة أملاك الدولة الجزائرية وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيّين. ولم تستثنِ من التوزيع الأراضي الموقوفة للمساجد وللأعمال الخيريّة.

وأضافت إلى مآثرها الإستعماريّة مأثرة جديدة تمثّلت بمصادرة مساحات جديدة واسعة من أراضي الجزائريّين الذين لم يكن بحوزتهم سندات ملكيّة

تثبت تملّكهم للأرض. علماً بأنّ الأرض أرضهم وقد انتقلت إليهم بالإرث عن آبائهم وأجدادهم الذين ورثوها بدورهم عن آبائهم وأجدادهم، ولم يرد يوماً ببالهم أنّ هذه الأرض ستصبح للمستوطنين الفرنسيّين.

وإمعاناً في سياسة القهر والإذلال كانت السلطات الفرنسيّة المحتلّة تتّخذ ذريعة لها من كلّ تحرّك أو تمرّد أو ثورة ضد سياستها لتضع يدها على أرض الثوّار والمتمرّدين، وتوزّعها ثانية على المستوطنين الفرنسيّين. وبهذه الطريقة بلغت نسبة ما تملّكته دولة الإحتلال الفرنسي والمستوطنين حوالي ٦٥٪ من أرض الجزائر.

وفي نهاية الإحتلال الفرنسي سنة ١٩٦٢، بلغ عدد المستوطنين الفرنسيّين في الجزائر مليون نسمة، أي بنسبة مئوية قدرها حوالى ١٠٪ عشرة بالمئة من عدد السكان الأصليّين.

إنّ الإجراءات التعسّفية المنافية لشرعة حقوق الإنسان والمتعارضة مع قيم الحق والعدل والحريّة والتي مارستها سلطات الإحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري، كان القصد منها قتل روح المقاومة في نفوس الجزائريّين وإفقارهم وتجويعهم لتتمكّن من إخضاعهم وتركيعهم.

لم تترك قوّات الإحتلال الفرنسي أُسلوباً من أساليب القهر والإذلال إلاّ واتبعته. وبعد كلّ ما أقدمت عليه ضد الشعب الجزائري، راحت تساعد المستوطنين الفرنسيّين للسيطرة على الحياة الإقتصاديّة في البلاد سيطرة تامة لدرجة أصبح فيها الجزائريّون شعباً فقيراً معدماً يعمل أفراده مثل العبيد في خدمة الفرنسيّين ويعملون على ترويج البضائع الفرنسيّة الصنع. وأتبعت كلّ هذه الممارسات الضاغطة على الشعب الجزائري بإعلان رسمي يقول إنّ اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية وحدها للدولة. وبدأت على الفور بشنّ حملة عشوائيّة على اللغة العربيّة وعلى كلّ ما هو عربي حتى وصل الأمر عند الجزائريّين إلى درجة اليأس، تحت ظل الإحتلال الفرنسي الجائر. وأصبح الشعب بأكثريّته الساحقة يجهل اللغة العربيّة جهلاً كاملاً ولا يعرف البعض حتى النطق بها. وبات الجزائريّون يجيدون النطق والتكلّم باللغة الفرنسيّة.

وتابعت سلطات الإحتلال الفرنسي اتخاذ إجراءات قمعيّة جديدة ضد الشعب الجزائري، منها إغلاق جميع المدارس في البلاد على اختلاف أنواعها، الأهليّة والدينيّة والوطنيّة. ثم عادت من باب الترغيب فأعلنت أنّها تفسح المجال أمام جميع الجزائريّين للحصول على الجنسيّة الفرنسيّة.

لم يستجب لعرض سلطات الإحتلال الفرنسي سوى عدد ضئيل جداً من اليهود الذين كانوا متواجدين في الجزائر. وعندما رأت السلطات الفرنسيّة المحتلّة أنّ سياستها هذه قد فشلت، رغم كلّ ما بذلته من جهود وكلّ ما قدّمته من وعود وإغراءات. وأدركت أنّها لن تتمكّن من القضاء على نزعة التحرير والمقاومة ولن تستطيع أن تحوّل هذا الشعب الثائر عن تعلّقه بالعروبة واللغة والدين.

وأمام إرادة الجزائريّين الرافضة لكلّ ما هو فرنسي، أصدرت السلطات المحتلة قانوناً اعتباطياً جعلت بموجبه وبالرغم عنه، كلّ جزائري مواطناً فرنسياً شاء أم أبى، وقد صدر هذا القانون سنة ١٩٢٠.

نستلخص من كلّ ما تقدّم ذكره ومن كلّ ما قرأناه في هذا السرد التاريخي عن الإحتلال الفرنسي للجزائر، أنّ الإدعاءات الباطلة التي ادّعتها فرنسا، لتبرّر في ما بعد، عبور جيشها البحر الأبيض المتوسّط واحتلال الجزائر، لم تكن معقولة ولا مقبولة.

والحقيقة هي أنّ فرنسا انطلقت في عملية الإحتلال الغاشمة سعياً وراء استعادة أمجاد إمبراطوريّتها المتداعية، بعد الهزائم التي منيت بها، وإشباعاً لشهوة فرنسا الإستعماريّة في مقاسمة دول أُوروبا ثروات وخيرات دول شمال إفريقيا.

ولا يمكن نسيان أوضاع فرنسا الداخليّة وتحالفاتها، على الساحة الدوليّة، إضافة إلى حالة الضعف والإهتراء اللذين كانت عليهما الدولة العثمانيّة في تلك الأيّام التي سبقت انهيار السلطنة العثمانيّة، بالإضافة إلى المضايقات الإقتصاديّة التي كانت تعيشها فرنسا بسبب الحروب النابليونيّة.

كلّ هذه الأسباب كانت وراء شهوة الإحتلال، واختيار طريق

الإستعمار، للتعويض عنها وللتعويض أيضاً عن عائدات الأراضي التي تنازلت عنها فرنسا لبريطانيا بموجب معاهدة باريس سنة ١٨١٥. كما أنّ الديون المتوجّبة عليها للجزائر، كانت إحدى الأسباب البارزة التي دفعت فرنسا للتطلّع إلى بلدان شمال إفريقيا آملة في أن يخرجها احتلال تلك البلدان من ضائقتها الإقتصاديّة الخانقة.

ونتيجة لعدم الإستقرار الذي كانت تعانيه حكومة البوربون بسبب المعارضة القويّة لها في الداخل رأت أنّ تنفيذ عمليّة غزو الجزائر يجب أن تحصل في أسرع ما يمكن، لا سيّما وأنّ حكومة البوربون تعرف جيّداً أنّها أقدمت على تنازلات كبيرة عند توقيع اتفاقات الصلح. كما أنّها تعرف أنّ خطواتها التوسّعية الإستعماريّة، وتحقيق انتصارات في الخارج، ستعزّز وضعها في الداخل، خاصة إذا كان النصر حليفها في هجمتها البربرية على الجزائر. ذلك أنّ الجزائر كانت تتزعّم القوّة الإسلاميّة في شمال إفريقيا، بوجه القوّة الصليبيّة الوافدة من أُوروبا باتجاه دول المغرب. إضافة إلى كلّ هذه الإعتبارات، كانت الحكومة الفرنسيّة تعتبر أنّ احتلال الجزائر يعني لها انفتاح أبواب إفريقيا السوداء أمام التوسّع الفرنسي.

اعتبرت السلطات الفرنسيّة أنّ مغامرة احتلال الجزائر قليلة المخاطر، نظراً لكون الدولة العثمانيّة التي كانت تساند الجزائر وغيرها من بلدان شمال إفريقيا، أصبحت في حالة مرضٍ وترهّل. والدليل على ضعف الدولة العثمانيّة نراه في تهديد ابراهيم باشا، ابن محمد علي باشا حاكم مصر، باحتلال عاصمة السلطنة العثمانيّة بعد ثماني سنوات من احتلال الجزائر.

لقد سبق وذكرنا أنّ الجيوش الفرنسية غادرت ميناء طولون بتاريخ ٢٥ أيار (مايو) سنة ١٨٣٠، واستطاعت بتاريخ ٥ تموز (يوليو) محاصرة الجزائر والنزول على سواحلها واحتلال قسم منها. غير أنّها لم تستطع إتمام سيطرتها على الجزائر إلاّ بعد حوالي أربعين سنة.

إعتمدت فرنسا في استعمارها للجزائر نظريّة الإستيعاب. وهذا النوع من الإستعمار يُعتبر أشدّ أنواعه خطراً على بنية المجتمع الجزائري، لإنّه استعمار كلّي يقوم حتى على التصفية الجسديّة ويستهدف قهر الشعب

والمجتمع على كافة المستويات ويؤدّي إلى تحطيم البنى الإجتماعيّة والإقتصاديّة والثقافيّة. دليلنا على ذلك أن نذكر ونتذكّر أنّ عدد الجزائريّين قد تراجع في الفترة الممتدة بين ١٨٦١ و١٨٧١ من ٢,٧٧٠,٠٠٠ نسمة إلى ٢,١٢٥,٠٠٠ نسمة خلال عشر سنوات، أي بنقص قدره ٦٤٥,٠٠٠ نسمة.

أمّا بالنسبة للبنى الإجتماعيّة التي سادت الجزائر في تلك الفترة، فنستطيع القول إنّها اتصفت بالطابع القبلي حيث كانت القبيلة هي الأساس، ولها يقدّم الولاء، وهي الوحدة السياسيّة في المجتمع الذي يخضع لسلطة التقاليد. وقد انقسم المجتمع يومها إلى قسمين هما قسم ساكني المدن وقسم ساكني الريف. إلاّ أنّ حجم سكّان المدن كان ضئيلاً. ولم تكن حياة الحضر مسيطرة بعد، إنّما كانت حياة الريف هي الأقوى. لذا طبع المجتمع الجزائري بطابعها المميّز. وممّا يُذكر في سياق هذا الحديث أنّ عدد القبائل في تلك الفترة تجاوز السبعمائة قبيلة، لذلك قامت السلطات الفرنسيّة المحتلّة بعملية الإستيعاب وراحت تبذل ما بوسعها لاجتثاث التقاليد القبليّة، دون أن توجد بديلاً لها. وعمدت بعد ذلك إلى إبعاد الفلاحين عن المدن والسواحل، ومحاصرتهم في الصحراء، الأمر الذي حطّم في نفوسهم الشعور بالهويّة والإنتماء وحوّلهم إلى مجموعة بشريّة منبوذة في مجتمع طبقي مُغلق. وستكون لهذا الوضع آثار مهمّة على توجّه الحركة الوطنيّة الجزائريّة فيما بعد، وعلى الجذور الطبقية فيها، وستعمل على تنمية روح الإنشقاق العرقي في الجزائر معتمدة في ذلك على تطوير وطنية بربريّة وتوفير بعض الفرص الماديّة للقبائل البربريّة للإستفادة. إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ فرنسا لم تقدم على تحطيم المؤسّسات والمدارس الدينية كما سبق وذكرنا.

الفصل الرابع

الثورات

إنّ السياسة التي مارستها سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر منذ أن دخلت الجيوش الفرنسيّة إليها، قامت على أساس محاولة محو الشخصيّة الجزائريّة وإخضاع البلاد بالقوّة وجعلها ميداناً للإستغلال الصريح من قبل المستوطنين ومن قبل صغار وكبار موظّفي السلطات الفرنسيّة المحتلة.

كما أنّ المحتلّين أباحوا لأنفسهم كلّ شيء محرّم وادّعوا أنّهم حوّلوا الجزائر إلى قطعة من أوروبا أو إلى قطعة من الجنّة. أمّا الواقع فهو عكس ذلك، والدليل أنّ ثورة ضد الإحتلال الفرنسي كانت تحصل كلّ أقلّ من عشر سنوات، وكانت سلطات الإحتلال تكبتها بطريقة أو بأُخرى.

ومع تطوّر الأوضاع الإجتماعيّة والإقتصاديّة في الجزائر أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميّتين، تحرّكت الأحزاب السياسيّة وابتدأت تعمل في الجزائر ضد الإحتلال الفرنسي. كما أنّ جمود السياسة الفرنسيّة بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية كان عاملاً أساسيّاً ساعد مع غيره من الأسباب، منها انتشار روح الحرّية، وانطلاق حركة التحرّر في العالم بشكل عام وفي العالم العربي وشمال إفريقيا بشكل خاص، على الوصول إلى مرحلة الصدامات بين قوّات الإحتلال الفرنسي وبين الشعب الجزائري. وتحوّلت ظروف هذا الصدام واتخذت شكل ثورة شعبيّة مسلّحة ضد الإحتلال. ثم انقلبت وتطوّرت وأصبحت حرب تحرير مفتوحة بين الجانبين، ولا نغالي إذا قلنا إنّ حرب التحرير هذه كانت أقوى حرب شهدتها أقاليم المغرب الكبير وأقاليم العالم العربي.

ثورة عبد القادر الجزائري

بين أولى الحركات الثوريّة التحرّريّة التي قامت في الجزائر ضد الإحتلال الفرنسي، كانت ثورة الأمير الشاب عبد القادر الجزائري البالغ من العمر اثنين وعشرين سنة، وذلك عام ١٨٣٢. كان وراء تحرّك الأمير الشاب إرادة صلبة وقلب شجاع وعقل كبير. فحاول بكلّ ما أعطاه الله من قوّة وإيمان وبُعد نظر، منع جيوش الإحتلال الفرنسي من التوغُّل أكثر داخل الأراضي الجزائريّة، وأن تبقى حيث وصلت، فلا تتجاوز المناطق التي كانت تسيطر عليها. وتمكّن الأمير الجزائري من السيطرة على ثلثي البلاد.

أمام هذا الواقع الميداني، سارعت قوّات الإحتلال الفرنسي إلى إطفاء النار في هذا الفتيل الملتهب فعمدت إلى الخداع والمراوغة وكلّفت الجنرال «بوجو» عقد معاهدة مع الأمير عبد القادر الجزائري، لم تكن أبداً في مصلحة فرنسا. لكن سلطات الإحتلال أرادت من عقد هذه المعاهدة كسب الوقت لتتمكّن من استجماع قواها واستنفار جنودها وتنظيم صفوفها والإنقضاض على هذا الأمير الثائر والقضاء عليه وعلى جماعته وعلى ثورته. وعندما وجدت نفسها أنّها أصبحت جاهزة للقتال بدأت هجومها عليه وباغتته مع جماعته في مواقع عدّة، وأكملت مطاردتها لهم معتمدة قتالهم من بلدة إلى بلدة ومن حيّ إلى حيّ ومن مكان إلى مكان. وبهذه الطريقة الماكرة استطاعت أن تجرّده من مواقعه موقعاً بعد موقع.

شعر الأمير عبد القادر بغدر قوّات الإحتلال الفرنسي، ورأى أنّ لا بد له من حماية جيشه، فراح يتنقّل في أرجاء البلاد، وقوّات الإحتلال تلاحقه وتشدّد عليه الحصار إلى أن تمكّنت بقيادة الدوق «دومال» Duc Daumal من الإيقاع به وبرجاله، فسقط بين أيديهم حوالي أربعة آلاف مقاتل، ونجا الأمير عبد القادر بأعجوبة سماويّة، وفرَّ إلى الأراضي المراكشيّة حيث لجأ هناك إلى حماية السلطان المغربي. فما كان من الجنرال «بوجو» سوى الزحف إلى مراكش ومهاجمتها ومحاربة جيشها الضعيف والإنتصار عليه. ورغم ذلك فقد رفض سلطان المغرب تسليم الأمير الجزائري لسلطات الإحتلال الفرنسي.

لم تخمد حمية الأمير الشاب، وبعد استراحة لم تدم طويلاً في

مراكش، عاد إلى ساحات النضال سعياً وراء تحرير بلاده. وبدأ سنة ١٨٤٥ بشنّ الهجمات على القوّات الفرنسيّة، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسيّة إلى إقناع سلطان المغرب بضرورة محاربته وإنهاء دوره وطلبت منه إخراج الأمير عبد القادر من البلاد عندما يلجأ إليها ثانية.

وبموافقة السلطان المغربي، عملت القوّات الفرنسيّة على تطويقه أثناء عبوره نهر «ملويه» الواقع على الحدود بين البلدين، فوقع بين حصار القوّات الفرنسيّة من جهّة وتحت ضغط مدافع الجيش المغربي من جهة ثانية. وهكذا تمكّن الفرنسيّون من أسره ونقله إلى ثغر «طولون» في أواخر سنة ١٨٤٧، وأبقوه أسيراً فيها حتى سنة ١٨٥٢ حين أمر نابليون الثالث بفك أسره. وعلى الأثر غادر إلى اسطنبول وأقام هناك ردهاً من الزمن انتقل بعدها إلى دمشق وبقي فيها حتى وفاته سنة ١٨٨٣.

وأثناء وجوده في دمشق، أضاف الأمير عبد القادر الجزائري مأثرة إنسانيّة أُضيفت إلى مآثره الوطنيّة تمثّلت بمساعدة نبيلة لحشود المسيحيّين الهاربين إلى دمشق أثناء الأحداث الطائفية الدامية التي جرت في لبنان سنة ١٨٦٠.

ثورات جزائريّة متفرّقة

قبل أن ندخل في تفاصيل الثورة الجزائريّة الكبرى، لا بدّ لنا من ذكر بعض الحركات الثوريّة الجزائريّة التي سبقتها وأعقبت ثورة الأمير عبد القادر الجزائري.

عام ١٨٥٧، قامت في البلاد ثورة شعبيّة عارمة ضد الإحتلال الفرنسي، تزعّمتها المجاهدة الجزائريّة «لالا فاطمة البدير»، ممّا دفع الحاكم الفرنسي «راندون» Randon نفسه إلى محاربتها، وهاجمها على رأس قوّة مؤلّفة من ثلاثين ألف جندي وتمكّن من الإنتصار عليها وأسرها ووضع حدّ لحركتها الثوريّة.

وفي عام ١٨٦٤ قامت ثورة ثانية قادها الجزائري سي سليمان الذي استشهد في ساحات القتال دفاعاً عن بلاده. وكان له أخ يُدعى محمد، أراد

متابعة الجهاد مكان أخيه، فانضم إليه السيد الأزرق (سي الأزرق) وأكملا معاً مسيرة الثورة، وقد استشهدا معاً في إحدى معاركهما مع قوّات الإحتلال الفرنسي. وبعد استشهادهما استمرّ أتباعهما معتصمين في الجبال ولم يلقوا سلاحهم إلاّ بعدما طوّقتهم قوّات الإحتلال وسيطرت على مواقعهم وأخضعتهم لسلطتها بصورة نهائيّة سنة ١٨٨٤.

وبعد بضع سنوات، وبالتحديد سنة ١٨٧١، ظهر السيد محمد المقراني في ساحة التحرير، وأعلن الثورة على القوّات الفرنسيّة المحتلّة، فانضم إليه الشيخ حداد رئيس الطريقة الرحمانيّة، وهي أكبر الطرق الصوفيّة في الجزائر. ولم يطل الوقت على إعلان هذه الثورة حتى هبّت جميع القبائل في البلاد من سواحل البحر حتى الصحراء الكبرى، واشتركت في القتال. وكانت تنزل الهزائم بالقوّات الفرنسيّة المحتلّة هزيمة بعد هزيمة. فجاء رد قوّات الإحتلال على ثورة المقراني، هجوماً ساحقاً على القرى فأحرقوها وردموا آبار المياه ودمّروا كلّ ما استطاعوا تدميره وقتلوا حتى تعبوا وغرقوا في دماء الجزائريّين الأحرار. وبلغ عدد الذين استشهدوا دفاعاً عن الجزائر في هذه المجزرة أكثر من ستّين ألف جزائري. ولم تسلم قوّات الإحتلال فقتل من جنودها حوالي ٢٠ ألف جندي. وقد استمرّت ثورة المقراني ورفاقه حتى ٦ أيار (مايو) عام ١٨٧١ حيث سقط البطل شهيداً في معركة طاحنة دارت رحاها في وادي «سفلة» قرب «اومال».

بعد استشهاد المقراني، تولّى أخوه «بومزراك» القيادة عنه، وتابع النضال في سبيل التحرير. ولم يهدأ ولم يهادن، إلى أن تمكّنت قوّات الإحتلال الفرنسي من أسره يوم ٢٠ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٧٢، وذلك بعد معارك عديدة وقعت بينه وبين القوّات الفرنسيّة.

ورغم كلّ ذلك، ورغم المصائب التي أصابت الشعب الجزائري، لم تتوقّف الثورة الجزائريّة واستمرّت المعارك والمناوشات قائمة حتى انتهاء الحرب العالميّة الأولى.

بعد انتهاء الحرب، قصد وفد من الضبّاط الجزائريّين العاصمة الفرنسيّة باريس وعرضوا هناك أمام مؤتمر الصلح المنعقد فيها القضيّة الجزائريّة،

وقدّموا للرئيس ويلسون مذكّرة طالبوا فيها بحقّ تقرير المصير للشعب الجزائري. من جهة ثانية، نزل الأمير خالد الهاشمي إلى ميدان النضال. والأمير خالد هو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري من ولده الأمير محي الدين. وكان ضابطاً في الجيش الفرنسي، وشارك في الدفاع عن فرنسا. وعند انتهاء الحرب جمع وفداً جزائريّاً وتوجّه على رأسه إلى فرساي، وطالب بتطبيق تصريحات الرئيس ويلسون عن الجزائر، وإعطاء الجزائريّين حقّ تقرير المصير.

هكذا كانت بدايات حركات الكفاح القومي في الجزائر.

تطوّر الحركة الوطنية

مرّت الحركة الوطنية في الجزائر بأربع مراحل هي التالية:

١ ـ مرحلة النضال المسلّح الذي قادته القيادات التقليدية، وقد سبق ذكر بعضها سابقاً. ومن أهم هذه الحركات حركة الأمير عبد القادر الجزائري التي استمرّت حتى نهاية ثورة القبائل عام ١٨٧١. ومن ضمن هذه الحركات الثوريّة كانت الإنتفاضات التحرّرية الثوريّة التي قام بها الجزائريّون الذين سبق لنا وذكرنا بعضاً منهم، كما جئنا على ذكر كفاحهم المسلّح ضد الإحتلال الفرنسي واستشهادهم في ساحات القتال.

٢ ـ مرحلة استلاب هويّة المجتمع السياسيّة والقوميّة التي استمرّت حتى قيام الحرب العالميّة الأولى.

٣ ـ مرحلة الصراع الحزبي من أجل تحقيق المطالب الوطنيّة التي انتهت إلى طريق مسدود، وقد أتت هذه المرحلة بين نهاية الحرب العالميّة الأولى وقيام الثورة الجزائريّة المسلّحة الكبرى.

٤ ـ مرحلة الثورة الكبرى المسلّحة وإنجاز الإستقلال عام ١٩٦٢.

في المرحلة الأولى استطاعت المقاومة الجزائريّة بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري تجاوز الخلافات والإنقسامات القبليّة وتكوين جيش محارب معبّأ بشعور وطني موحّد في مواجهة الإحتلال. ويمكن القول أنّ هذا الدور

كان محاولة جادّة لبناء مجتمع مندمج متماسك قادر على الوقوف في وجه الإحتلال الفرنسي عن طريق تجاوز الولاءات القبليّة وانبعاث ولاء موحّد.

أمّا المرحلة الثانيّة والتي أعقبت نفي الأمير عبد القادر الجزائري وفشل الثورات العسكريّة التي كان آخرها ثورة القبائل سنة ١٨٧١ فقد تميّزت باستسلام المجتمع الجزائري ونجاح فرنسا عن طريق ممارسة العنف في تحطيم الشعب وإخفاء هويّته وإفقاره، ممّا إدّى إلى تعذّر قيام نخب إجتماعيّة تستطيع تجنيد الجماهير لمواجهة الإحتلال، أو على الأقل للمطالبة بالمساواة مع المستوطنين الأجانب. وسيكون لهذه الممارسات الفرنسيّة الإستعماريّة أثرها على تحرّك الحركة الوطنيّة الجزائريّة في ما بعد، والتي سوف نراها تقوم وتتجدّد وتنتفض، وتحقّق ردّ فعل قوياً على استعمار أوروبي صليبي، عمل على طمس الهويّة الجزائريّة الوطنيّة التي يعتبر الاسلام أساسيّاً فيها. لكن ردّة الفعل هذه ستبقى متأثّرة بالأفكار والمؤسسات السياسيّة الأوروبيّة، نظراً لاحتكاكها مع الثقافة الأوروبيّة في كثير من المجالات.

وقد أدّى هذا التأثير في المرحلة اللاحقة إلى نشوء أزمة هويّة لدى الحركة الوطنيّة الجزائريّة نتج عنها تمزّق وضياع بين ثقافة أوروبيّة وبين تراث إسلامي عربي متشدّد، ارتبط بتقاليد محليّة، وأفرز تمزّقاً واختلافاً مماثلاً في النشاط السياسي من أجل الإستقلال والحريّة في ما بعد. فنشأت من جرّاء ذلك تيّارات مرتبطة بالثقافة الغربيّة تدعو إلى الدمج الإجتماعي والمساواة وتمثّلت هذه الدعوة بالجماعات الليبراليّة من الطبقات الشعبيّة الوسطى. كما نشأت تيّارات أُخرى ارتبطت بالتقاليد الإسلاميّة وتمثّلت بالنخب المدنية والفلاّحية الريفيّة. وتيّارات أكثر راديكاليّة تمثّلت بالتجمّعات العمّاليّة المقيمة في فرنسا بشكل خاص والتي عانت الاضطهاد الطبقي والقومي في الوقت نفسه. وسنحاول توضيح طبيعة وتوجُّه هذه التيّارات بشيء من الإيجاز، ولن نهمل التيّار الماركسي (الشيوعي).

ـ **التيّار الإندماجي**: بدأت بوادر هذا التيّار تظهر على الساحة قبيل الحرب العالميّة الأولى على يد مجموعة من الجزائريّين المفرنسين الذين اعتبروا أنّ المثل الأعلى لهم يتجسّد بتحقيق المساواة بين الجزائريّين

والفرنسيّين، أو المستوطنين الأجانب. وينتمي معظم دعاة هذا التيّار إلى أبناء الطبقات الإجتماعية المتوسّطة التي كانت مرتبطة بالمهن الحرّة أو بالعمل في وظائف البيروقراطية المدنيّة والعسكريّة الفرنسيّة.

ترجع أولى الدعوات المنبثقة عن هذا التيّار إلى عام ١٩١٢ حين تقدّم عدد من الشباب الجزائري المفرنس بعريضة طالب فيها برفع القوانين الإستثنائيّة واعتماد التسوية والمساواة الكاملة بين الجزائريّين والفرنسيّين في الحقوق والواجبات. وقد تبلور هذا الإتجاه في ما بعد على يد الزعيم الجزائري فرحات عباس حيث أنشأ رابطة النوّاب الجزائريّين، وكان قصده من وراء إنشائها، تكريس مفهوم الدمج على شكل حركة سياسيّة.

ـ **التيّار الديني «الاصلاحي»**: انطلق هذا التيّار في مواجهة الإحتلال الفرنسي، من قبل دعاة الحفاظ على التراث والشخصيّة الجزائريّة ذات القسمات الاسلاميّة العربيّة. ويُعتبر قيام هذا التيّار مهماً جداً بالنسبة للمجتمع الجزائري، لأنّه يشكّل سدّاً منيعاً في وجه دعاة الإندماج مع الفرنسيّين. لأنّ هذا الإندماج يؤدّي حتماً إلى القضاء على الشخصيّة الجزائريّة المتميّزة وإلى ذوبانها في الثقافة والتقاليد الفرنسيّة. وقد أنشأ دعاة هذا التيّار منتدى ثقافياً عام سنة ١٩٦٢ دعي «نادي الترقّي» وكان الهدف من إنشائه الحفاظ على التراث الجزائري في مواجهة سياسة الفرنسة. ولم يقف نشاط هذا التيّار عند حدود التنوير الثقافي بل تعدّاه إلى مواضيع طرح القضايا السياسيّة، واتخذ شعاراً أساسيّاً له يقول:

«الإسلام ديننا والعروبة لغتنا والجزائر وطننا».

وكان يمثّل هذا الإتجاه مجموعة العلماء الجزائريّين ـ رجال الدين. وارتبطت هذه المجموعة وانتسبت إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس.

ـ **التيّار العمّالي**: يُعتبر هذا التيّار من أهم تيّارات الحركة الوطنيّة في الفترة التي كانت بين الحربين العالميّتين الأولى والثانية، لإنّه تمثّل في غالبيّته الساحقة بأبناء الطبقة العمّالية، وخاصة تلك التي كانت مقيمة في فرنسا. وقد ارتبط هذا التيّار بشخص الزعيم الجزائري مصالي الحاج، الذي أنشأ سنة

١٩٢٧ حزب «نجمة شمال إفريقيا». وكانت مبادىء هذا الحزب تدعو إلى تحقيق الإستقلال التام لكلّ من الجزائر وتونس والمغرب. وفي الوقت نفسه، كانت هذه الدعوة هي الأولى من نوعها وقد دعت إلى استقلال المغرب العربي ووحدته. كما أنّها في إطار الحركات السياسيّة الجزائريّة، مثّلت لحناً غير مألوف، سواء من حيث دعوتها للإستقلال التام أو لوحدة المغرب العربي، ممّا أدّى إلى تعرّض الحزب للملاحقة ومن ثمّ الحظر والمنع سنة ١٩٣٧. بعد هذا الإجراء القمعي الذي اتخذته سلطات الإحتلال الفرنسي، أنشأ الزعيم الجزائري مصالي الحاج حزباً آخر دُعي «حزب الشعب الجزائري».

ـ **التيّار الماركسي**: اعتبر التنظيم الماركسي في الجزائر والذي أُنشىء سنة ١٩٢٤ جزءاً من الحزب الشيوعي الفرنسي حتى استقلاله عنه سنة ١٩٣٥. ولم يحظ هذا الحزب بتأييد شعبي، وسبب ذلك أنّ الشعار الأساسي الذي طرحه والمتعلّق بالصراع الطبقي لم يكن الهدف الأساسي للنضال الجزائري الذي كان يدعو إلى قيام حركة وطنية في مواجهة إستعمار أجنبي. أضف إلى ذلك تواجد عدد كبير من الأوروبيّين في عضوية الحزب الماركسي والعلاقة الخاصة التي استمرّت تربطه بالحزب الشيوعي الفرنسي.

❀ ❀ ❀

حظِي كلّ تيّار من التيّارات المذكورة، ولنقل كان لكلّ تيّار من هذه التيّارات أُسلوب عمل متميّز ولم يتسنّ إقامة نوع من الوحدة بينها. واستمرّت الحالة على ما هي عليه حتى قيام الحرب العالميّة الثانيّة، حيث وجد كلّ تيّار من هذه التيّارات أنّه وصل إلى طريق مسدود. عندئذٍ بدأت عند الجميع عملية إعادة صياغة بعض الأفكار الجديدة ومحاولة إيجاد حدّ أدنى للوحدة عند بعض الجماعات. وأقدم التيّار «المعتدل» الذي كان يتزعّمه فرحات عباس وحقّق ائتلافاً مع بعض أعضاء حزب الزعيم مصالي الحاج، واتفقوا على تأسيس حزب جديد عام ١٩٤٣ هو حزب «بيان الشعب الجزائري». وكانت أهداف هذا الحزب المطالبة بوضع نهاية للإحتلال الفرنسي وإعطاء الشعب الجزائري حقّه في إدارة شؤونه الخاصة، والقيام بإصلاحات إجتماعية

واقتصادية وسياسية، ووضع دستور يكفل المساواة بين كافة المقيمين فوق أرض الجزائر.

وهذا يعني أنّ الجناح المعتدل الذي كان يدعو سابقاً إلى الدمج قد تحوَّل عنه إلى الدعوة لإقامة مجتمع ثنائي جزائري فرنسي.

واكب عملية التحوُّل هذه محادثات جزائريّة فرنسيّة من أجل تحقيق أهداف هذا البيان.

كما أُنشىء تنظيم جديد عام ١٩٤٤ أُعتبر بمثابة جبهة وطنية. وقد ضمّ جماعة المعتدلين وكلاً من جماعة معالي الحاج وجماعة العلماء المسلمين. وأُطلق على هذا التنظيم إسم «أنصار بيان الحرية». إلاّ أنّ وقوع مجزرة أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ في منطقة الشرق الجزائري، دمّرت الآمال بحلّ سلمي وانتهت إمكانية قيام نظام ثنائي جزائري - فرنسي إلى الأبد. أمّا مجزرة أيار (مايو) سنة ١٩٤٥ فنستطيع اختصارها كما يلي: بمناسبة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، خرج الجزائريّون في مظاهرات حاشدة كبيرة احتفالاً، وكانوا يطالبون أثناء المظاهرة بإنجاز فرنسا لوعدها بتحقيق استقلال الجزائر. غير أنّ الجيش الفرنسي واجه المتظاهرين الذين كانوا يرفعون العلم الوطني الجزائري، بإطلاق الرصاص عليهم من الأرض والجو. وقد أسفرت هذه المواجهة عن وقوع خمسة وأربعين ألف شهيد من أبناء الشعب الجزائري. وهكذا اشتعلت شرارة الثورة الجزائريّة المسلّحة، إنّها الثورة الكبرى.

إنّ عصب الثورة الجزائريّة المسلّحة وروحها، كانا متمثّلين في التنظيمين الجزائريّين الأساسيّين وهما: حزب «بيان الحركة الديموقراطيّة الجزائريّة» بقيادة الزعيم فرحات عباس، وحزب «حركة انتصار الديموقراطيّة» بقيادة الزعيم مصالي الحاج.

الحزب الأول لم يستطع التعبير عن الأماني الوطنيّة للشعب الجزائري في توقه إلى الإستقلال التام والحريّة، وتركّزت مطالبه حول كيان جزائري مرتبط بفرنسا. أمّا الحزب الثاني فقد وقع فريسة الإختلافات الداخليّة بسبب ميل رئيسه إلى الإنفراد بالسيطرة على الحزب. وهكذا وقعت أزمة حادة بين

أنصار الرئيس من جهة، وبين أعضاء اللجنة المركزيّة للحزب من جهة أخرى. فنتج عن هذه الأزمة شلل في نشاط الحزب وتحرّكه.

أمام هذا الوضع، نشأت منظمة سريّة في الحزب دُعيت «المنظمة الخاصة»، وذلك بعد الإقتناع بأنّ الأساليب السلمية لن تفلح في تحقيق الإستقلال خاصة بعد مهزلة انتخابات عام ١٩٤٨ للجمعية المحلّية في الجزائر، والتي تمّ فيها ترتيب نجاح جميع الموالين لفرنسا. وأمام هذه النتيجة المُحرجة وجد أعضاء «المنظّمة الخاصة» أنّهم أمام وضع خطير للغاية، وتساءلوا هل يبدأون النضال المسلّح أم يسعون لحلّ الخلافات داخل الحزب، أو تراهم يُبْقُون «المنظمة الخاصة» أداة في إطار الحزب، أو يقطعون الصلة به بعد اليأس من النتائج العقيمة التي أفرزتها الحياة الحزبيّة.

بعد كلّ هذه الطروحات والتساؤلات انبثقت في نهاية الأبحاث، والأصح ولد من رحم «المنظمة الخاصة»، لجنة دُعيت «اللجنة الثوريّة للوحدة والعمل»، وقد تجاوزت هذه اللجنة جميع الصراعات الحزبية المختلفة وتسلّمت زمام المبادرة. وبعد التمهيد داخلياً وخارجياً لما كانت تنوي فعله لتحرير البلاد، أعلنت في ليل ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) و١ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٤ قيام الثورة الجزائريّة المسلّحة، كما أعلنت عن قيام:

١ ـ «جبهة التحرير الوطني».

٢ ـ «جيش التحرير الوطني» كأداة عسكريّة للجبهة.

وبإعلان الثورة المسلّحة، بدأ فصل جديد من فصول النضال الوطني الجزائري.

الثورة الجزائرية الكبرى

اتخذت الثورة الجزائريّة الطابع الجماهيري لذلك ٱلتحم وٱلتحق بها الشعب الجزائري بأكثريّته الساحقة، ونستطيع القول بأجمعه. فشاركت فيها جميع فئات الشعب بشكل مباشر، أو غير مباشر، لا سيّما بعدما أعلنت قيادة الثورة عن فتح باب الجبهة لكافة القوى السياسيّة، شرط أن يكون انتسابها للثورة فرادى، وليس كتنظيمات مستقلّة، مع إعلان المنتسبين عن قطع جميع صلاتهم والتزاماتهم الحزبيّة السابقة. فلاقت هذه الدعوة قبولاً من التنظيمين السياسيَّين الأساسيَّين، الحركة الديموقراطية وأتباع اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديموقراطية. وانضمّ إليها البعض من جماعة العلماء المسلمين وبعض أفراد الحزب الشيوعي الجزائري.

وبذلك تمكّنت الثورة الجزائرية من تكوين جبهة وطنيّة عريضة، وكسبت مهارات تنظيميّة مهمّة بانضمام جماعة اللجنة المركزيّة إليها. وامتلكت إمكانية الإتصال بالعالم الخارجي عن طريق «الحركة الديموقراطيّة»، وعزّزت موقعها بدخول وجوه قياديّة جديدة إلى صفوفها سيكون لها دور مهم في نشاط مؤسسات الثورة.

واجهت الثورة الجزائريّة في بداية نشأتها خطراً داخلياً كبيراً، كان من الممكن أن يؤثّر على الوحدة الوطنيّة الجزائريّة، وبالتالي على فعاليّة ودور جبهة التحرير الوطني. وقد تمثّل هذا الخطر بموقف الزعيم مصالي الحاج ومعه بعض أعضاء حزبه الذين رفضوا الإعتراف بجبهة التحرير الوطني. إلاّ أنّ رجال الثورة تعاملوا مع هذه المجموعة بما يجب وتمكّنوا من تصفيتها ومتابعة مسيرة الثورة المسلّحة.

استمدّت الثورة الجزائريّة قوّتها من دخول غالبية القوى الجزائريّة إلى

جبهة التحرير الوطني، مع كلّ ما تمثّله هذه القوى من اتجاهات فكريّة مختلفة. ومن بين هذه القوى نذكر المصلحين المسلمين والليبراليّين واليساريّين، بالإضافة إلى القاعدة الشعبيّة العريضة المؤلفة من المعدمين ومن أشباه البروليتاريا ومن الفلاّحين الذين أفقرهم وسحقهم وقهرهم وأذلّهم المستوطنون الفرنسيّون.

كلّ هذه القوى والفعّاليات المنضمّة إلى جبهة التحرير، تؤكّد أنّ هذه الجبهة أصبحت إطاراً فضفاضاً للثورة الجزائريّة وممثّلاً صادقاً للشعب الجزائري، ولا بدّ من تحديد هويّتها الفكرية وتوجّهها الإجتماعي وإرساء بناها الماديّة، حتى تتمكّن من الإستمرار وتحقيق الإستقلال الذي يصبو إليه الشعب الجزائري.

مؤتمر الصومام

من المنطلقات الثوريّة التي سبق ذكرها، ومن أجل تحديد برنامج نظري وبنية تنظيميّة للدولة العتيدة وما ينبغي أن تكون عليه طبيعة تلك الدولة، كانت أهمية انعقاد «مؤتمر الصومام» الذي كان المؤتمر الأوّل لجبهة التحرير الوطني. وقد دعا إليه قادة الداخل وجرى عقده في غابات وادي الصومام خلال شهر آب (أغسطس) عام ١٩٥٦. ولم يعطِ قادة الداخل وقتاً كافياً لنظرائهم في الخارج حتى يتمكّنوا من الحضور. وهكذا وقعت أولى بوادر الخلاف والتوتّر بين المقاتلين على أرض الجزائر وبين الشخصيّات السياسيّة والعسكريّة المقيمة في الخارج.

وبقيت هذه المشكلة قائمة حتى جرى حسمها من قبل جيش الخارج بقيادة الزعيم الجزائري هواري بومدين، مع الإشارة إلى أنّ عدد الأعضاء الذين حضروا مؤتمر الصومام بلغ خمسين عضواً. وقد أسفرت نتائج هذا المؤتمر عن المقرّرات التالية:

١ - تكريس مبدأ القيادة الجماعيّة. وقد تمّ الإلتزام بهذا المبدأ حتى الإستقلال عندما بدأ الصراع بين دُعاة القيادة الجماعيّة وبين دُعاة السلطة الفرديّة، وانتهى الأمر بإقصاء أحمد بن بيلا من السلطة سنة ١٩٦٥.

٢ ـ أولويّة الداخل على الخارج.

٣ ـ أولويّة الإعتبارات السياسيّة على العسكريّة.

٤ ـ توضيح طبيعة الدولة المُزمع إقامتها عقب الإستقلال وقد تقرّر وصفها بـ«الجمهوريّة الإشتراكيّة الديموقراطيّة».

أمّا من الناحية التنظيميّة فقد عيَّنَ المؤتمر مجلساً وطنيّاً تمثيليّاً، وجعله أعلى جهاز في الثورة، وهو الوحيد المؤهّل لأخذ القرارات المتعلّقة بمستقبل الجزائر.

تألّف هذا المجلس من سبعة عشر عضواً أصيلاً يقابلهم عدد مقابل من الاحتياطيّين. واتّفق على أن تُؤخذ أكثريّة ثلثي الأعضاء عند اتخاذ القرارات.

كان على رأس قائمة الأعضاء القادة التاريخيّون وقادة الولايات والسياسيّون البارزون، لا سيّما أولئك الذين التحقوا بالثورة في المرحلة الأخيرة.

ونظراً لاتّساع حجم العضويّة في المجلس الوطني جرى تفويض السلطة التنفيذيّة إلى لجنة خاصة سُمّيت «لجنة التنسيق والتنفيذ»، وضمّت خمسة أعضاء من أعضاء المجلس.

الجلسة الثانية للمجلس الوطني في دورته الثانية كانت في القاهرة وعقدت سنة ١٩٥٧. وخلال هذه الدورة جرى توسيع العضويّة في المجلس الوطني حتى حدود الخمسة والأربعين عضواً، ورفع عدد أعضاء «لجنة التنسيق والتنفيذ» إلى تسعة بدلاً من خمسة.

وبعد مضي حوالي السنة، أُقيمت الحكومة الجزائريّة المؤقتة في المنفى وأخذت مكان «لجنة التنسيق والتنفيذ» واعتُبِرت مسؤولة أمام المجلس الوطني.

كان الدافع للإسراع في إقامة حكومة مؤقّتة الخوف من استلام الجنرال ديغول السلطة في فرنسا وإقدامه على تنفيذ سياسته الهادفة إلى مساواة الشعب الجزائري بالمستوطنين الفرنسيّين والأوروبيّين في الجزائر. وسياسة كهذه قد

تُغري الجزائريّين بقبولها، لا سيّما وقد أدركهم التعب من الحرب ولحق بهم الفقر والخراب، وأصبحوا على استعداد للدخول مع السلطات الفرنسيّة المحتلّة في مفاوضات حول هذا الموضوع. لذلك أسرع القادة الجزائريّون وأقاموا الحكومة المؤقتة لتكون السدّ المنيع في وجه هذه الطروحات ولتصبح الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري في وجه أيّة مواجهة مع فرنسا.

بعد ذلك عاد المجلس الوطني وعقد اجتماعاً ثالثاً في طرابلس الغرب سنة ١٩٥٩، أكّد فيه الطابع المؤقّت للسلطة التي يمثّلها هذا المجلس نيابة عن الشعب الجزائري، وأكّد أيضاً أنَّ الإنتخابات العامة ستكون أساساً لشرعيّة السلطة، عند نيل الإستقلال.

وهكذا بعد تشكيل الحكومة المؤقّتة أصبح للثورة الجزائريّة مؤسّسات دولة تمثّلت في:

١ ـ المجلس التمثيلي الذي يمثّل السلطة التشريعيّة مؤقتاً.

٢ ـ الحكومة المؤقّتة وهي أداة تنفيذيّة.

٣ ـ الجيش المنظّم وهو جيش التحرير الجزائري.

٤ ـ التنظيم السياسي المتمثّل بجبهة التحرير.

أضف إلى كلّ هذا، المنهاج النظري الذي تجسّد في بيان «الصومام».

تنظيم الجزائر حسب رؤية جبهة التحرير

حسب التنظيم الذي وضعته جبهة التحرير للجمهوريّة الجزائريّة، تصبح الجزائر مقسّمة إلى ستّ ولايات، وتُقسّم كلّ ولاية إلى مناطق، وكلّ منطقة إلى أقسام.

يضم مجلس الولاية عقيداً يكون الأعلى رتبة في الجيش، ومعه ثلاثة روّاد.

ويضم مجلس المنطقة نقيباً وثلاثة ملازمين، ومجلس القسم معاوناً وثلاثة رقباء أوّلين. وقد دمجت مدينة «صطيف» بالقبائل وألزمت هذه الولاية

«بأن تفعل كلّ شيء لخدمة الولاية الأولى (الاوراس) والولاية الثانية (شمال قسنطينة). واعتبرت مدينة الجزائر وضواحيها منطقة مستقلة ذاتياً وأضحت مقر قيادة جبهة التحرير. ونشير إلى أنّ ضواحي مدينة الجزائر تشمل المناطق التالية: البيار، سانت اوجين، حسين داي، كوبه، بوزاريه وبير مندريس.

التنظيم العسكري

كان التنظيم العسكري لجيش التحرير الجزائري على الشكل التالي:

١ ـ الكتيبة، وتضمّ مئة وعشرة عناصر وهي أكبر وحدة قتال.

٢ ـ الفرقة، وتضمّ خمسة وثلاثين عنصراً وتأتي بالتراتب العسكري بعد الكتيبة.

٣ ـ الفوج، ويضمّ أحد عشر عنصراً ويأتي بالتراتب العسكري بعد الفرقة.
ويأتي بعد الفوج مباشرة تشكيل «نصف مجموعة» وتضمّ خمسة عناصر.

إنّ قائد الولاية هو الممثّل المركزي لسلطة الجبهة، لكنّه لا يستطيع تعيين مساعديه أو عزلهم أو خفض رتبهم. لأنّ هذا الأمر يعود إلى مجلس القيادة وليس على القائد سوى تقديم الإقتراحات إلى مجلس القيادة، مع العلم أنّ هذا المجلس يضمّ مسؤولاً عسكرياً ومسؤولاً سياسياً ومسؤولاً عن الإستخبارات والإتصالات.

وبالنسبة للعلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير فإنّ برنامج الحركة يؤكّد على أولوية السياسي على العسكري، كما يؤكّد على وجوب إقامة قيادة الجبهة في البلد. من هنا كانت «أولوية الداخل على الخارج» يقابلها «مبدأ القيادة المشتركة» وتشمل القيادات المقيمة في الخارج.

ومن أهم مقرّرات المؤتمر احتفاظه لجبهة التحرير بالحق الحصري للتكلّم باسم الجزائر. وقد ظهرت نشاطات بعض قادة جيش التحرير خلال المناقشات حول العلاقة بين النشاطات العسكرية والأهداف السياسية، وطرحت ثلاث عمليات للنقاش، والهدف أخذ العِبَر للمستقبل. وهذه العمليات هي:

١ ـ ثورة ٢٠ آب (أغسطس) سنة ١٩٥٥ في شمال قسنطينة.

٢ ـ مذبحة سكان دوّار عيون داقني في وادي الصمام.

٣ ـ عملية علي خوجة، وهو أحد الفارين من الجيش الفرنسي، ضد جنود الوحدة في «سكاموري».

وباختصار، فإنّ خلف التمييز بين «سياسيّين» وبين «عسكريّين» كان يوجد صراع بين خطّين متخاصمين، وكان تركيب الهيئات القيادية يعبّر عن ميزان قوى جديد داخل جبهة التحرير الوطني. فقد جرت إعادة النظر في احتكار المؤسّسين لأجهزة القيادة. ومن أصل ١٧ سبعة عشر عضواً أصيلاً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان هناك عشرة أعضاء من مؤسّسي المجلس، بينما لم يكن هنالك غير اثنين من أصل خمسة في لجنة «التنسيق والتنفيذ». فكريم وبن مهيدي كانا من جانب «عبان، وبن خده، ودحلت»، وكان فرحات عباس (الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري) وتوفيق المدني (العلماء) متقدّمين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية على قادة جيش التحرير (بن طوبال، وبوصوف، وعلي ملاح). هذا في الظاهر فقط، لأنّ المركزيّين السابقين كانوا يشكّلون مع قادة جيش التحرير المجموعة الأهم في المجلس الوطني حيث كان تعدادهم ثمانية على أربعة وثلاثين. إنّما هذا الواقع ليس معبّراً إلاّ حين نعتبر أنّه على علاقة بإزاحة بن بلاّ وبوضياف من القيادة.

تطوّر الثورة

انطلقت الثورة من الأرياف ثم امتدّت تدريجيّاً إلى المدن. وبعودة النزعة القومية إلى أُصولها الأولى وجدت في الطبقات الوسطى وفي البورجوازية أرضاً أكثر تقبّلاً ممّا في الماضي. ففي هذه الطبقات، سرى الشعور بأكبر قدر من القوّة باستعادة السيطرة على جيش التحرير الوطني، بهدف تسوية سريعة مع فرنسا، وأكثر من أي تيّار قومي كان المركزيّون السابقون والمجموعة المتشكّلة حول «محمد البجّاوي» يتحرّكون بالتناغم مع هذه الطبقات.

أمّا الزعيم الجزائري مصالي الحاج، وكان من أبرز القادة الجزائريّين

في الخارج، فقد أسّس في باريس سنة ١٩٢٦ جمعية «نجم شمال إفريقيا» وكانت شعارات هذه الجمعية هي التالية:

١ ـ الجزائر بلادنا.

٢ ـ العربية لغتنا.

٣ ـ الإسلام ديننا.

وراح مع أعضاء هذه الجمعية يطالب بانسحاب القوّات الفرنسية من الجزائر، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى حلّ جمعية «نجم شمال إفريقيا».

لم يقنط الزعيم مصالي الحاج ولم تخبُ عزيمته، فعاد وأسّس حزب «الشعب الجزائري». إلاّ أنّ سلطات الإحتلال الفرنسي عمدت إلى اعتقاله ومحاكمته وسجنه وحلّ حزب «الشعب الجزائري». فرفض رفاقه الذين كانوا معه في الحزب هذا الأمر، وأقدموا على تأسيس حزب جديد أطلقوا عليه اسم «حزب انتصار الحرّيات الديموقراطية». ولمّا أفرج الفرنسيُّون عن مصالي الحاج، عاد إلى ممارسة نشاطه في مجالات تحرير الجزائر. وكان له في هذا الإتجاه رأي خاص، وأراد التفرُّد به وتوجيه سياسة الحزب واتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بمصير الشعب الجزائري. الأمر الذي رفضه رفاقه وجميعهم من الزعماء الجزائريّين الكبار، فأقدموا على عزله مع بعض مؤيِّديه وفصلهم جميعاً عن الحزب.

استمرّ الباقون في الحزب ووقفوا مع الشعب الجزائري في خنادق الثورة، ووضعوا بياناً سياسياً ثورياً مهمّاً طالبوا فيه باستقلال الجزائر واعتماد اللغة العربية لغة البلاد الرسمية.

وردّاً على هذا البيان أقدمت سلطات الإحتلال الفرنسي على اعتقال الزعيم الجزائري فرحات عباس وبعض رفاقه.

تحرّك مناصرو المعتقلين وكانوا يُعرفون بجماعة «أحباب البيان والحرية»، وراحوا ينظمُّون المظاهرات في جميع أنحاء البلاد محتجِّين ومطالبين بالإستقلال.

وبتاريخ ٨ أيار (مايو) سنة ١٩٤٥، وفي اليوم الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبينما كان الفرنسيّون يحتفلون بالإنتصار على دول «المحور» وقعت في الجزائر مظاهرات كبيرة شملت جميع أنحاء البلاد، وراح المتظاهرون يهتفون ضد قوّات الإحتلال ويطالبون بالحرية والإستقلال.

كانت هذه المظاهرات الشعبية العارمة الشرارة الملتهبة التي أشعلت نار الثورة الجزائرية الكبرى.

ردّة الفعل الفرنسية

أمام إندلاع نار الثورة في الجزائر، قرّرت قوّات الإحتلال الفرنسي مجابهتها بثورة قمع إرهابية مجرمة، استعملت فيها أبشع وأفظع أساليب الردع التي عارضها العالم.

لم تكتف بإطلاق النار على المتظاهرين، وقتل آلاف الشهداء وإحداث المجازر الرهيبة التي تقشعرّ لذكرها الأبدان، بل أصدرت الأوامر لقمع هذه التحرّكات الشعبية قمعاً بربرياً لا رحمة فيه ولا شفقة. فراحت المصفحات تتقدّم صفوفاً وتهاجم القرى فتدكّ المنازل على رؤوس من فيها من الرجال والنساء والأطفال والعجزة، وتجرف أثناء زحفها الهمجي كلّ شيء، البشر والحجر على حدٍ سواء.

وأعلنت الأحكام العرفية في الجزائر، وبدأ إلقاء القبض على الجزائريّين بصورة جماعية عشوائية، وزجّهم في معتقلات القوّات الفرنسية المحتلة وقُدّرت أعداد المعتقلين بالآلاف.

أمام هذه الممارسات التعسّفية الجائرة التي كانت تمارسها قوّات الإحتلال الفرنسي، تحرّك المستوطنون الفرنسيون في الجزائر، وراحوا يطالبون السلطة بإنشاء حرس وطني لحمايتهم وتأمين مصالحهم وصون حياتهم وحياة أبنائهم وعيالهم والحفاظ على ثرواتهم ومكاسبهم. وذلك بسبب الرعب الذي وقع في قلوبهم من انتقام الشعب الجزائري المجروح في حرّيته وكرامته وفي حياة أبنائه الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن أرضهم وشعبهم وبلادهم. وفي جميع الأحوال فإنّ تاريخ الثامن من شهر أيار (مايو)



قوة فرنسية في صحراء الجزائر

سنة ١٩٤٥ سيبقى نقطة التحوّل الكبير في تاريخ الثورة الجزائرية الكبرى، وقد كان فعلاً بداية نهاية الإحتلال والخطوة الأولى الكبيرة في مسيرة التحرير والإستقلال.

بعد الإجراءات القمعية الهمجية الدامية التي أقدمت عليها قوّات الإحتلال الفرنسي، اقتنع الجزائريّون أنّ الكفاح المسلّح هو الطريق الصحيح والسبيل الوحيد لتحرير الجزائر ونيل الإستقلال والفوز بالحرية والحياة الكريمة.

وعلى ضوء هذه القناعات والمبادىء تحرّكت جماعات الشباب الجزائري في الداخل وفي الخارج، وبدأت تعدّ نفسها وتجهّز قدراتها وتبحث

عن الوسائل الناجحة مكفولة النتائج والواجب اعتمادها لإنجاح مسيرة الثورة الشعبية الكبرى، التي اشتعلت نيرانها فوق أرض الجزائر، ولن تخمد ولن تنطفىء قبل تحقيق آمال وأماني الشعب الجزائري، بالحرية والإستقلال. وبدأ جمع السلاح من الجهّات المُتاحة لتزويد جيش التحرير وإعداده لخوض المعركة الحاسمة ضد الإحتلال الفرنسي. ومن أبرز العاملين ضمن المجموعات الشابة كان الزعيم احمد بن بلاّ ورفيقه محمد خيضر، وكانا يوجّهان الحركة الثورية من القاهرة. أمّا الزعماء محمد اليزيد وبومضياف وفرحات عباس والحسين آية احمد، فكانوا يعملون من أجل الثورة في أماكن مختلفة ومتعدّدة من بلدان العالم. وقد بقي الزعيمان الجزائريّان هواري بومدين وبلقاسم قرين في قلب الجزائر يعدّان العدّة للثورة مع الثائرين على الإحتلال الفرنسي.

وبعد أن تمّ الإتفاق بين جميع قادة الثورة، على أن يكون اليوم الأوّل من شهر تشرين الأول (اكتوبر)، بداية الهجوم الشامل، السياسي والعسكري، ضدّ الإحتلال الفرنسي، اتفقوا على أن يكون هذا اليوم يوم الإنفجار الأكبر للثورة الجزائرية.

وبحلول مطلع شهر تشرين الأوّل سنة ١٩٤٥، أُذيع أوّل منشور ممهور بتوقيع «جبهة التحرير الوطني الجزائري» وفيه إعلان عن أهداف الثورة التي انحصرت بالمطالب التالية:

١ ـ الحرية.

٢ ـ الإستقلال التام.

٣ ـ الإعتراف بالشخصية الجزائرية.

وقد رافق هذا الإعلان وفي اليوم نفسه، هجوم كبير قام به الثوّار الجزائريّون على مراكز الشرطة وعلى غيرها من المراكز العسكرية الفرنسية في جميع المناطق وعلى مختلف جبهات القتال، وأوقعوا في صفوف القوّات المحتلة خسائر فادحة أرعبتهم وأذهلتهم وأفقدتهم صوابهم.

تردّدت أصداء هذه الأعمال البطولية التي قام بها الثوّار الجزائريّون في

كافة أنحاء العالم. وكان لها صدى عظيم في البلدان العربية، فصفّق لها القادة العرب وراحوا يتنسّمون أخبارها من كافة المراجع ومن مختلف وسائل الإعلام. فتأكّدوا من صحّتها كما تأكّدوا أنّ العملاق الجزائري استفاق من سباته، وعليهم أن يلعبوا دوراً ضرورياً في مساندة جيش التحرير الجزائري.

أمّا الشعب الجزائري وقد أسكرته فرحة النصر، فقد راح يهلّل للثورة ويمدّ قادتها بالمال والرجال. فتقدّم الشيوخ والشبان والنساء والفتيات وحتى الأطفال، طائعين راضين طالبين الإنخراط في صفوف مقاتلي الثورة الجزائرية.

إنّ الدعم الشعبي والتغطية الكبيرة لجيش التحرير، عزّزا قدرات هذا الجيش، فراح يقاتل بشجاعة وإقدام وقوّة، ويكيل الضربات المتتالية لجيش الإحتلال الفرنسي، منزلاً في صفوفه الخسائر الفادحة بالأرواح والعتاد، قاصداً إرهاقه وبعثرة صفوفه وإلهاءه على جميع الجبهات وفي أماكن مختلفة.

وبعد أن حقّق جيش التحرير الجزائري أهدافه هذه، قرّرت القوى الجزائرية الوطنية حصر مقاومتها في منطقتين رئيسيّتين هما بلاد القبائل الواقعة شمال مدينة قسنطينة، ومنطقة جبال الأوراس الواقعة في الجنوب الشرقي للبلاد.

ومن ثمّ امتدّت هذه المقاومة إلى مقاطعة وهران بعدما كبرت جهوزية الثورة الجزائرية. وعندما نذكر مقاطعة وهران لا بد لنا من ذكر المجاهدة الجزائرية البطلة جميلة ابو حيرد.

في سنة ١٩٥٦ أصبح للثورة الجزائرية تنظيم إداري فوق رقعة لا بأس بها من أرض الجزائر. وبفضل مساعدات كانت تتلقّاها من بعض البلدان العربية، وخاصة من الجمهورية العربية المتحدة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، أكملت الثورة مسيرتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لم يبخل على الثورة الجزائرية بالمال والسلاح، لذلك ثارت عليه ثائرة فرنسا واندفعت نحو القيام بمغامرة عسكرية خطيرة، قصدت من ورائها التخلّص من نظام حكمه. وقد تعاونت على تنفيذ هذه المغامرة مع دولتي بريطانيا وإسرائيل حيث

أقدمت هذه الدول على تنفيذ عدوان ثلاثي مشترك ضدّ مصر سنة ١٩٥٦. وقد ساعد على إفشاله، إلى جانب موقف وقوّة الرئيس جمال عبد الناصر المدعوم من ملايين الشعب المصري، موقف الرئيس الأميركي ايزنهاور.

في شهر نيسان (أبريل) سنة ١٩٥٨ صدر عن مؤتمر طنجة قرار يقضي بتأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وبعد صدور هذا القرار أُعلن بتاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها عن قيام هذه الحكومة، وقد أسندت رئاستها للزعيم الجزائري فرحات عباس ومعه بعض معاونيه من رفاقه الذين كانوا معتقلين من قبل سلطات الإحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى الزعيم الجزائري أحمد بن بلاّ.

في تلك الأيام، كانت القاهرة مركز الجامعة العربية ومقرّ مكتب المغرب العربي، الذي عمل فيه كلّ من علال الفاسي، والحبيب بورقيبه، وأحمد بن بلاّ وزملاؤهم. وكان وجود شخصية جمال عبد الناصر في القاهرة مع خطِّه السياسي، يجذب إليه وإلى هذه العاصمة، قادة الدول العربية من كلّ مكان. ولا شكّ إطلاقاً في أنَّ سجلاّت ما كان يتمّ في القاهرة من لقاءات بين القادة العرب وغيرهم من قادة دول العالم، يُعتبر ذخيرة لا تُقدَّر بثمن تُعطي لهذه المدينة ولقادتها الثوريّين مكانتهم في التاريخ.

لقد شهدت القاهرة في تلك الأيام العصيبة مجيء رئيس وزراء فرنسا «غي موليه» إليها عام ١٩٥٦ لكي يطلب من الرئيس جمال عبد الناصر عدم السماح بتدريب المجاهدين الجزائريّين في مصر، وعدم إمدادهم بالعون والأسلحة والذخائر. وعلى أثر رفض الطلب تعرَّضت مصر للعدوان الثلاثي، وظهرت تصريحات رئيس الوزراء الفرنسي «غي موليه» القائلة: إنَّ عملية السويس (العدوان الثلاثي) تعني ضرب الرأس الكبير، أي مصر. وهكذا تستطيع فرنسا القضاء على ثورة الجزائر، متجاهلة أنّها تقف أمام ثورة شعب أبي شجاع، صبر وثابر وكافح من أجل تحرير بلاده.

وفي القاهرة كان مقرّ الحكومة الجزائرية المؤقتة التي أُعلنت في عام ١٩٥٨. وكانت حكومة القاهرة أوّل من اعترف بها حين إعلانها، وقد أعطتها كامل الدعم والتأييد. وكان هناك تجاوب فكري وسياسي بين قادة الثورة

الجزائرية وبين قادة الحكم في القاهرة، كونهم جميعاً من رجال التحرير.

وكان القادة الجزائريّون قد وضعوا في برنامج عملهم ضرورة استمرار حرب التحرير، حتى بعد الوصول إلى الإستقلال السياسي لبلادهم، وذلك حتى يتمكنوا من الوصول بشعبهم إلى مرحلة التحرير الإجتماعي وتطبيق نظام اشتراكي. علماً بأنّ قادة مصر أقدموا بالفعل على اتخاذ خطوات إيجابية في مجال تطبيق الإشتراكية. فألغوا الفوارق الواضحة الموجودة بين كبار ملاكي الأرض وبين صغار الفلاحين وطبّقوا قوانين الإصلاح الزراعي، وتابعوا برنامجهم حتى توصّلوا إلى تطبيق النظام الإشتراكي الكامل في مصر سنة ١٩٦٢.

وبعد تأليف الحكومة الجزائرية المؤقتة، استمرَّ نشاط جيش التحرير الجزائري ضد قوّات الإحتلال. وصعَّدت الحكومة لهجتها وراحت تطالب بالحرية، الأمر الذي أثار جدلاً قوياً في أوساط الرأي العام الفرنسي الداخلي وأشعل فتيل نقاش حادّ في الأندية والبرلمان والصحافة، وخلق أكثر من أزمة وزارية وأسقط أكثر من حكومة. وكان ذلك الأمر السبب الرئيسي لدعوة الجنرال ديغول لتولّي الحكم وقيام الجمهورية الخامسة.

وبعد مضيّ أكثر من سنة على استلام الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية في فرنسا، أعلن اعترافه بحقّ الجزائر في تقرير مصيرها وبالتالي حقّها في الإنفصال عن فرنسا. وقد تمّ هذا الإعلان التاريخي الكبير خلال شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٩.

وبعد حوالي سنة تقريباً، وخلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٠، أعلن الجنرال ديغول أنّه لا يعارض قيام جمهورية جزائرية مستقلّة. فجاء هذا الإعلان الصادر عن رئيس الجمهورية الفرنسية بمثابة أكبر انتصار حقّقته جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الجزائري. وفي الوقت نفسه كان نصراً كبيراً حقّقه الجنرال ديغول ورفعه إلى مصاف عظماء التاريخ.

بعد هذه التطوّرات المهمّة، قامت قيامة بعض العناصر اليمينية الإستعمارية المتطرّفة في فرنسا ضدّ الجنرال ديغول، وأقدم أربعة جنرالات

من الجيش الفرنسي، وعلى رأسهم الجنرال «سالان» بمحاولة انقلاب عسكري على الجنرال ديغول كتب لها الفشل الذريع. وجاءت ردّة الفعل عند الجنرال ديغول تمسّكاً زائداً بموقفه من الجزائر، وزادته صلابة في اتخاذ المواقف الحرّة الجريئة. وراح يسعى إلى ترجمة أفكاره ومواقفه في شأن القضية الجزائرية إلى أعمال. فطلب من معاونيه في الحكم البدء فوراً بالمفاوضات بين الفرنسيّين وبين قادة جبهة التحرير الجزائرية. وقد جرت فعلاً هذه المفاوضات لأوّل مرّة بين الطرفين في مدينة «ايفيان» على الحدود بين فرنسا والنمسا. وأثناء هذه المفاوضات رفض الجزائريّون أنصاف الحلول التي عرضها الفرنسيّون وأصرُّوا على المطالبة بالإستقلال التام النهائي، كما أنّهم رفضوا اقتطاع الصحراء الكبرى عن أرض الجزائر أو بحث مصيرها في اتفاق آخر، وأصرُّوا على موقفهم وأعلنوا لمفاوضيهم أنّهم ماضون في الثورة المسلّحة والجهاد، وأنّهم لن يقبلوا وقف إطلاق النار إلاّ بعد نجاح المفاوضات.

وهكذا جاء اللقاء الأوّل من المفاوضات فاشلاً. وعادت الحكومة الفرنسية والجبهة الوطنية الجزائرية إلى استئناف المفاوضات ثانية في شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٢. وقد عُقدت بين جنيف وروما مداورة، وكُلِّلت بالنجاح. ونصّت بنود الإتفاقية بين الفرنسيّين والجزائريّين، وسُمّيت «إتفاقية ايفيان»، على ما يلي: «إنشاء دولة جزائرية مستقلة بعد فترة إنتقالية». وقد جرى ذلك بيوم واحد بتاريخ ١٩ آذار (مارس) من السنة نفسها. أعلن القادة الجزائريُّون وقف إطلاق النار من جهتهم، كما أعلنت السلطات الفرنسية من جهتها وقف إطلاق النار وأذاعت نصوص إتفاقية ايفيان.

الفصل الخامس

الاستقلال

بتاريخ اليوم الأوَّل من شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٦٢ أعلن استقلال الجزائر. وكان هذا أغلى استقلال عرفته هذه المنطقة على امتداد التاريخ ودفعت الجزائر في سبيله حوالي مليون ونصف مليون شهيد سقطوا دفاعاً عن حقّهم وكرامتهم وحرِّيتهم.

وبعد إعلان الإستقلال غمرت الفرحة قلوب الشعب الجزائري وانتشرت فعمَّت جميع الأقطار العربية.

وكان قد سبق الإعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقَّتة بتاريخ ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٩٦٢ برئاسة عبد الرحمن فارس، فنالت على الفور إعتراف الدول العربية والإتحاد السوفياتي بالإضافة إلى دول اوروبا الشرقية وبعض دول آسيا وإفريقيا.

إلاّ أنّ إعلان «الجمهورية الجزائرية» برئاسة الزعيم أحمد بن بلاّ أدّى إلى ازدياد أعمال العنف في الجزائر من قبل المتطرِّفين الفرنسيِّين الذين كانوا يقولون: «الجزائر فرنسية إلى الأبد». وكان هؤلاء يُعرفون تحت إسم «منظمة الجيش السرِّي»، وقد فشلوا في دعوتهم وفي تحرّكاتهم، كون هذه الدعوة انطلقت على يد جماعات بائسة، ولا سيّما بعدما جرى استفتاء عام في الجزائر بتاريخ الأوَّل من شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٦٢ وهو تاريخ إعلان استقلال الجزائر. وقد اقترع في هذا الإستفتاء العام ٩١٪ من الجزائريِّين على الإستقلال الفوري.

بعد نتائج هذا الإستفتاء أعلن الجنرال ديغول إنسحاب القوَّات الفرنسية من الجزائر، بعد استعمار لها دام أكثر من مئة وثلاثين سنة.

بداية عهد الإستقلال

يوم إعلان استقلال الجزائر كانت البلاد غارقة في بحور الصراعات والخلافات على السلطة. وكان يُخشى من قيام حرب أهلية، كما هي الحال اليوم. لكن يقظة القادة الجزائريِّين دفعتهم إلى تدارك الأمر واتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتفادي الكارثة. ومن بين الخيارات التي اتخذها القادة الجزائريُّون والتي ساعدت على التهدئة وضبط الأوضاع الداخلية في البلاد، انتخاب الزعيم الجزائري فرحات عباس رئيساً للجمهورية والزعيم أحمد بن بلاَّ رئيساً للحكومة. وقد جرت هذه العملية الإنقاذية السريعة خلال شهر ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢. كما جرى حلّ حزب الثورة الإشتراكي الذي كان بزعامة محمد بوضياف وحلّ حزب مصالي الحاج، بالإضافة إلى إلغاء نظام الولايات وتطبيق بعض المبادىء الإشتراكية.

في نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٣، تسلَّم الزعيم أحمد بن بلاً منصب سكرتير جبهة التحرير الوطنية، التي تبنَّت الدستور الرئاسي الجديد للجمهورية الجزائرية، والذي بموجبه جرى انتخاب أحمد بن بلاً رئيساً للجمهورية الجزائرية بالإضافة إلى تولِّيه منصب رئيس الحكومة ومنصب قيادة القوَّات الجزائرية المسلَّحة.

الصراع قبل وبعد الإستقلال

بتاريخ ٢٢ تشرين الأوَّل (اكتوبر) سنة ١٩٥٦ أُوقف الزعيم الجزائري أحمد بن بلاً مع رفاقه آيت أحمد وخيضر وبوضياف أثناء انتقالهم بالطائرة من الرباط إلى تونس. وقبل توقيفه كان مصمِّماً على مواجهة «لجنة التنسيق والتنفيذ» لمنعها من توطيد سلطتها على مجمل الثورة. وقد ظهر هذا التصميم في رسالة من سجنه أشار فيها إلى قرارات أُتّفق عليها مع «آنجل» الإسم المستعار لمحمد يوسفي حول هذا الموضوع.

وبرزت النزاعات الأشد خطراً بين القادة الجزائريِّين عندما حاول كلّ منهم أن يقتطع لنفسه منطقة نفوذ ويصبح فيها محاوراً للقيادة المركزية لحسابه الخاص. وأشدّ هؤلاء تورُّطاً في النزاع مع «لجنة التنسيق والتنفيذ» كان أحمد

بن بلاً وبوضياف، لا سيّما بعد نقلهما من الجزائر إلى سجن صحة في باريس مع رفيقيهما آيت أحمد وخيضر.

وفي هذا النزاع بينهما وبين «لجنة التنسيق والتنفيذ»، لم يشعر «خيضر» أنّه معنيّ بصورة جدّية، غير أنّ رسالة عمران وتقرير عن مقابلة بين «عبان وبومنجل» أخرجته عن تحفّظه.

وفي الرسالة إلى «نزلاء الصحة» أخذ عمران عليهم أنّهم استسلموا للشرطة ولم يستخدموا الأسلحة التي كانت بحوزتهم أثناء توقيفهم في مطار الجزائر. وفي التقرير، إعتقد آيت أحمد أنّ تشكيل حكومة مؤقّتة قد يسمح بإعادة الوحدة، فأعدّ تقريراً بذلك بالإتفاق مع بوضياف وبن بلاً، كان سينقله بومنجل، وهو محاميهم المشترك، المسافر إلى الجزائر، ويسلّمه للزعيم الجزائري «عبان». لكن، في غضون ذلك، عاد بن بلاً وبوضياف عن موقفهما، ولمّا عاد بومنجل من الجزائر إلى فرنسا قدّم لموكّليه تقريراً عن مقابلته «عبان» لا يشجّع على التهدئة، وفيه: «. . . رأيت الجميع، عبان هو القائد الحقيقي، وهو يضرب بقبضته على الطاولة الخ. . .».

أشعل تقرير «بومنجل» النار في الهشيم، فاصطفّ خيضر إلى جانب بن بلاً وبوضياف، ولم يعد يقبل «بومنجل» محامياً له.

لقد سمحت أزمة «جبهة التحرير الوطني» بعد مؤتمر «الصمام» باستنتاج تفسيرات عدّة، نأخذ منها اثنين، الأوّل يمكن تسميته شجاراً بين أشخاص، والثاني صراعاً بين عرب وبربر.

الشجار بين أشخاص كان بين بن بلاً وبوضياف من جهة، وبين المستفيدين من مؤتمر «الصمام» من جهة أُخرى. فبن بلاً يتجاهل أنّه في أساس الثورة كان يوجد تسعة أشخاص، وممارساته لم تكن تتّفق مع المبادىء التي ينادي بها. وكان يعتبر نفسه بالإضافة إلى بوضياف «مستودع إرادة جيش التحرير»، وكان يعامل آيت أحمد وخيضر كشريكين صغيرين.

مهما يكن من أمر، فإنّ اختيار الملاك القيادي لحركة ما، ليس مسألة

تقنية بل سياسية، ولم يكن تحفُّظ بن بلاً وبوضياف من دون أساس بشأن القادة القدامى الذين كانت هزيمتهم السياسية ظاهرة.

أمَّا الصراع بين عرب وبربر، فنستطيع رؤيته بوضوح عند غزو الجزائر، وقد تعمّد بعض منظري الإستعمار التفريق بين الجزائريّين، ففصّلوا اسطورة تعارض بين العرب والبربر. واعتماداً على هذا الميراث، عمدت دوائر علم النفس داخل الجيش يتبعها العديد من المؤلّفين، إلى إحياء تلك المكرّرات المقبولة، القديمة، كعامل تفسيري أساسي للصراعات الداخلية في جبهة التحرير، ممنهجة بصورة عبثية تعارضات إقليمية لم تكن تراها في بلدها الخاص، علماً أنّها موجودة هناك أيضاً. فغدا مؤتمر «الصمام» من هذا المنظور «انقلاباً قبائلياً»، أو صراعاً بين البربر والديموقراطيّين الغربيّين والعرب الشرقيّين المستبدِّين.

إلاً أنَّ الطروحات التي استخدمت لحاجات الحرب الإستعمارية لم تكن عديمة الأساس، ذلك أنَّ الإقليمية واقع حقيقي في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية في الجزائر. لذلك ليس مستغرباً أن نجد لها آثاراً في الحياة السياسية.

ما رافق الصراع على السلطة قبل وبعد الإستقلال

تجسَّدت القضايا الأساسية التي ينبغي على الدولة الوليدة الجديدة مواجهتها في:

١ ـ إعادة بناء المجتمع الجزائري الذي حطَّمت بناه السنوات الطويلة من الإستعمار وحرب التحرير، وذلك بما يتمشّى وأهداف القاعدة الاجتماعية العريضة التي قادت الثورة والمتمثّلة بالفلاّحين. أي أنَّ الدولة الجديدة ينبغي أن تكون أداة المجتمع الفلاّحي. ومن هنا سيكون للدولة دور مهمّ في توجيه وتنمية المجتمع الجزائري.

٢ ـ خلق بُنَى للسلطة لأنَّ المجتمع الجزائري يفتقر إلى الأدوات المؤسسية القادرة على تسيير الدولة وإدارة عملية التنمية.

إنَّ تحقيق هذين الهدفين يتطلَّب وجود وحدة قويَّة بين النخب السياسية المختلفة التي انضوت تحت مظلَّة جبهة التحرير، أثناء حرب التحرير، حتى يتمّ توفير جوّ من الإستقرار يهيّىء لإعادة إرساء بنية المجتمع الجزائري. غير أنَّ الآمال والواقع لا يتّفقان في كثير من الأحيان، فالوحدة التي عاشتها جبهة التحرير أثناء فترة الثورة المسلحة، في الأوقات الحرجة وفي الأيام الصعبة، بدأت تتآكل. فتفجَّرت الصراعات بين القوى المتنافسة على السلطة. وقد تمثَّلت هذه الصراعات في:

١ ـ الحكومة المؤقّتة.

٢ ـ قادة الولايات.

٣ ـ جيش التحرير في الخارج، المرابط في المغرب وتونس خلال فترة الثورة المسلَّحة.

كانت الحكومة المؤقّتة قد أُعيد تشكيلها في شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٦١ حيث زوِّدت بقيادة راديكالية «بن يوسف بن خده» بدلاً من القيادة الليبرالية «فرحات عباس»، تمهيداً لإجراء المفاوضات مع فرنسا. لكن دور الحكومة المؤقّتة قد انهار عند استلام السلطة على أثر خروج أحمد بن بلاَّ من المعتقل في فرنسا بموجب اتفاقية ايفيان، لأنَّه رفض التعاون مع السياسيِّين الآخرين، ما لم يكن في موقع القيادة. ومن هنا كان أمام واحد من أمرين:

١ ـ استبدال «بن خده» كرئيس للحكومة المؤقّتة.

٢ ـ الإستعاضة عن الحكومة المؤقّتة بجسد سياسي جديد من صنع بن بلاَّ.

وقد استطاع بن بلاَّ بعد أن تحالف مع العقيد هواري بومدين، قائد جيش الخارج ورئيس الأركان، ومع بعض السياسيِّين ذوي الإتجاهات الثورية، إقناع الحكومة المؤقّتة بدعوة المجلس الوطني لجبهة التحرير للإنعقاد بغية وضع برنامج سياسي واقتصادي للدولة الناشئة وإقامة مكتب سياسي لجبهة التحرير يخلف الحكومة المؤقّتة، وذلك لحكم وإدارة شؤون الدولة الجديدة.

نجح بن بلاً في مسعاه، وعقد اجتماع المجلس الوطني في طرابلس الغرب خلال شهر أيار (مايو) سنة ١٩٦٢، لكنه لم يوافق على استبدال الوزارة. عندئذٍ طرح بن بلاً ورقته الثانية والمتمثّلة في الدعوة لتكوين مكتب سياسي لجبهة التحرير مُسقطاً من عضويّته مجموعة «بن خده»، الأمر الذي جعل الإنشقاق أمراً واقعاً لا مفرّ منه. وكان ذلك على أبواب موعد الإستفتاء في أوّل تموز (يوليو) سنة ١٩٦٢.

أمام هذا الواقع سارع «بن خده» إلى المبادرة، باسم الحكومة المؤقّتة، وشكّل مكتباً سياسيّاً بقيادته وقطع الطريق على أحمد بن بلاً. غير أنَّ هذا الأخير كان قد أحسن اختيار حلفائه مستنداً إلى جيش الخارج بقيادة هواري بومدين. وعندما أصدرت الحكومة المؤقّتة قراراً أعلنت فيه حلّ قيادة الأركان لجيش الخارج، شقَّ العقيد هواري بومدين عصا الطاعة ورفض الإنصياع لأوامر الحكومة المؤقّتة، مدّعياً أنّها لا تملك مثل هذا الحق.

وجرت الأمور كما يلي:

بعد إعلان نتيجة الإستفتاء اتخذت الحكومة المؤقّتة مدينة الجزائر العاصمة مقرّاً لها، مُعلنة أنّها تمثّل جميع الجزائريّين. وقد حصلت على تأييد بعض قوّات الداخل. أمّا بن بلاً فقد عاد إلى الأراضي الجزائرية وجعل مدينة تلمسان مقرّاً له. وقام بتشكيل مكتب سياسي مؤلّف من سبعة أعضاء هم: محمد خيضر، رابح بيطاط، سعيد محمدي، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، حاج بن يعلي وأحمد بن بلاً.

وكان القصد من تشكيل هذا المكتب الحلول مكان الحكومة المؤقّتة في إدارة الدولة والتحضير لانتخابات الجمعية الوطنية.

وكادت الحرب الأهلية أن تقع بين الطرفين. وقد حدثت بعض الإشتباكات في بعض الأمكنة من مدينة الجزائر العاصمة. إلاً أنَّ إقدام العقيد هواري بومدين على دخول العاصمة بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢، على رأس أربعة آلاف مقاتل من قوّات الخارج، وتقديم الولاء للمكتب السياسي الجديد الذي أوجده بن بلاً، أوقف المعركة وحسم الصراع على

السلطة، وحمل إليها طرفاً وأقصى عنها آخر.

لقد لعب الجيش في ما بعد دوراً مهمّاً في حياة الجزائر السياسية، إن لجهة الوقوف في وجه المعارضين، أو لجهة الدور النضالي الذي كان له في حرب التحرير.

إذاً نستطيع القول إنَّ بن بلاً استطاع السيطرة على السلطة بمساعدة الجيش وقيادة هواري بومدين. وبدأ في حينه عملية إقامة مؤسّسات الدولة.

بتاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢ أُجريت انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية وانتخبت فرحات عباس رئيساً للجمعية. وبتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢ جرى تشكيل الوزارة برئاسة أحمد بن بلاً وعضوية كلّ من: أحمد فرنسيس، أحمد بو منجل، عمار بن تومي، بشير بو معزة، رابح بيطاط، اوزيجان عمار، هواري بومدين، أحمد ميدغري، عبد العزيز بوتفليقة، أحمد خامستي، وعبد الرحمن بن حميدة.

وهكذا ضمَّت حكومة بن بلاً جميع الفئات التي أيّدته في صراعه من أجل الوصول إلى السلطة. وكأنَّ ذلك ردّ للجميل بسبب الموقف المؤيّد له في الصراع السياسي على السلطة. وقد أوصله هذا الصراع إلى الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية الجزائرية نتيجة للإنتخابات التي جرت بتاريخ نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٣، وذلك بعد المصادقة على الدستور الجديد للجمهورية الجزائرية.

عهد بن بلاًّ

كان أحمد بن بلاًّ معادياً للإنقلابات العسكرية، وقد استطاع أن يجمع حول شخصه القوى الفاعلة في جبهة التحرير. ولم يغرب عن باله أن يأخذ في الإعتبار قوّة الزعيم بوضياف ومعارضته، لذلك كان يقول: «فليأخذ الحزب وأنا آخذ الحكومة أو العكس. . .».

كانت العروبة والإسلام والإصلاح الزراعي هي الأعمدة الثلاثة في برنامج بن بلاًّ. وقد وضع وثيقة مدوّنة مؤلّفة من خمس عشرة ورقة بالإشتراك مع خيضر وبيطاط، تتضمّن تصوُّره لمكافحة انجراف الأرض، والعلاقات مع فرنسا ومع دولتي تونس ومراكش، وموقفه من اتفاقات «ايڤيان» التي قبلها على مضض لأنّه كان يفضّل تقسيم الجزائر على الحلّ الذي يمنح الأقلية الأوروبية ضمانات فادحة.

وبالنسبة لجيش الخارج، كان بن بلاًّ ينظر إليه كـ«عامل حماية الثورة، لأنّه ضحية سياسية إصلاحية».

وكانت استراتيجية بن بلاًّ تتوافق مع استراتيجية هيئة الأركان في نقطتين: تبنّي برنامج، وإنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير. وتختلف عنها بما تبديه من ثقة في الحكم المستقل لمقاتلي الداخل ومن احترام لسيادة المجلس الوطني للثورة. وفي رسالة من بن بلاًّ إلى بشير بومعزة نقرأ فيها: «ثمة خطر وبيل يهدِّد ثورتنا، الآن فيما تنفرج أبواب البلد قليلاً تهدِّد بذور الخارج الهدّامة بأن تنفذ إلى الداخل وتلوِّث ما يبقى فيه من نقي ومنزَّه. إنَّ أعضاء الولايات، الذين سيحضرون المجلس الوطني للثورة، بشكل كامل هذه المرّة بدل أن يرسلوا كما في السابق توكيلات لإخوان موجودين في الخارج يستخدمونها بشكل لا يتوافق دائماً مع حقائق الداخل. هؤلاء

الأعضاء سيعطون المناقشات مجرى مختلفاً. إنَّ أعضاء الولايات هؤلاء الذين لم يغادر بعضهم البلد منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ سوف يقدّمون عناصر ملموسة مستخلصة من الوقائع المعيوشة، بحيث يجعل ذلك أعمال المجلس الوطني أكثر صحة بما لا يقاس».

أمّا استراتيجية هيئة الأركان فكانت أكثر صفاءً لأنّها تعتبر أنّه من المسلمات إخفاق الحكومة المؤقّتة والمجلس الوطني في حلّ الأزمة الداخلية.

بتاريخ ٢٥ أيار (مايو) سنة ١٩٦٢ انعقدت دورة المجلس الوطني للثورة بحضور ٦٦ عضواً، من بينهم ٣٥ عضواً يمثّلون فدرالية فرنسا والولايات التي لم يسافر جميع مندوبيها إلى طرابلس.

أعطت الولاية الثالثة توكيلاً للعقيد محمد يازوران، والولاية الرابعة توكيلاً للعقيدين طاهر الزبيري وعثمان. أمَّا مجلس الولاية الثانية فكان حاضراً بكامله. وكان قادة جبهة التحرير كلّهم أعضاء في الحكومة المؤقّتة ويعزفون على وتر واحد. لكنَّ موقف العقداء طاهر الزبيري وصالح بوبنيدر ومحمد يازوران أحبط جميع التوقّعات. ففي اللحظة الأخيرة انضم العقيد طاهر الزبيري إلى جانب بن بلاً، وتشاجر العقيد بوبنيدر مع هذا الأخير. وفكَّ العقيد يازوران تضامنه مع كريم، الأمر الذي ضمن الأكثرية لبن بلاً.

لقد تواجه داخل المجلس الوطني تحالفان، تحدَّدت ملامحهما من خلال التعديل الوزاري الذي حمل «بن خده» إلى رئاسة الحكومة المؤقّتة في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦١ وحمل بوضياف إلى نيابة الرئاسة. وقد نتج عن هذا التعديل قطيعة بين «بن خده» وبين هيئة الأركان ودفع إلى معارضة الحكومة المؤقّتة كلاً من خيضر وبيطاطا بالإضافة إلى عباس وفرانسيس وبو منجل.

إنّ المجموعة التي كانت تؤيّد الحكومة المؤقّتة، تكوّنت من تحالف بين نشاطيّين ومركزيّين، ومعهما الولايتان الثانية والثالثة، ومنطقة الجزائر المستقلة ذاتياً، وفدرالية فرنسا.

أمّا المجموعة الثانية المتحلّقة حول بن بلاً فكان معظم أفرادها من الشعبويّين وتستند إلى جيش الخارج وإلى الولايتين الأولى والسادسة وتقدّم نفسها كحزب الإحياء العربي الإسلامي.

داخل هذه المجموعة لم يكن فرحات عباس وأحمد فرانسيس وأحمد بومنجل غير رهائن وأشخاص تجري الإستفادة من زعامتهم ووجاهتهم، لأنّ موقعهم الحقيقي كان إلى جانب الحكومة المؤقّتة. إنّما هاجس الإنتقام من «بن خده، وكريم» دفعهم إلى الإتجاه الآخر الذي يناقض أفكارهم حول المستقبل.

هذان التحالفان لن يحيلا إلى انقسامات إجتماعية واضحة، إنّما إلى أنماط مختلفة من الإنخراط في النظام الإستعماري، وهو ما سيكون في أصل بلبلة خارقة سوف تضلّل كلّ الذين عودتهم الماركسية المبتذلة على تحليلات طبقية مختصرة، وسوف تكون نتيجة هذا الوضع قاتلة، لا سيّما وأنّ استراتيجية كلّ من المجموعتين موجّهة نحو بيروقراطيّين لديهم أوضاع مكتسبة يدافعون عنها، لا نحو الشعب الجزائري.

الخلاف حول المكتب السياسي

لم يطل نقاش البرنامج أثناء انعقاد المجلس الوطني، وقد اعتبر فرحات عباس أنّ هذا البرنامج هو نوع من «الشيوعية غير المطحونة جيداً»، لكنه قبل به. وقدّم المحامي علي هارون تعديلاً يقضي بإدخال الإحالة إلى الإشتراكية، ولم يعترض عليه أحد، لذلك جرت الموافقة على هذا البرنامج بالإجماع.

أمّا النزاع فقد انفجر عند الإنتقال إلى اختيار أعضاء المكتب السياسي وهذا ما جرى: عَيَّنَ المجلس الوطني للثورة لجنة لاختيار الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا في المكتب السياسي. وقد تألّفت هذه اللجنة من العقيد محمد يازوران والرائد قايد أحمد وعضو من مكتب المجلس الوطني هو محمد بن يحيى والرائد الحاج بن علا. قدّمت لهذه اللجنة اقتراحات عدّة، إثنان منها جديران بالإشارة إليهما. وصدر الإقتراح الأوّل عن بن بلاً وطالب فيه بقيادة صغيرة العدد ووحيدة مؤلّفة من سبعة أعضاء هم: آيت أحمد،

بوضياف، خيضر، بيطاط، محمد السعيد، الحاج بن علا، وبن بلاً نفسه. وقد جرى إقصاء كريم بلقاسم، وسبب هذا الإقصاء هو موقفه بين آب (أغسطس) ١٩٥٤ وكانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ الذي سمح لجبهة التحرير الوطني بالإنتصار على الحركة الوطنية الجزائرية. وقد جاء ذلك في مصلحة محمدي السعيد الذي يُعتبر رجلاً باهتاً لا تأثير له في القبائل. وهكذا كان، ودفع كريم بلقاسم فاتورة مؤتمر «الصمام» ومعارضته هيئة الأركان.

أمّا اللائحة الثانية فضمّت: بن طوبال، بوصوف، بوضياف، بيطاطا، آيت أحمد، خيضر، بن بلاً، كريم بلقاسم ودحلب. وهذه اللائحة أوصى بها كريم بلقاسم.

حصلت اللائحة التي قدّمها بن بلاً على ٣٣ صوتاً واللائحة التي أوصى بها كريم بلقاسم على ٣١ صوتاً. وقد أورد العقيد طاهر الزبيري أربع ملاحظات حول هذه النتيجة:

١ - إنَّ أكثرية الثلثين المطلوبة لم تتوفَّر، وقد أجبر هذا الشرط كلّ كتلة على القبول بتحالف عريض، وإذا رفض أحد الأبطال الرئيسيِّين احترامه، تصبح الآليات المؤسّسية أمام جدار مسدود ويصبح حلّ الأزمة خارج الهيئات الشرعية وعلى قاعدة ميزان القوى.

٢ - دعمت تصويتات العقيد يازوران والرائد بن شريف باسم الولايتين الثالثة والرابعة لائحة بن بلاً، ولم تكن تعبِّر عن إرادة موكّليهما.

٣ - عبَّر قادة الولاية الثانية عن نوايا تصويت مختلفة، فالرائدان العربي بو رجم ورابح بلوصيف أيّدا لائحة بن بلاً وأخلاً بالقرارات التي اتخذتها جمعية قادة الأقسام حول دور هيئة الأركان.

٤ - رفض آيت أحمد وبوضياف الإنتساب إلى المكتب السياسي وفقاً لما اقترحه بن بلاً وجاء على لسانهما: «لم نكن على اتفاق فيما بيننا ونحن في السجن، ولسنا على اتفاق أكثر الآن، لماذا إذن اقتراح لائحة ليس ثمة منذ البدء تفاهم بين أعضائها. كلّ هذا يؤدّي إلى ديكتاتورية عسكرية في خط مستقيم». وهذا ما سيشدّد عليه آيت أحمد فيما بعد.

إنَّ إقصاء كريم بلقاسم خلق تشويشاً لا يمكن حل عقدته. لقد كانت هيئة الأركان على حق في ما رأته. فالمجلس الوطني للثورة مصنوع على مقاس كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصف، ولا يمكن الإعتراف به كهيئة عليا. كان التوفيقيُّون كثيرين، وقد حاولوا حلّ الأزمة وطرد شبح الحرب الأهلية. هذا ما اتفق عليه بعض أعضاء المجلس الوطني، ومنهم محمد بن يحيى وعمر بو داوود والعقيد علي كافي. وقد حاول العقيد علي كافي القيام بمسعى مشترك لدى بن بلاً. ويقول كافي بعدما اجتمع مع بن بلاً طوال ساعتين في فندق «محاري»: «تمَّ الإتفاق على أنّه مقابل وجود كريم بلقاسم في المكتب السياسي سيتولّى بن بلاً قيادة الحكومة... وعدني بن بلاً أنَّ كلّ شيء سيكون منتهياً غداً. لكن شيئاً من ذلك لم يحصل. وأنا لا أزال أتساءل حول أسباب انعطافه. إنّني أعتقد أنَّ الرائد رابح بلوصيف أعلمه بالمشاعر التي كان يوحي لنا بها الـ«٥». لقد قلنا في اجتماعنا إنَّ الـ«٥» ليسوا على مستوى الوضع، وهذا على كلّ حال شعور يشارك فيه أنصارهم، وأنا لا أُوجّه اتهاماً مجانياً لرابح بلوصيف. ففي وقت ما، ذهبت إلى غرفة بن بلاً ووجدته لديه في اجتماع غير قانوني، فخرجت فوراً. في اليوم التالي التقيت بن بيلاً وجهاً لوجه، وكان منقبض الأسارير وامتنع عن مخاطبتي، ففهمت عندئذٍ أنَّ اتفاقنا أصبح من الماضي، وما جرى فيما بعد أثبت صحَّة حدسي».

هل أنَّ التقديرات حول الـ«٥» هي التي حفزت موقف بن بلاً؟ وإذا لم تكن هي فما هو السبب إذاً؟ إنَّ بن بلاً رجل توفيقي ورجل تسوية، ولم يكن الفيتو ضد كريم بلقاسم يأتي منه وحده بل من هيئة الأركان أيضاً.

بتاريخ ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٢، استأنف المجلس الوطني أعماله. ومنذ البداية طلب بن بلاً إعادة النظر في الوكالات، وكان في حوزة أحد حلفائه، العقيد طاهر الزبيري، توكيلات من الروّاد اسماعيل مصطفى محفوظ وعمار ملاّح ومحمد صالح يحياوي. ولم يتم تسجيل تلك التوكيلات في الوقت اللازم، لذلك رفض مكتب المجلس الوطني تثبيتها تطبيقاً للنظام الداخلي وحسمت الحكومة المؤقّتة الموضوع لمصلحة طرح مكتب المجلس

الوطني. وهنا اعتبر بن خده أنّ بن بلاً يسعى وراء وسيلة للعودة عن قرار قانوني. وفيما كانا يتجادلان حول الموضوع تدخّل العقيد صالح بو بنيدر قائلاً لبن بلاً: «خفّف لهجتك واحترم الرئيس»، فردّ بن بلاً: «ماذا يعنيك من كلّ هذا، إذا لم ينزع أحد ثيابك قبل اليوم فسأفعل ذلك بنفسي». فاحتدّ بوبنيدر، وعلّقت الجلسة وسط هرج ومرج شديدين.

كان الحادث بين بن بلاً وبو بنيدر نعمة لأكثرية الحكومية. وفي ليل ٦ ـ ٧ حزيران حصل حادث مفاجىء، إذ غادر بن خده طرابلس دون إبلاغ مكتب الحكومة المؤقّتة وزملائه في الحكومة، وقد لحق به محمد بوضياف والعقيد دهيلس صادق والرائد عزّ الدين وطلبوا من آيت أحمد أن يقبل تفويضات باسمهم في حال متابعة المجلس الوطني أعماله، لكن آيت أحمد الذي كان ضدّ رحيلهم رفض التفويضات.

إنَّ عمل بن خده فتح الطريق أمام جميع أنواع المغامرات، لذلك نراه يبرّر نفسه في ما بعد بقوله: «كلّ ضربة موجّهة للحكومة المؤقّتة شريكة ديغول في «ايفيان»... كان يمكن أن تثير الإضطراب في فرنسا وتشجّع المتطرّفين... ولسدّ الطريق أمام كلّ الذين يعرّضون للخطر ثمار هذا النصر قرّرت مغادرة طرابلس والعودة إلى تونس لاستئناف الإضطلاع بمسؤولياتي».

إنَّ هذه الإدّعاءات وخاصة لجهة احترام اتفاقات «ايفيان» تهدف إلى تبرئة بن خده من حساباته الخاطئة ومن عواقبها وقد كانت سبباً رئيسياً في تفاقم الأزمة حتى أصبحت فيما بعد نقطة تجمع كلّ التناقضات الاجتماعية والسياسية وكلّ الضغائن الشخصية المتراكمة منذ عام ١٩٥٤، وإنَّ مأزق حزيران (يونيو) عام ١٩٦٢ هو نتيجة سياسة الهرب إلى الأمام ونتيجة الخيارات السابقة التي اتخذتها جماعة الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية. وفي جميع الأحوال كانت الخلافات والخصامات بين القادة الجزائريِّين قائمة قبل الحكومة المؤقّتة هذه وبعدها، واستمرّت حتى يومنا هذا.

استهلّ بن بلاً عهده باعتماد سياسة الإعتدال تحاشياً لانقسام البلاد نظراً لكثرة القيادات وتعدّد التيّارات. ورغم ذلك ظهر الإنحراف في التنفيذ لأنَّ بن بلاً وجماعته، وعلى رأسهم عباس وخيضر، أزاحوا جميع القياديِّين الذين لا

دعم لهم من القوّات المسلحة. وجرى تشكيل حكومة تمثّل فيها جميع أنصار بن بلاّ. ومن بين الذين شطبت أسماؤهم من لوائح النوّاب نذكر بن خده، بوصوف، بن طوبال، ودحلب. ومن العسكريّين العقداء بوبنيدر، علي كافي، بن عودة والرائدان طاهر بو درباله وعبد المجيد كحل الراس. بالإضافة إلى محمد بن يحيى ومصطفى الأشرف، وهما من أعضاء المجلس الوطني للثورة. وقد طالت عملية الشطب مندوب جبهة التحرير في الهيئة التنفيذية المؤقّتة عبد السلام بلعيد.

تشكّلت حكومة بن بلاّ الأولى بتاريخ ٢٦ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢، وقد ضمّت كلاً من: العقيد هواري بومدين وزيراً للدفاع، وأربعة ضباط هم أحمد مدعنري وزيراً للداخلية، عبد العزيز بوتفليقة وزيراً للشباب والرياضة والسياحة، موسى حسني وزيراً للبريد والبرق والهاتف، محمد صفير نقاش وزيراً للصحّة. كما أُسندت بقيّة الوزارات لكلّ من: محمد خميستي (وزارة الخارجية)، بشير بومعزة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)، احمد فرانسيس (وزارة المالية)، احمد بومنجل (وزارة الأشغال العامة والنقل)، محمد خبزي (وزارة التجارة)، توفيق المدني (وزارة الشؤون الدينية)، عمّار بن تومي (وزارة العدل)، محمد حاج حمو (وزارة الاعلام)، عمّار وزقان (وزارة الزراعة)، عبد الرحمن بن حميدة (وزارة التربية الوطنية)، ولمنصب نائب رئيس الحكومة (أحمد بن بلاّ) عيَّن السيدان رابح بيطاط ومحمدي السعيد.

وكما سبق وذكرنا، فإنَّ هذه الحكومة أوصلت بن بلاّ إلى رئاسة الجمهورية في نيسان (أبريل) ١٩٦٣.

الصراع ضمن الائتلاف الحاكم.

بعد الإستقلال جرى إنشاء ائتلاف حاكم موسّع، لكنّه غير مستقرّ، مؤلّف من النخبة السياسية التي تعاونت مع بن بلاّ. وكان لكلّ عضو من هذه النخبة قوة شعبية تجعله قادراً على الصمود في مواجهة الإنحراف عن القيادة الجماعية ومحاولة الاستئثار بالسلطة، الأمر الذي جعل بن بلاّ غير قادر على احتكار السلطة. لذلك قام بعملية إعادة نظر بهذا الإئتلاف. وبعد تشكيل

حكومته في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ تبيّن أنَّ القوَّة توزَّعت بين ثلاثة رجال هم: أحمد بن بلاً، محمد خيضر، وهواري بومدين. وقد حاول كلّ منهم توجيه مركز السلطة لمصلحته. فعمل محمد خيضر على تحويل الجبهة من تنظيم شبه عسكري إلى حزب جماهيري يسيطر على نشاطات الدولة، علماً بأنَّ محمد خيضر هذا كان اميناً عاماً لجبهة التحرير، وأحد القادة التاريخيِّين للشعب الجزائري. وعمل هواري بومدين المسيطر على القوَّة العسكرية على إعطاء دور مهمّ للجيش في الحياة السياسية للبلاد. أمَّا أحمد بن بلاً فقد كان مقتنعاً بأنَّ الحاجة ماسة في هذه الفترة العصيبة، إلى قيام سلطة مركزية قويَّة يدعمها مكتب سياسي ثوري مؤلَّف من أهمّ شخصيَّات جبهة التحرير والجيش، وبالتالي تأجيل عملية التمثيل الديموقراطي التي قد تجد مكانها وتأخذ مجراها في ما بعد.

وهكذا نستطيع رؤية اختلاف القوى الأساسية في الائتلاف حول أُسلوب ممارسة السلطة ووسائل بناء النظام السياسي، فظهر بوضوح سعي كلّ منهم إلى تدعيم مركزه في الصراع.

لهذه الأسباب استقال محمد خيضر من منصبه في شهر نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٣ بسبب الخلاف حول دور الحزب، لأنَّه كان مقتنعاً بضرورة خضوع الحكومة للحزب. غير أنَّ بن بلاً كان يشعر أنَّ الحكومة تتعرَّض لضغوط غير مقبولة من الحزب. وبعد استقالة محمد خيضر أخذ بن بلاً مكانه في منصب أمانة سرّ الحزب، إضافة إلى مركزه كرئيس للوزارة.

خارج إطار هذه السياسة الضيّقة، تعرَّض بن بلاً للإنتقاد حول أُسلوبه في ممارسة السلطة. واحتجاجاً على ذلك استقال فرحات عباس من رئاسة الجمعية الوطنية، واستبعد منها حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف بسبب اتهامهما بالتآمر ضد بن بلاً. وهكذا أصبح معظم أطراف الإئتلاف خارج السلطة التي أصبحت بيد بن بلاً. وقد استطاع بعد عام واحد من الإستقلال أن يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وأمانة الحزب والقيادة العليا للجيش، بالإضافة إلى سيطرته على عدد من الوزارات المهمّة، مثل وزارتي الداخلية والمالية. كما سيطر بواسطة مؤيّدين له على الجمعية الوطنية

والجيش. نتيجة لهذا الوضع تساقط «أطراف الإئتلاف» وشهدت السنوات اللاحقة تغييراً مهمّاً في تركيبة النخبة السياسية، وعمد بن بلاً إلى البحث عن حلفاء جدد بين النخبة من الصف الثاني، كما سعى إلى الإفلات من طوق حليفه القوي وزير الدفاع هواري بومدين، وذلك عن طريق تقليص سيطرته على الجيش. إلاّ أنَّ هذه المحاولة باءت بالفشل وأسفرت في ما بعد عن إطاحة بن بلاً من الحكم على يد وزير الدفاع نفسه.

بومدين في السلطة

إعتمد بن بلاً سياسة جذرية صارمة تجاه المؤسَّسات السابقة للنظام أوصلته إلى أبواب الأنظمة الديكتاتورية التي كانت سائدة في تلك الأيام. وبسبب هذه السياسة وبسبب تفرُّده بالسلطة، تحرَّك العقيد هواري بومدين وزير الدفاع وقاد حركة عسكرية إنقلابية أطاحت بالرئيس أحمد بن بلاً، وذلك بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٥، ونُسِب إليه التفرُّد بالسلطة.

بعد الإنقلاب العسكري شكَّل بومدين مجلساً للثورة برئاسته، وبدأ يعمل ناشطاً لخلق مجتمع إشتراكي أصيل، منتهجاً سياسة عدم الإنحياز وتأييد حركات التحرُّر في العالم. وقد تميَّز عهده في بدايته بعلاقات متوتِّرة مع فرنسا من حين إلى آخر، بسبب بعض الأوضاع الإقتصادية، ومنها الديون والنفط والغاز والأنابيب وتعويض الشركات الفرنسية التي أُمّمت في الجزائر. كما أنَّ أسباباً أُخرى سياسية كانت وراء هذا التوتّر، ومنها موقف فرنسا من قضية الصحراء الكبرى وتحيازها إلى جانب المغرب. يضاف إلى كلّ هذا أسباب إجتماعية تتعلّق بوضع العمَّال الجزائريِّين في فرنسا، وقد كان عددهم في تلك الأيام حوالي سبعمائة ألف عامل.

غير أنَّ أسباب هذا التوتّر بدأت تزول بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان إلى الجزائر عام ١٩٧٥، علماً بأنَّها لم تكن كافية لإزالة جميع أسباب التوتّر.

وعلى صعيد السياسة العربية ـ الإسرائيلية كانت سياسة الجمهورية الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين تميل إلى اتخاذ مواقف متصلِّبة تجاه اسرائيل. وبعد اتفاقيات كمب ديفيد بين مصر وإسرائيل اندفع الرئيس هواري بومدين إلى الإنضمام لدول «الجبهة القومية للصمود والتصدّي». واشتركت

الجمهورية الجزائرية في مؤتمر بغداد الذي أدان تلك الإتفاقات.

وبسبب مشكلة الصحراء الكبرى استمرَّت علاقة الجزائر متوتِّرة مع المغرب. كما أنَّها احتجَّت بعنف على موقف اسبانيا لإقرارها بتسليم الصحراء الكبرى للمغرب وموريتانيا، ولدعمها بقوّة جبهة «البوليساريو» الصحراوية التي كانت تقاتل القوّات المغربية وتطالب باستقلال الصحراء. ثمّ عادت الجمهورية الجزائرية سنة ١٩٧٦ واعترفت بجمهورية الصحراء الغربية الديموقراطية.

مجلس قيادة الثورة

إعتمد العقيد هواري بومدين نوعاً من القيادة الجماعية لتبرير شرعية وجوده على رأس السلطة في الجزائر. كما اعتمد على إقامة ائتلاف واسع من النخب السياسية حتى لا تتمكّن نخبة واحدة من السيطرة على الحياة السياسية دون غيرها.

إنطلاقاً من هذا المنظور، كانت أُولى الخطوات التي أقدم عليها الرئيس بومدين إرساء المؤسَّسات السياسية الجديدة، وفي طليعتها مجلس قيادة الثورة. وقد جَسَّدَ هذا المجلس هيبة السلطة العُليا في البلاد، وأتاح الفرصة لوضع دستور جديد وإقامة مؤسَّسات للحكم تتمشَّى مع الوضع الجديد في البلاد، علماً بأنَّ مهمّة مجلس قيادة الثورة كانت مهمّة مرحلية انتقالية. ورغم ذلك، استمرَّ المجلس كأعلى سلطة في البلاد حتى بعد وفاة الرئيس بومدين سنة ١٩٧٨، وكان يضم ستة وعشرين عضواً، جميعهم من العسكريِّين باستثناء اثنين منهم. وهذا يعني أنَّ أيّاً من النخب التي عملت في الساحة السياسية قبل قيام الثورة لم تتمثَّل في مجلس قيادة الثورة.

ولو جئنا على وصف أعضاء هذا المجلس لوجدنا أنَّ بينهم ثلاثة أعضاء من الثوريِّين وعضواً واحداً من الراديكاليِّين، والباقون وهم إثنان وعشرون عضواً من العسكريِّين. أما أعضاء المكتب السياسي السبعة عشر، فقد انضمّ عشرة منهم إلى مجلس قيادة الثورة. فتمثَّلت في هذا المجلس جميع قادة ولايات الداخل أثناء حرب التحرير ممَّن كانوا لا يزالون على قيد

الحياة. وضمَّ العسكريِّين في رئاسة أركان الجيش والبوليس، وضبَّاطاً من مدرسة شرشال العسكرية، وقادة المناطق الخمسة، وأمين وزارة الدفاع. أما العضوان المدنيّان في المجلس فهما: أحمد محساس وبشير بومعزة.

كان لتكوين هذا المجلس وحجمه الكبير أهداف مهمّة عند الرئيس هواري بومدين، لاعتقاده أنَّ الإعتماد على القيادة الجماعية يؤدّي إلى تفادي تساقط أعضاء المجلس نتيجة لانفراد شخص واحد بالسلطة. وهكذا يشبع رغبة كافة الأعضاء في الحكم عن طريق جماعية القرار، ويساعد على قيام نوع من الثبات والإستقرار في الحكم. ووجود عدد كبير من العسكريِّين في هذا المجلس يعني تركيز وتأكيد الرئيس بومدين على تثبيت النظام والأمن، لأنَّه وكما رأينا سابقاً، كان الجيش في عهد بن بلاً سبباً في عدد من أحداث التمرُّد وبالتالي سبباً في عدم الإستقرار.

لقد اعتمد بومدين على ثلاث نخب لتركيز ائتلافه:

١ ـ قادة المجاهدين.

٢ ـ العسكريّون المحترفون.

٣ ـ المثقّفون ـ التكنوقراط.

لقد جمع العداء لبن بلاً هذه النخب الثلاث، لفترة معيَّنة من الزمن، ولم يستمرّ الإنسجام في ما بينهم طويلاً، فتقلَّص عدد أعضاء المجلس في السبعينات، ووصل إلى أقلّ من الثلث وتوقَّف عند حدود ثمانية أعضاء. إنَّ هذا التقلُّص في عدد أعضاء مجلس الثورة كان مفيداً جداً، لأنَّه أسفر عن انسجام أكبر وأمتن بين أعضاء النخبة الحاكمة.

مجلس الوزراء

جرى تشكيل المؤسَّسة الثانية للحكم، مجلس الوزراء، بتاريخ ١٠ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٥. وقد تركَّزت مهمَّة مجلس الوزراء في غياب الدستور على القيام بالمهام التنفيذية وممارسة مهمات تشريعية، إضافة إلى مهامه الأساسية. بهذه الطريقة تمَّت سيطرة مجلس قيادة الثورة ومجلس

الوزراء على الحياة السياسية في الجزائر، علماً بأنَّ الرئيس هواري بومدين، كان في الوقت نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع.

أمَّا العلاقة بين المجلسين فكان مُتَّفقاً على أنَّ مجلس الوزراء مسؤول أمام مجلس قيادة الثورة. بمعنى آخر، إنَّ مهمَّة مجلس الوزراء هي تنفيذ القرارات التي تتَّخذ وتتمّ صياغتها في مجلس قيادة الثورة. ومن أجل هذه الغاية ولضمان استمرار سيطرة مجلس قيادة الثورة على مجلس الوزراء وبالتالي على الحكم وعلى سير العمل في الدولة، كانت جميع الوزارات المهمّة، الدفاع والداخلية والمالية والخارجية والإعلام والزراعة، باستلام أعضاء مجلس الثورة. أمَّا الوزارات الأُخرى فقد عهد بها إلى أشخاص من خارج المجلس ومن ذوي الكفاءات التقنية المهمَّة.

تميَّزت مجالس الوزراء التي تولَّت المسؤولية في عهد الرئيس بومدين بكون معظم أعضائها، من أصحاب الثقافة الفرنسية. علماً بأنَّ الرئيس بومدين هو صاحب ثقافة عربية إسلامية متطرِّفة.

على ضوء ما تقدَّم ذكره، يمكننا القول إنَّ الحياة السياسية في الجزائر كانت في عهد الرئيس بومدين مرتكزة على مجلسين، هما مجلس قيادة الثورة ـ معظمه من العسكريِّين ـ ومجلس الوزراء الذي كان يضم عسكريِّين أعضاء في مجلس قيادة الثورة تولَّوا المناصب الحسَّاسة، كما يضمّ مجموعة من المثقَّفين لقيادة الوزارات التي تحتاج إلى مهارات تقنيَّة. وكان يقود هذين الجهازين رجل واحد ينتمي إلى الجيش هو بومدين.

الحزب

كان دور حزب جبهة التحرير متناسباً مع طبيعة التوجّه المركزي للحكومة، وكانت الحكومة لا تسمح لأحد بتحدِّيها، أي أنَّه أُريد للحزب أن يقوم بدور محدود في التوجيه والإشراف دون أن يكون «بديلاً» لمؤسَّسات الدولة. وهذا ما أوضحه الرئيس بومدين في أكثر من مناسبة وفي جميع ممارساته للسلطة.

وفي إطار إعادة تنظيم الحزب، جرى بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٥ تشكيل لجنة تنفيذيّة من المقرَّبين للرئيس هواري بومدين وعلى رأسها «شريف بلقاسم» مع أربعة آخرين من قادة الولايات السابقين.

إنَّ «شريف بلقاسم» هو أحد أعضاء مجموعة «وجدة»، وكانت هذه المجموعة تضمّ عدداً من رفاق السلاح في أيّام حرب التحرير. وكان مركز هذه المجموعة على الحدود الجزائرية المغربية. وقد أُعتبر مجيء الرئيس هواري بومدين إلى الحكم إنتصاراً لها، لإنّه يُعتبر أهمّ عضو في هذه المجموعة التي تسلّمت زمام الحكم. ومن أهم أعضائها بعده عبد العزيز بوتفليقة وأحمد مدغري وقايد أحمد.

وفي تراتبيّة تنظيميّة أُنشئت لجنة توجيه مركزي تلي اللجنة التنفيذيّة، وضمَّت عشرين عضواً وقُسّمت المهام المنوطة بهذه اللجنة بين أعضائها. ونتيجة لقناعة الرئيس بومدين بتطوير المؤسَّسات السياسيّة تدريجيّاً عن طريق التثقيف السياسي المنظَّم، بدأ في سنة ١٩٦٧ بالسير في خُطى وئيدة نحو تحقيق نوع من المشاركة الشعبيّة عن طريق إجراء انتخابات للحكم المحلّي. وأجرى في السنوات اللاحقة (١٩٦٩ و١٩٧١ و١٩٧٤) إنتخابات مماثلة أسفرت عن ولادة مؤسَّسات محليّة ذات طابع تنفيذي بحت، وليس لها أيّة سلطة أو صفة سياسيّة. وقد أوضحت نتائج هذه الإنتخابات طبيعة المحتوى الإجتماعي الذي بلغه الحزب. ففي انتخابات ١٩٧١ مَثَّلَ الأعضاء المتفرّغون في الحزب نسبة ٢٠٪، والتجّار وملاّكو الأرض نسبة ٢٨٪، والمدرّسون والموظّفون والمستخدمون نسبة ٥٠٪.

وعلى رغم حرص الرئيس بومدين على عدم قيام معارضة لحكمه، إلاّ أنَّ أُسلوبه المركزي في التنمية والإعتماد على جهاز مغلق الكوادر التكنوقراطيّة، أوصل إلى ظهور إتّجاهات للمعارضة. وقد تمثّلت بشكل أساسي في الإتحادات الشعبية وخاصة بين العمّال والطلاّب ولدى بعض القادة العسكريّين الذين كانوا يفضّلون اتّجاهاً نحو الإشتراكية يكون فيه دور كبير للمشاركة الشعبية. ورغم كلّ ذلك استطاع الرئيس بومدين خلال السنوات العشر الأولى لحكمه، إرساء جوّ من الإستقرار السياسي لم تعكّر

صفوه سوى محاولة إنقلاب وحيدة قام بها العقيد طاهر الزبيري الذي كان رئيساً للأركان سنة ١٩٦٧، وقد تمَّ سحق المحاولة بعنف وقوّة.

لقد شعر الرئيس بومدين أنَّ إنجازات السنوات العشر الماضية قد وفَّرت له الجوّ المناسب للعودة عن الوضع الإستثنائي، وأعطته الإمكانيات اللازمة لتطوير مستقبل الجزائر عبر مؤسَّسات دستورية. لذلك أعلن بمناسبة الذكرى العاشرة لتولِّيه الحكم، سنة ١٩٧٥، عن التحضير لوضع ميثاق وطني يكون بمثابة دليل نظري يتمّ بواسطته تحديد استراتيجيّة الثورة الجزائرية على ضوء الإختيار الإشتراكي. كما أعلن عن وضع دستور جديد يقيم دولة منظَّمة على أُسس ديموقراطية سليمة ويحدّد مؤسَّسات الدولة واختصاصات كلّ مؤسَّسة وعلاقتها ببعضها البعض.

وفي عام ١٩٧٦ أُقرَّ الميثاق والدستور في استفتاء شعبي. وهكذا جرت العودة من الناحية النظرية إلى الحكم الدستوري. وبالإستناد إلى الميثاق والدستور الجديدين جرى خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ انتخاب هواري بومدين رئيساً للجمهورية، وكان مرشَّحاً وحيداً لهذا المنصب. وبصفته رئيساً للجمهورية سيطر الرئيس بومدين على المناصب التالية:

- رئاسة الدولة.
- رئاسة الوزارة.
- وزارة الدفاع.
- رئاسة (أمانة) الحزب.
- رئاسة مجلس الدفاع الوطني.

وفي عهده هذا أُجريت الإنتخابات العامة الأولى للمجلس الشعبي الوطني «المجلس التمثيلي»، وتمَّت في شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٧٧. وقد تمَّ تقديم لائحة واحدة من المرشَّحين من قبل حزب جبهة التحرير تنافس فيها ٧٨٣ مرشَّحاً على ٢٦١ مقعداً. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدستور نصَّ على أن لا يقلّ تمثيل العمَّال والفلاَّحين في المجلس عن نصف الممثّلين.

تُعتبر مؤسَّسة الرئاسة أقوى المؤسَّسات في النظام السياسي الجزائري، فعن طريقها يتمّ اتخاذ القرارات. غير أنَّ الدور الذي تلعبه مؤسَّسة الرئاسة لا يعني أنَّ الجزائر هي الوحيدة بين الدول النامية التي تتعاظم فيها قوَّة هذه المؤسَّسة. وكغيرها من الدول النامية تعتمد على قاعدة عريضة من البيروقراطية العسكرية. كما أنَّ إعادة بناء المجتمع على أُسس جديدة، فرض اعتماد أُسلوب التنمية الإشتراكي، وقد أدَّى ذلك إلى الإهتمام باعتبارات الكفاءة والقدرة الفنية، ممَّا يستدعي التركيز على الفئات التكنوقراطية. وهذا الأُسلوب في الحكم يؤدِّي بدوره إلى تقوية نفوذ الرئاسة في إطار النخبة الحاكمة، إذ من دونها لا يستطيع النظام تحقيق أهدافه. لذلك نجد أنَّ دورها يصل إلى حدّ المساواة النسبية مع البيروقراطية العسكرية. ويمكن القول إنَّ الحياة السياسية في الجمهورية الجزائرية قد تمَّت السيطرة عليها من قبل البيروقراطية بشقَّيها العسكري والمدني. أمَّا المشاركة الشعبية فقد كانت محدودة بشكل واضح. ويُمكن تقسيم النخبة الحاكمة والمسيطرة إلى الفئات التالية:

١ ـ النخبة العسكرية (الجيش)

إنَّ الجيش هو القوَّة الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية الجزائرية. إنَّما لا بُدَّ من التفريق بين الجيش الجزائري من حيث نشأته ومحتواه الإجتماعي ودوره في تنمية المجتمع وبين الجيوش الأُخرى المحترفة.

إنَّ الجيش الجزائري يتَّسم بمسحة ثورية لدوره في حرب التحرير. إضافة إلى دوره في إقرار الإستقرار في فترات كانت الفوضى فيها هي السمة المميَّزة لدرجة جعلت الحرب الأهلية محتملة نتيجة لصراع القوى السياسية. من جهة ثانية، لعب الجيش الجزائري دوراً بارزاً في عملية التنمية وبناء الإشتراكية وإرسائها، ولا يمكننا اعتبار هذا الدور تجاوزاً لاختصاصه، لأنَّ النصوص الدستورية (المادة ٨٢ من الدستور) نصَّت على ذلك. فلا يقتصر دور الجيش على المحافظة على الإستقلال وسيادة الدولة والدفاع عن وحدتها الإقليمية، بل يتعدَّى ذلك إلى الإنخراط بشكل مباشر في نشاطات خاصة

على صعيد التنمية الريفيّة والتعليم والبنية التحتية. كما أنَّ هذا الدور هو امتداد لطبيعة دور جندي جيش التحرير في فترة النضال المسلَّح، وقد نتج عن ذلك حصول الجيش على احترام وتقدير واضحين من القطاعات الشعبية.

من جهة ثانية، تأتي أهميَّة الجيش في الحياة السياسية نتيجة سيطرة شخصية عسكرية ـ الرئيس هواري بومدين ـ على السلطة، واعتمادها عليه في استمرار وجودها، ممَّا أسفر عن تسرّب أشخاص ذوي خلفيَّات عسكرية إلى مؤسَّسات الدولة، وخاصة إلى المواقع السياسية الأساسيّة، مثل مجلس الوزراء، والمجلس الوطني، والحزب، ورئاسة الجمهورية. مثالنا على ذلك وصول العقيد الشاذلي بن جديد في ما بعد إلى رئاسة الدولة.

٢ ـ النخبة المدنية

إنَّ تبرير شرعيّة استلام الجيش للسلطة يتمثَّل في الإنجازات التي يمكن تقديمها للغالبية الساحقة من الجماهير. لذلك، لا بُدَّ للجيش من الإستناد إلى فئات تمتلك قدرات فنِّية عالية قادرة على إدارة مرافق الدولة وتسيير مؤسَّساتها ذات الطابع الإقتصادي، وهذا ما دعا الجيش للإعتماد على الفئات التكنوقراطية والمجيء بها إلى مؤسَّسات الدولة لتكون أداة تخطيط، ولتنفيذ تنمية المجتمع. وقد بدأ دور هذه الفئات يتزايد بعد التركيز على عملية التصنيع الثقيل والسريع، واعتبار الدولة هي المستثمر الأساسي وصاحب العمل. وربَّما استطاعت هذه النخبة نظراً لأهميّة دورها في حياة المجتمع، خلافة النخبة العسكرية، فهي تملك قوّة التأثير على الساحة السياسية وعلى عملية اتخاذ القرار. وبالفعل كبرت هذه النخبة وتزايدت عن طريق جذبها لنخب من الدرجة الثانية والوُسطى، ونجحت في تكريس وضع إجتماعي جديد لها نظر للأوضاع المادية المتميّزة وللمزايا الاجتماعية التي تتمتَّع بها.

إضافة إلى ذلك، يمكن تصوُّر دور أكثر أهميّة لهذه النخبة بعد الإنتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، أي من الطابع العسكري للسلطة ـ وقد أملته بعض الإعتبارات ـ إلى الطابع المدني، حيث تكون هذه النخبة المدنية أكثر القوى فاعلية، نظراً لأهميَّة دورها في عملية التنمية المتمثّلة في

استخدام جهاز الدولة ومواردها لتحقيق تطوُّر جديد لأُسلوب الإنتاج القائم على رأسمال الدولة.

دور الحزب

تُعتبر بيروقراطية الحزب قوَّة ثالثة في إطار النخبة الحاكمة. ورغم الدور الذي قام به الحزب في حرب التحرير، وهو دور أساسي، إلاَّ أنَّه لم يستطع الإحتفاظ بأهميَّته بعد الإستقلال. والدليل هو ظهور الإنقسامات والصراع على السلطة حتى في إطار النخبة الحاكمة. فأصبح الحزب مجرَّد صوت للنظام، يعمل على تجنيد الدعم له في الحالات التي تستدعي ذلك. ورغم المحاولات المتكرِّرة لإعادة تنظيمه، لم يستطع القيام بدور فاعل، لأنَّ قوى بيروقراطية نفعية تسرَّبت إلى صفوفه وابتعدت به عن القاعدة الحزبية وعن الجماهير الشعبية. كما استطاعت هذه القوى فرض وصايتها على المنظَّمات الجماهيرية مثل اتحاد الشباب، العمَّال، المزارعين، المجاهدين، الطلاَّب، النساء، وبالتالي عطَّلت الأدوار في إطار المجتمع وجعلتها وسيلة لسيطرة الحزب على أعضائها.

إنَّما في الفترة التي سبقت وفاة الرئيس بومدين أُعيد تشكيل قيادة الحزب فأصبح يتمتَّع بقيادة ديناميكية تمثَّلت بالعقيد محمد صالح يحياوي. كما أُعيد انتخاب اللجان القياديّة في التنظيمات الشعبية تحضيراً لانعقاد المؤتمر الوطني للحزب. غير أنَّ هذه العملية لم تستكمل بسبب وفاة الرئيس بومدين؛ فقام المجلس الشعبي الوطني بدوره المنصوص عليه في الدستور والمتعلِّق بالنقل الشرعي للسلطة، حيث يتولَّى رئيس المجلس القيام بأعمال رئيس الجمهورية تطبيقاً لنص المادة ١١٧ من الدستور، إلى أن تمَّت الترتيبات لعقد مؤتمر الحزب وتسمية أمين عام له.

من هنا بدأ الصراع بين جماعات النخبة حول أيّ من أجنحتها سيسيطر على السلطة. وقد تجسَّد هذا الصراع بين قطبين أساسيَّين هما:

١ ـ النخبة ذات الميول الإشتراكية، يتزعَّمها منسِّق الحزب وبدعم صغار الضباط.

٢ ـ النخبة ذات الميول الليبرالية، ويمثّلها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وتدعمه قوى البورجوازية الصاعدة وكبار قادة الجيش.

لم يتمكّن مؤتمر الحزب من حسم الوضع لمصلحة أيّ من الطرفين بسبب طبيعة تكوينه الذي يضم أعداداً مهمّة من أعضاء الجهاز البيروقراطي المدني والجيش، ممّا أدّى إلى الإتفاق على حلّ وسط يتمثّل في عدم تسمية أيّ من ممثّلي الطرفين المتنازعين، لأمانة الحزب وتسمية أكبر الأعضاء سنّاً في مجلس قيادة الثورة. وتبيّن أنّ الشاذلي بن جديد هو صاحب الحظ باعتباره الأكبر سنّاً. كما أنّه من الناحية العمليّة يُعتبر ممثّلاً للموقف الوسط بين الفريقين.

الجزائر بعد الرئيس بومدين

بعد وفاة الرئيس الجزائري هواري بومدين في شهر كانون الأوّل (ديسمبر) سنة ١٩٧٨، استلم القيادة العقيد الشاذلي بن جديد، وذلك بعد انتخابه من قبل حزب جبهة التحرير الوطني في مطلع العام ١٩٧٩. وقبل الخوض في تفاصيل حكم العقيد الشاذلي بن جديد، لا بُدَّ من إعطاء فكرة عن الوضع الداخلي في الجزائر بعد وفاة الرئيس هواري بومدين. فقد انقطعت العلاقة الأبويَّة التي كانت تربط البيروقراطية بالجماهير الشعبية.

وكانت بيروقراطية الدولة تزعم أنَّها وحدها مصدر كلّ خير في البلاد، وهي وحدها صاحبة الحق في تنظيم كلّ شيء. لكن إدارتها العامة كانت إدارات عاطلة مصابة بالفساد وعاجزة عن النهوض بالدولة التي أصبحت عاجزة هي أيضاً، والمصلحون من أفراد النخبة الحاكمة لا يعترفون بالتقصير والإخفاق.

لقد أصبحت جبهة التحرير الوطني واجهة تخفي خلفها سلطة الدولة وتستر عوراتها، لأنَّ المؤسَّسات العامة المفترض فيها تمثيل المواطنين، كالبرلمان، والجمعيَّات القرويّة، والمقاطعيَّة، أصبحت مؤلَّفة بشكل أساسي من موظَّفي الدولة. أمَّا الشعب فقد أمسى غائباً عنها، ولا دخل له في الشأن السياسي.

في فجر الإستقلال، سيطرت الدولة على الغالبية الساحقة من كوادر جبهة التحرير الوطني، ولم تسمح لهذا الحزب بأن يلحق بها في يوم من الأيّام. والرئيس بن بلاً كان يخاف من إقدام خيضر على توجيه جبهة التحرير ضدّه. وبعد أن تخلَّص من معارضيه في تلك الأيّام رأى أنّه من الأفضل له إقامة علاقات مباشرة مع جماهير الشعب. فهو بحسب اعتقاده يعتبر أنَّ

الجماهير هي المصدر الوحيد للسلطة المستقلّة. وكما فعل بن بلاّ، فعل الرئيس بومدين، ولم يسمح لأيّ من حلفائه ببناء آلة حزبية، وبقي الإشراف الدقيق على السلوك الشعبي هو القاعدة.

ونعود إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي استهلّ عهده بإجراء تعديلات على الدستور خلال شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٧٩. وقد انحصرت هذه التعديلات ببعض الأمور الشكليّة، مثل مهام رئيس الوزراء وما شابه ذلك. باشر بعملية إعادة النظر في وضع قادة المعارضة المنفيّين، أو المعتقلين، أو الموضوعين في الإقامة الجبريّة. ومنهم أحمد بن بلاّ.

وخلال شهر نيسان عام ١٩٨٠ شهدت الجزائر حركات طلاّبية بربريّة عنوانها: «من أجل الثقافة واللغة البربريّتين». وقد أيّدت هذه التحرّكات لجان طلاّبية في الخارج وخاصة في فرنسا، حيث جرى تشكيل لجان طلاّبية لدعم هذه المطالب.

اتّهمت الجزائر قوى خارجيّة معادية لها بالوقوف وراء تحرّكات الطلاّب، الأمر الذي دفع الرئيس بن جديد للتصريح بما يلي: «إنَّ الإرث الثقافي الوطني ليس حكراً لمنطقة أو جماعة». بعد ذلك عقد مؤتمراً استثنائيّاً لحزب جبهة التحرير الوطني من تاريخ ١٥ حزيران (يونيو) وحتى تاريخ ١٩ منه عام ١٩٨٠، وأكّد فيه على أهميّة الميثاق الوطني وعلى أهميّة الإختيار الإشتراكي للبلاد، وعَيّنَ مجلساً سياسياً جديداً من سبعة أعضاء بدلاً من سبعة عشر عضواً. ثم أجرى تعديلات في الحكومة وفي عدد من المؤسّسات الرسميّة، بما في ذلك مؤسّسة الجيش.

وفي شهر أيار (مايو) سنة ١٩٨١ عادت الإضطرابات إلى الجامعات الجزائريّة، وجرح عدد لا بأس به من الطلاّب في صدامات مع السلطة واعتقل آخرون.

وفي شهر تموز (يوليو) من السنة نفسها، وخلال دورة اللجنة المركزيّة لجبهة التحرير الوطني، تَمّ فصل عدد من أعضاء المكتب السياسي، وكان من بينهم محمد صلاح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة.

وعلى هذا المنوال بدأت مرحلة الحكم بعد رحيل الرئيس هواري بومدين، فقويت شوكة سلطة الرئيس الشاذلي بن جديد. وتجدر الإشارة إلى أنَّ دورة اللجنة المركزيّة التي عُقدت كانت مخصَّصة في الأساس لبحث السياسة الثقافيَّة والتربويَّة في الجزائر، على أثر ما أفرزته الحركة الطلاَّبية. لذلك تجدَّدت الإشتباكات في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٢ في منطقة «عكنون»، وهي إحدى ضواحي العاصمة. وقام الطلاَّب المسلمون المتشدِّدون بمظاهرات صاخبة جعلت الحزب الحاكم في الجزائر يحذِّر التيَّارات الإسلامية الأُصولية والتيَّار اليساري، من مغبَّة ضرب الإستقرار في البلاد. وتوجَّه الرئيس بن جديد إلى فرنسا بتاريخ ١٧ كانون الأوَّل (ديسمبر) عام ١٩٨٢ ليقوم بزيارة رسميَّة هي الأولى من نوعها، أراد من ورائها تبديد بعض الإشكالات الطارئة على العلاقات بين فرنسا والجزائر.

المصالحة مع تونس

عقب هذا النشاط الرئاسي، وفي أواخر شهر آذار (مارس) سنة ١٩٨٣ تمَّت المصالحة بين الجزائر وتونس، ووقَّع البلدان «معاهدة أخوَّة ووئام»، أتبعاها بعد أيَّام قليلة بإعلان فتح الحدود بينهما. وكانت مقفلة على مدى سبع سنوات، يوم نشب الخلاف بينهما حول مسألة الصحراء الكبرى.

الفصل السادس

الحرب الأهلية

في العام ١٩٨٢ بدأت تنشط وتكبر الحركة الطلاّبية والحركات الأُصوليّة المترعرعة في كنف رجال الدّين الإسلامي المتشدِّدين. وقد حاول الرئيس الجزائري بن جديد جاهداً وقف هذه الموجة العارمة العاتية عبر الدعوة إلى مفاوضات وحوار مع قادة هذه الحركات، قاصداً من وراء ذلك وقف هذه الظاهرة الخطرة التي تهدِّد أمن الجزائر واستقرارها. لكنَّه لم يوفَّق ولم يتوصَّل إلى تفاهم مع أيّ من الجهتين. عندئذٍ اضطرَّت جبهة التحرير الوطني، وهي وجه الحزب الحاكم في الجزائر، للإعلان خلال شهر أيار (مايو) سنة ١٩٩٠ عن «خطوط حمر من غير المسموح تجاوزها».

ورداً على هذا الإعلان، صعَّد الطلاّب والأُصوليّون لهجتهم وراحت أعمال العنف تكبر وتتكاثر، وازدادت أعمال المجابهة بين السلطات الجزائريّة وبين مناوئيها، وتسبَّبت بشلّ قطاعات رئيسيّة وأساسيّة في البلاد، نتج عنها خسائر فادحة في الإقتصاد الذي بدا في حال شلل شبه تام.

وزادت الأوضاع سوءاً بعد صدور أمر من السلطات الجزائريّة بإخلاء الساحات العامة في الجزائر، حيث كانت تتجمَّع أفواج الطلاّب المسلمين ورجال الدّين الأُصوليّين للتظاهر والإعتصام. ومن أهم المظاهرات التي شهدتها الجزائر كانت تظاهرة نيسان (أبريل) عام ١٩٩٠ وفيها استولت جبهة الإنقاذ الإسلاميّة على المدينة ومعها مئات آلاف من المتظاهرين المؤيِّدين لها.

بعد إعلان نتائج الدورة الأولى من الإنتخابات التشريعيّة بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٩١ وحصول الجبهة على ١٨٨ مقعداً من أصل ٤٣٠ مقعداً. لم يمضِ وقت طويل حتى أعلن الشاذلي بن جديد إستقالته تحت ضغط من الجيش الجزائري بتاريخ ١٩٩٢/١/١١، وقد جاء في الرسالة التي وجّهها



آثار انفجار أصولي في الجزائر

إلى المجلس الدستوري المكلّف إعلان شغور سدّة الرئاسة ما يلي: «إنّه لا يهرب من المسؤوليّة لكنّه اختار سبيل المصلحة العُليا للأُمّة».

عمليّاً، كان الرئيس بن جديد ـ وقد أُعيد انتخابه في شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٨ ـ قد بدأ بتطبيق إصلاحات سياسيّة أدّت في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ إلى تبنّي دستور جديد يكرّس تعدّد الأحزاب.

في الواقع، لا أحد يعرف بالضبط ما هي الدوافع التي دفعت الرئيس بن جديد لتقديم استقالته من الحكم. هل صحيح أنَّ الجيش قد ضغط عليه فعلاً، أم أنَّ هناك أسباب أُخرى نجهلها جميعاً؟

كان الرئيس بن جديد، وقبل استقالته بأُسبوع، قد شهد حلّ المجلس الشعبي الوطني بناء لأحكام الدستور. وبعد الإستقالة تولّى منصب الرئيس بالوكالة رئيس المجلس الدستوري عبد الملك بن جيليس. وعندما انتهت المهلة القانونيّة التي نصَّ عليها الدستور انتخب السيّد محمد بوضياف رئيساً للمجلس الأعلى.

تكاثرت الصدامات بين قوى الأمن وبين الجماعات الإسلامية، ممَّا دفع اللجنة العُليا للدولة لإعلان حالة الطوارىء لسنة واحدة. فهل نجح النظام بقيادة بوضياف في تثبيت الأمن واستقرار الأوضاع في البلاد؟ إنَّ الأمر كان متوقفاً على نتائج السياسة الإقتصادية وعلى نسبة الـ٥٠٪ من الناخبين الذين لم يقترعوا في الدورة الأولى من الإنتخابات التشريعيّة التي جرت في ٢٦/١٢/١٩٩١.

كما أنَّه كان أمام المجلس الأعلى للدولة مواجهة أزمة عميقة متمثّلة بمجتمع متعدِّد الإتجاهات ومختلف العقائد. فهناك محدثون يجدون مثلهم العُليا في الفكر العلماني الأوروبي. وهناك إسلاميّون أصوليّون يبحثون في الرجوع إلى الإسلام لاستخلاص شرائع للمجتمع الحديث، كانت معتمدة وصالحة ومفيدة لمجتمعات القرون الأولى للهجرة النبويّة الشريفة. وهناك قبائليّون متمسّكون بثقافتهم البربرية العريقة والعتيقة والتي تخطّاها الزمن. أضف إلى كلّ هذه التناقضات الديموغرافية الرهيبة أنّ الإحصاءات العلميّة تشير إلى أنَّ عدد الجزائريِّين كان سيصبح ثلاثة وثلاثين مليوناً في غضون سنوات قلائل. وقد يصبح عدد العاطلين عن العمل مليوني عامل، وسيزداد عددهم بمعدَّل ٢٠٠ ألف كلّ سنة.

تبقى قضية الديون وقدرها ٢٥ مليار دولار، مع خدمة سنويّة قدرها ٩ مليارات.

إنَّ المعارضة الجزائرية، وبصورة خاصة جبهة الإنقاذ الإسلامية، لا زالت تهزّ كيان الحكومة، وإنَّ عدد الضحايا في الجزائر بين الأطراف المتنازعة على السلطة قد أصبح كبيراً. فهل يجد الرئيس بوضياف حلاً للمشكلة الجزائريّة قبل أن تصبح قضية عربية وربَّما دولية؟

إغتيال بوضياف

إنَّ سوء حظّ الشعب الجزائري المغلوب على أمره، رافقه منذ فجر التاريخ ولا زال يرافقه. لم تطل ولاية الرئيس «محمد بوضياف» للبلاد أكثر من ستة أشهر، لأنَّ يداً أثيمة ومؤامرة دنيئة كانت قد دُبِّرت ضدَّه وجرى اغتياله في نهاية شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٩٢ على يد مسلّح يرتدي بزَّة وحدات التدخُّل كان واقفاً خلفه على المنبر لجهة اليسار. فأقدم على إفراغ رصاص رشاشه الحربي في ظهر الرئيس وأرداه قتيلاً على الفور. كان هذا اليوم التعيس عيد الجزائر الوطني في الذكرى الثلاثين للإستقلال.

بعد مصرع الرئيس بوضياف، هرب المعتدي المجرم ولجأ إلى أحد الأبنية القريبة من موقع الجريمة النكراء، فلحق به رجال الشرطة وطوّقوا البناء وألقوا القبض عليه. وتبيَّن لهم أنَّه يُدعى «مبارك بومعرافي» ويُعرف بين رفاقه باسم «ياسين»، وهو عنصر في الوحدة المعزَّزة والخاصة بحراسة الرئيس بوضياف، وقد كان مكلَّفاً بحراسة الرئيس يوم اغتياله. هذا بعض ما تناقلته وسائل الإعلام حول اغتيال الرئيس بوضياف. لكنَّ الوصف الدقيق والقريب إلى الحقيقة ورد في جريدة «الديار» اللبنانية الصادرة بعد يوم من عملية الإغتيال، وجاء فيها:

هل تكون الجزائر مقبلة على حمّام دم؟ هذا هو السؤال المطروح مع ما يحمل من احتمالات وأبعاد، في أعقاب اغتيال رئيس مجلس الدولة محمد بوضياف. فالنتيجة المباشرة لعملية الإغتيال هي أنَّ الجيش الجزائري أصبح في مواجهة مباشرة مع الإسلاميِّين من دون ضابط سياسي. وعاد مطروحاً موضوع الإستحقاق الرئاسي البديل من بوضياف، علماً أنَّ الجو السائد بين الجانبين بقي مشحوناً إلى الحدود القصوى طوال فترة حكم بوضياف في ظل الحوادث المتنقّلة والإعتقالات والمداهمات والمحاكمات، وكان آخرها محاكمة قادة «جبهة الإنقاذ» التي جرى تأجيلها. عملية الإغتيال تمَّت في الواحدة و٣٥ دقيقة بتوقيت بيروت أثناء تدشين مركز ثقافي في بلدة «عنابة» وشبّهها بعض الأوساط إلى حدّ كبير بعملية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في العام ١٩٨١، علماً أنَّ اغتيال بوضياف هو الإغتيال الأوّل لرئيس

عربي منذ ذلك التاريخ. وفي التفاصيل أنَّ قنبلة يدوية انفجرت على مقربة من المنبر الذي كان يلقي فيه بوضياف كلمته، وأُتبعت بقنبلة ثانية أُلقيت تحت كرسي الرئيس الجزائري، ووسط حال الإرتباك الشامل، ظهر مسلّح يرتدي بزّة وحدات التدخّل وأطلق النار على بوضياف من الخلف فأصيب في الرأس والظهر وسقط على الفور. وتدخّلت عناصر أمن الرئاسة على الأثر لاعتقال المسلّح. وذُكر رسمياً في بداية الأمر أنّه قُتل. إلاّ أنَّ التلفزيون الجزائري بثّ لاحقاً في نشرته صوراً للاغتيال وبداية الخطاب الذي كان يلقيه الرئيس بوضياف قبل أن يُقتل برشقات الرصاص التي أُطلقت عليه من الخلف. وأظهرت الصور الرئيس بوضياف جالساً على مقعد وراء منصّة أُقيمت في ساحة دار الثقافة في «عنابة» وكان يتحدّث عن التجمّع الوطني الذي كان ينوي إنشاءه قبل نهاية الصيف لدعم عمل المجلس الأعلى للدولة في الجزائر. وكانت صور الإغتيال التي بثّها التلفزيون من نوع رديء. وأجبر أوّل انفجار الرئيس بوضياف على وقف خطابه والنظر إلى الجهّة الشمالية مصدر صوت الإنفجار، ثمّ سُمعت رشقات قبل أن يتوقّف الصوت. وبثّ التلفزيون بعد ذلك صوراً للحاضرين الذين تملّكهم الذعر، وصور المقاعد الفارغة، ثم ظهرت جثّة الرئيس بوضياف ممدّدة على نقّالة غطّاها الحرس بعلم انتزعوه من المنصّة. وبعد ذلك سُمعت رشقات مصدرها كواليس القاعة... وقد أُصيب خلال العملية ٤١ شخصاً بجروح وفق آخر حصيلة قدّمها مستشفى ابن رشد ليلاً، بينهم ١٩ شخصاً غادروا المستشفى، وبين هؤلاء وزير الصناعة والمناجم عبد النور كرمان الذي أُصيب بالرصاص، ووالي «عنابة» الذي أُصيب بشظايا قنبلة يدوية وفقاً للمصدر ذاته. وبين الجرحى أيضاً عدد من المسؤولين والصحافيّين...».

ردود الفعل على الاغتيال

لقي اغتيال بوضياف استنكاراً واسعاً على الصعيدين العربي والدولي. ودعت واشنطن جميع الأطراف للعمل على تجنّب إراقة الدماء.

وأصدرت وزارة الخارجية الفرنسيّة بياناً أكّدت فيه أنَّ فرنسا «إنطلاقاً من اقتناعها بأنَّ العنف لن يحل أيّاً من المشاكل التي تواجهها الجزائر، تؤكّد

تضامنها مع الشعب الجزائري في هذه الساعات الحرجة، ووقوفها إلى جانبه في متابعة الإصلاحات التي بدأها». وفرنسا التي استقبلت بذهول نبأ الإغتيال، تُعرب أيضاً عن «عميق تعاطفها مع عائلة الرئيس بوضياف وكذلك مع عائلات جميع ضحايا الإعتداء».

ودعت ألمانيا إلى «تجنُّب تفاقم العنف السياسي»، وأعلنت إدانتها «للإغتيال الخسيس». وصدرت إدانتان أيضاً عن بريطانيا وكوبا.

وعبَّر الملك المغربي الحسن الثاني عن قلقه البالغ، فيما أعلن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي تضامنه «في مواجهة الإرهاب والتطرُّف». وأعرب الملك السعودي فهد عن «حزنه ومؤاساته».

في المقابل عبَّرت محكمة «الإخوان المسلمين» في مصر عن ارتياحها إزاء عملية الإغتيال مُعتبرة أنَّها تحقيق لإرادة الشعوب. وصرَّح ممثِّل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في عمان أنَّ اغتيال بوضياف كان متوقَّعاً طالما أنَّه بدأ حكمه بالقبضة الحديدية وباضطهاد الشعب الجزائري. وأعرب إبراهيم غوشه عن أمله في أن يتسلَّم مقاليد الحكم الآن عقلاء الشعب الجزائري ويوقفوا عمليَّات النزاع والصراع التي تؤدِّي إلى حرب أهليّة، وأكَّد أنَّ ذلك لا يتم إلاَّ بالعودة إلى خيار الديموقراطية واستكمال الإنتخابات التي توقَّفت في كانون الأوَّل (ديسمبر) ١٩٩١.

وقال زياد أبو غنيمة، المسؤول عن جماعة «الإخوان المسلمين»، إنَّ موت بوضياف كإنسان بهذا الشكل الدموي لا يبهجنا، لكنَّنا سُررنا بغيابه عن مسرح السياسة الجزائرية. وأشار إلى أنَّ لكلّ فعل ردّ فعل، ومحاولة إلغاء إرادة الشعب قوبلت بعمليّة رفض كانت نتيجتها هذه الحادثة.

بعد مصرع الرئيس محمد بوضياف قرَّر المجلس الأعلى للدولة تسمية العقيد علي كافي رئيساً له، يعاونه في رئاسة الحكومة السيد بلعيد عبد السلام الذي كان سبق له وطرح أفكاراً إقتصاديّة في المناسبات العامة لحلّ المشكلة، أُعتبرت في حينه أفكاراً مغرية، لأنَّها تناولت إلغاء اتفاقيَّة صندوق النقد الدولي، والتراجُع عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري، واعتماد اقتصاد

الحرب، والإكتفاء بأربع مليارات دولار للإنفاق، ومراقبة الأسعار، واستيعاب التيّارات السياسيّة المهمّة.

وفي تلك الفترة من تاريخ الجزائر، كانت مسألة المصالحة الوطنيّة تشكّل حجر الزاوية في تهدئة الأوضاع بعد اغتيال بوضياف. وكان المطلوب أن تتصالح السلطة مع معارضيها ومع جبهة الإنقاذ الإسلاميّة. لكن الجبهة الإسلاميّة أخطأت عند إعلانها على لسان زعيمها عباس مدني أنّها لن تستمر في الخيار الديموقراطي إذا أمسكت بالسلطة في الجزائر. وقد أحدث هذا الإعلان ردّة فعل في أوساط السلطة الجزائريَّة وصرَّح أحد كبار المسؤولين قائلاً: «لن أسمح للإسلاميّين أن يمرُّوا على جثّتي». كما أنَّ ردَّة الفعل السلبيّة حصلت في أوساط المعارضين الإسلاميّين الآخرين وفي أوساط السياسيّين الليبراليّين، واعتبروا أنَّ جبهة الإنقاذ الإسلاميّة تستعد للعودة بالجزائر إلى حكم الحزب الواحد وسيكون حكماً ديكتاتورياً بلا شك. لذلك أقاموا تحالفاً سريعاً مع السلطة الجزائريّة للحؤول دون ذلك. ولجأت عندها السلطات الجزائريّة إلى زجّ قادة الجبهة الإسلاميّة في السجون ومحاكمتهم أمام المحاكم المختصّة، وإبطال دورهم السياسي على الساحة الجزائريّة.

عندئذٍ تحرّك المعارضون معتبرين أنَّ ضغوط السلطة على الإسلاميّين قد تؤدّي إلى عودتهم باتجاه الخط الديموقراطي والتسليم بالتعدّدية الديموقراطية والقبول بالمرحلة الإنتقاليّة بقيادة المجلس الأعلى للدولة برئاسته الجديدة، والخضوع لمرحلة هدوء تمكّن جميع الأطراف من إعادة النظر بنتائج الإنتخابات المُلغاة وَتُعِدّ لقيام وضع جديد وانتخابات جديدة. وعلى أمل تحقيق هذه الأفكار، دعت المعارضة إلى الحوار والمصالحة الوطنية والتغلُّب على الأزمة المتفاقمة. لكن الإسلاميّين المتشدِّدين (جبهة الإنقاذ الإسلامية)، ورغم وجود غالبيّة قادتهم في السجون، رفضوا أيّة وساطة وتمسّكوا بشروطهم كاملة وطالبوا السلطات الجزائريّة بإخراج قادتهم من السجن وإلاّ فالحرب الإسلاميّة ستندلع في جميع أنحاء الجزائر.

العقيد علي كافي

كان الجزائريُّون ينادونه على سبيل التحبُّب «سي علي»، وكان أحد العقداء العشرة المجاهدين الذين كانت تربطهم بالرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين رابطة الرفاق. وقد اعتبر كثيرون في الجزائر أنَّ هذا التغيير في القيادة ربَّما يكون المحاولة الأخيرة لإنعاش النظام الجزائري، وبعث حياة جديدة في هيكليّته. لكن رغم جهود العقيد علي كافي المضنية، استمرَّت المواجهات اليومية بين رجال الشرطة وبين الإسلاميِّين المتشدِّدين في «جبهة الإنقاذ». وكان يوم الجمعة من كلّ اسبوع، بصورة خاصة، هو يوم الصدام الطويل المحزن بين الطرفين المتنازعين على السلطة. وكان أئمّة المساجد والمدرّسون والموظّفون أبطال هذه الصدامات في غالب الأحيان. لذلك راح العنف يزداد يوماً بعد يوم ويطال القتل والذبح رجال الأمن والأجانب والجزائريِّين الأبرياء على حدّ سواء، دون تمييز بين الرجال والنساء ولا بين الأطفال والعجزة، وقد طالت جرائم العنف الأصولي الأجنّة في أرحام الأمهات.

أمام موجة العنف هذه، أعلن الرئيس الجزائري العقيد علي كافي أنَّ الشعب الجزائري قادر على تجاوز أزمة اغتيال الرئيس بوضياف، ووصف اغتياله بأنَّه مخطَّط رهيب هدفه زعزعة الإستقرار في البلاد ونشر الفوضى لأنَّه يعتمد على العنف والإرهاب. وأكّد أنَّه لن يتردَّد في بذل كلّ الجهود لصيانة وحدة الأمّة الجزائريّة.

وعلى صعيد آخر، استعان رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام بعدد من التقنيِّين والأوفياء، وشكَّل حكومته كالآتي:

بلعيد عبد السلام، رئيساً للحكومة ووزيراً للإقتصاد.

اللواء خالد نزار، وزيراً للدفاع الوطني.

الأخضر الإبراهيمي، وزيراً للخارجية.

مسعود آيت شعلال، وزيراً مستشاراً لدى رئيس الحكومة.

عبد المجيد ماحي باهي، وزيراً للعدل.

محمد حردي، وزيراً للداخلية والجماعات المحليّة.
أحمد جبار، وزيراً للتربية.
عبد النور كرمان، وزيراً للصناعة والمناجم.
محمد لياس مسلي، وزيراً للفلاحة.
الساسي العموري، وزيراً للشؤون الدينيّة.
فاروق طبّال، وزيراً للسكن.
محمد الصغير بابيس، وزيراً للصحّة والسكّان.
جلول بغلي، وزيراً للتكوين المهني.
عبد الوهاب بكلي، وزيراً للسياحة والصناعات التقليديّة.
حمراوي حبيب شوقي، وزيراً للثقافة والإتصال.
عبد القادر خمري، وزيراً للشبيبة والرياضة.
الطاهر علان، وزيراً للبريد والمواصلات.
مخطار محرزي، وزيراً للنقل.
حسن مفتي، وزيراً للطاقة.
مقداد سيفي، وزيراً للتجهيز.
أحمد بن بيتور، وزيراً منتدباً للخزينة.
الطاهر حمدي، وزيراً منتدباً للتجارة.
علي ابراهيتي، وزيراً منتدباً للميزانيّة.
محمد طلبة، وزيراً منتدباً لدى وزير الداخلية، مكلّفاً الأمن العمومي، مديراً عاماً للأمن العمومي.
كمال العلمي، أميناً عاماً للحكومة.

محاكمة قادة جبهة الإنقاذ الإسلاميّة

لأوّل مرّة في تاريخ الجزائر المستقلّة تحصل مثل هذه المحاكمة، ويحضر كبار المسؤولين الجزائريِّين أمام المحكمة بصفة شهود، رؤساء الحكومة مولود حمروش، أحمد غزالي، والوزير محمدي والأمين العام لجبهة التحرير عبد الحميد مهدي.

انعقدت المحكمة العسكريَّة برئاسة الرائد بوخاري في تمام الساعة الحادية عشرة من مساء يوم الأحد في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٩٢. بعد افتتاح الجلسة تبيَّن أنَّ المتّهمين لم يحضروا. جرت مداولات حول الأمر وأعلنت المحكمة قرارها القاضي باستمرار المحاكمة استناداً إلى عدم وجود عذر قانوني يبرِّر غياب الدفاع والمتَّهمين، الذين تمسَّكوا بعدم الحضور عارضين عدَّة شروط منها احترام المادة ١٣١ من قانون الإجراءات الجزائيَّة. وبين الشيوخ المسجونين كان الشيخ عبد القادر حشاني، وبين الطلقاء الشيخ عيساني، وبين المنشقِّين الشيخ مراني وزبده وسحنوني.

وبحسب قرار الإحالة يتبيَّن أنَّ التهم الموجّهة إلى الشيوخ السبعة في جبهة الإنقاذ هي: إشتراك الشيوخ السبعة في إدارة وتنظيم حركة تمرُّد وبالمساس بالإقتصاد الوطني. أمّا الشيخ عباس مدني ومعه الشيخ علي بن حاج فكانا متّهمين بتنظيم حركة تمرّد وحيازة وتوزيع منشورات وأوراق للدعاية من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية والإعتداء والمؤامرة ضد سلطة الدولة، والإخلال بأمن الدولة بواسطة القتل والتخريب والمساس بالإقتصاد الوطني. وبالنسبة للشيخ علي بن حاج أُضيفت تهمة خطف وحجز وتعذيب جسدي لبعض الأشخاص.

وينفرد الشيخ «كمازي» بالإضافة إلى التهمة المشتركة للشيوخ بتهمة استعمال متعمَّد لوسائل وأموال جماعة محليَّة. وقد شرح القرار المذكور مراحل ووقائع الإضراب السياسي الذي جرى بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ونتج عنه سقوط ٨٤ قتيلاً وإصابة ١٩٦ شخصاً بجروح خطيرة و٢٨٥ شخصاً بجروح طفيفة، بالإضافة إلى ذكر الخسائر المادية. وأشار القرار إلى الأدلة التي تثبت تورُّط الشيوخ. ومنها البيانات والتعليمات والخطب والشعارات التي رفعت

والهتافات التي ردَّدت أثناء الإضراب مثل: «لا ميثاق، لا دستور، قال الله قال الرسول» و«لا عمل لا دراسة حتى تسقط الرئاسة»، وغير ذلك من التهم التي تدين المتّهمين.

وطالت جلسات هذه المحاكمة وبلغت أيّاماً أربعة، وقد فوجىء الجزائريّون بإصدار الحكم الذي قضى بالسجن على المتّهمين، لأنّهم كانوا ينتظرون أن تصدر المحكمة العسكريّة حكماً بالإعدام، لكنَّها تجنَّبت ذلك تخوّفاً من ردَّة فعل عنيفة تتعرَّض لها السلطة في الداخل كما في الخارج. وفتحت الباب أمام مناورات سياسية لا تزال قائمة حتى اليوم، وأفسحت المجال لإعادة فتح حوار بين السلطة ومعارضيها، وخاصة جماعة الجبهة الإسلامية.

عمَّت الإشاعات الجزائر حول معرفة من خطَّط لاغتيال بوضياف، ووصلت الإتّهامات إلى شخص الرئيس المستقيل الشاذلي بن جديد. وقد قيل إنّه قد وضع تحت الإقامة الجبريّة وغير ذلك من أخبار وهميّة وملفّقة. كما جرت إشاعات اخرى اتهمت حزب «فرنسا» بالإغتيال بسبب صفقة غاز مع اسبانيا وايطاليا.

مواقف الرئيس محمد بوضياف

لم يكن الرئيس بوضياف مستعدّاً للتفاوض خارج إطار التجمّع الوطني لأنّه كان يعتقد أنَّ كلّ حوار خارج هذا التجمّع هو مساومة على السلطة، وبما أنّه لم يكن مستعداً للتخلّي عن السلطة قبل تنظيم انتخابات رئاسية في البلاد، فلا حوار اذاً في هذا الشأن. وكان يقول: «إنَّ الشعب الجزائري لن يكون شعباً كريماً وحرّاً وشريفاً، اذا رأى المنكر أمامه ولم يحرّك ساكناً». ومثاله على ذلك أنَّ الأبرياء يقتلون في الجزائر كلّ يوم أمام الناس ولا أحد يعترض. وحول موقفه من التعريب، قال الرئيس بوضياف: «سنعيد دراسة سياسة التعريب والمنظومة التربويّة ونعطيها أهميّة أكثر. وليس عيباً أن يتكلَّم الجزائري باللغة الفرنسيّة أو لغة أُخرى، المطلوب أن نكون وطنيِّين صالحين فقط». وقد أشار إلى أنَّ عقدة اللغة موجودة في الجزائر فقط. ورأى أنَّ

الإنتخابات هي التي ستفصل بين السلطة والمعارضة. وأضاف أنَّه قرَّر القيام بزيارات للولايات للقاء المواطنين وتوضيح برنامجه السياسي.

لقد قيل في الجزائر إنَّ الزيارات التي قرّرها بوضياف للولايات من عين توموشنت إلى وهران وعنابة وسكيكيدة كانت الطريق المؤدّية إلى موته. لكن الموت حدث في «عنابه» المدينة المسالمة التي لم تشهد أيّة أعمال عنف كغيرها من الولايات الجزائريَّة.

من هو علي كافي

إنَّه رجل القوميّة العربيّة والدعوة إلى الإعتماد على الذات ورفيق الرئيس الراحل بومدين، وأحد العقداء العشرة المجاهدين. شغل مركز أوّل سفير جزائري في لبنان في الستينات، وكان من أبرز الجزائريِّين، أصدقاء الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر. كان قائداً للولاية الثانية خلفاً «لسي الأخضر بن طوبال» وقد طبَّق أُسلوب حرب العصابات في هذه الولاية ضد جيوش الإحتلال الفرنسي.

وحقَّقت عمليَّاته انتصاراً كبيراً أجبر الفرنسيِّين على تأسيس مدرسة مناهضة لحرب العصابات في منطقة «جندارك سكيكده»، وأسندوا مسؤوليَّتها إلى العقيد الفرنسي «بيجار». وفي تونس، وأثناء دراسة وضعيَّة الثورة الجزائريَّة، تقدَّم بخطَّة عملية لتخريب «خط موريس».

إنَّ العقيد علي كافي، الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للدولة بعد اغتيال الرئيس بوضياف، شغل سابقاً منصب أمين منظمة المجاهدين الجزائريِّين في حرب التحرير ضد الإستعمار الفرنسي، وهو الأكثر تمسّكاً بعروبة الجزائر. لذلك اعتبر ترؤّسه للسلطة صدمة «لحزب فرنسا» المُسيطر على جزء كبير من السلطة في الجزائر، وصدمة أُخرى للتيَّار الإسلامي المتشدِّد والمتصاعد في الجزائر. عند استلامه رئاسة المجلس الأعلى للدولة فتح النار على المرحلة السابقة للحكم، خاصة حكم الشاذلي بن جديد واتّهمها بإيصال البلاد إلى هذا الدرك. ومن أقواله المأثورة: «نحن أبناء حزب الشعب الجزائري الذي حارب وناضل من أجل هذه الجبهة. . . إنَّ

المناضل الحقيقي عليه أن ينزل إلى الميدان ولا يتصارع من أجل الفيلا والسيارة الفخمة».

من هو بلعيد عبد السلام رئيس الحكومة

إنَّه أستاذ أحمد غزالي، وقد جاء إلى الحكم يصحِّح أخطاءه. يختزن أفكاراً إقتصاديَّة لحلّ مشكلة الجزائر حلاً شاملاً. إنَّه من جماعة الحركة الوطنيَّة وقد انخرط في صفوفها يوم كان له من العمر ١٧ سنة، وهو مع الرئيس علي كافي من جهة الشرق الجزائري، ومثله صاحب انتماء عربي إسلامي، كما أنَّهما متقاربان في السنّ حين تسلّما السلطة.

الأمين زروال رئيساً

قبل انتهاء ولاية المجلس الأعلى للدولة بثلاثة أيَّام طُرح إسم اللواء المتقاعد الأمين زروال رئيساً للجزائر. وأعلن رئيس ندوة الوفاق الوطني أنَّ الأمين زروال هو الوحيد الذي اقترحته الندوة لهذا المنصب، وجرى إعلان الترشيح بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٤. وفي نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ أقسم الأمين زروال اليمين بصفته رئيساً للجمهورية الجزائريَّة، وأعاد تكليف «رضا مالك» برئاسة مجلس الوزراء.

أُقيمت مراسم التنصيب في مقرّ رئاسة الجمهورية في حيّ المرادية الواقع على مرتفعات الجزائر العاصمة. ووجّهت دعوات رسميَّة للحضور إلى الشخصيات المدنيَّة والعسكريَّة في البلاد. وسيتمتَّع الرئيس زروال بالصلاحيَّات الواسعة نفسها التي تمتَّع بها أسلافه لينهج سياسة صارمة حيال المجموعة الإسلاميَّة المسلّحة وليواصل الحوار مع القوى السياسيَّة، وليعمل على إنعاش الإقتصاد الجزائري، وإعادة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لتخفيف أعباء الديون الخارجيَّة. وَعُلِمَ أنَّ السلطة الجزائريَّة الجديدة اتّخذت خيارين: الأوَّل، مواصلة مطاردة المجموعات المسلّحة. والثاني، توسيع الحوار السياسي ليشمل الإسلاميِّين. وقد دعا الأمين زروال في كلمة ألقاها في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ إلى تسوية سياسيَّة للأزمة الناجمة عن استقالة بن جديد وإلغاء الإنتخابات العامة التي أُجريت في كانون الأوَّل (ديسمبر) عام ١٩٩١ وفازت في دورتها الأولى الجبهة الإسلاميَّة للإنقاذ المنحلَّة. وقال إنَّه من الواجب التخلّي نهائيّاً عن العنف في ممارسة العمل السياسي، وليلزم الجيش مواصلة مطاردة المجموعات الإسلاميَّة المسلَّحة التي أسفرت مواجهاتها مع السلطة على مدى سنتين عن أكثر من ثلاثة آلاف قتيل.

وفي رأي بعض الدبلوماسيِّين، أنَّ أكبر مهمَّة للرئيس الجديد الأمين زروال هي إيجاد طريقة لإنهاء أعمال العنف في البلاد، سواء كان ذلك بشنّ حملة عسكريَّة أكثر صرامة أو بالتوصُّل إلى تسوية عبر التفاوض مع الإسلاميّين الأصوليّين. ذلك لأنَّ تولّيه منصب رئاسة الجمهوريَّة عزَّز سلطته كثيراً كونه سيحكم وحده وليس في إطار لجنة، ولأنَّه احتفظ أيضاً بمنصب وزير الدفاع، ممّا يكرّس نهاية الدور السياسي لوزير الدفاع السابق اللواء خالد نزار الذي كان يُعدّ «الرجل القوي» في البلاد والذي كان قد اعتذر مراراً عن استجابة الدعوات المتكرِّرة التي وجّهها إليه أحد كبار الضبَّاط في قيادة الجيش العُليا ليترشَّح للرئاسة، لأنَّه كان قد تعهَّد علناً مع الأعضاء الأربعة الآخرين في المجلس الأعلى للدولة بترك الحكم عند انتهاء ولاية المجلس.

وفي خطوة أُعتبرت ضروريَّة لإنجاح الحوار المُرتقب الذي دعا إليه الرئيس زروال، وقَّع على وثيقة العفو عن أبرز قياديّي الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وبموجب قرار العفو أُطلق سراح علي جدي رئيس الدائرة السياسيَّة في جبهة الإنقاذ. كما أُطلق سراح عبد القادر بوخسخم، ونُقل الدكتور عبَّاس مدني والشيخ علي بلحاج من سجن البليدة العسكري إلى ڤيلا خاصة تقع في منطقة الدويرة وتبعد ١٦ كلم غرب الجزائر. لقد أكَّد الرئيس زروال الذي خلف العقيد علي كافي في رئاسة الدولة في أوَّل خطاب له أنَّ الحلّ الأمني انتهى إلى طريق مسدود وطلب من الجميع العودة إلى العمل السياسي. ورغم كلّ ذلك دعت جبهة الإنقاذ في الأوَّل من آذار (مارس) ١٩٩٤ إلى مواصلة الجهاد ضد السلطة واصفة تعيين الأمين زروال رئيساً للجزائر في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ بأنَّه «إنقلاب ثانٍ». ورغم ذلك فقد أكَّدت حركة المجتمع الإسلامي التي التقت الأمين زروال، وأكَّد هو نفسه في بداية آذار (مارس) ١٩٩٤ العزم على إقامة حوار جدّي دون استبعاد أيّ طرف ومن دون أيّ ضغوط. والتزم الجيش باحترام القرارات الصادرة عن السلطة السياسيَّة وضمان نجاح الحوار.

وكان من أهم أهداف الحوار الذي باشره الرئيس زروال، تأليف مجلس وطني انتقالي مؤلّف من ٢٠٠ عضو يمثّلون كلّ الأحزاب والمنظّمات والنقابات، وسيمثّل «الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ» ٤٠ عضواً في هذه الهيئة التي سوف تتمتّع بصلاحيّات اشتراعيّة على أن تؤلّف قبل نهاية نيسان (أبريل).

تكريساً لسلطة ونفوذ الرئيس زروال داخل الجيش أجرى تغييرات واسعة في قيادات المؤسّسات العسكريّة تناولت القوّات البريّة والجويّة وقوى الأمن. وكان العديد من القادة الجدد من الضبّاط الذين التحقوا بالجيش بعد الإستقلال عام ١٩٦٢. ومن الأسماء التي جرى تبديلها نذكر: اللواء صلاح قايد الذي عُيِّنَ قائداً لسلاح البرّ خلفاً للواء خليفة رحيم، وقد خلفه في قيادة المنطقة العسكريّة الثانية اللواء محمد بكوش. وعُيِّنَ اللواء أحمد بو ستيلا قائداً عاماً للدرك خلفاً للواء عبّاس غزيل، واللواء سعيد باي قائداً للمنطقة العسكريّة الأولى (البليدة). وقد أمل الرئيس زروال في أن تساعده هذه التغييرات على تحصين سياسة الإنفتاح على القوى السياسيّة الجزائريّة بكافة فصائلها بمن فيها القوى الأصوليّة وجبهة الإنقاذ، وكلّ مبتغاه كان تجنُّب الجزائر مخاطر استمرار المواجهة العسكريّة بين السلطة وبين الحركات الأصوليّة. وقد تجدّدت أخيراً بعد هدوء نسبي ساد البلاد، منذ انتخابه رئيساً في نيسان (أبريل) الماضي.

وكان تخوُّف الرئيس زروال من تجدّد موجة العنف في محلّه، لا سيّما بعدما تعرَّض سبعة بحّارة إيطاليِّين للذبح داخل سفينتهم في الجزائر. ومع ذلك لم يفقد الأمل من وضع حدّ للإقتتال ولأعمال العنف، لا سيّما بعد الرسالة التي وجّهها له عبّاس مدني بتاريخ ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٩٤ وفيها يظهر تصميم قادة الجبهة على العمل من أجل وقف حمّام الدم والمساعدة بالطرق السلميّة للتوصُّل إلى حلّ نهائي للأزمة التي تمرّ بها البلاد.

وقد لاقت عمليّة الإفراج عن ثلاثة من قادة جبهة الإنقاذ الإسلاميّة ووضع مدني وبلحاج في الإقامة الجبريّة، ارتياحاً لدى الهيئة التنفيذيّة للجبهة في الخارج. وقال متحدّث باسمها: «نحن سعداء جداً لهذه التدابير، إنّها خطوة إيجابيّة جداً، لكن ذلك لا يكفي إذ ينبغي الآن أن يتمكّن قادتنا من أن

يجتمعوا بكلّ حرّية بجميع كوادر الحركة ومسؤوليها من أجل وضع برنامج عمل للحوار السياسي».

إنَّ تعيين اللواء المتقاعد الأمين زروال، الذي شغل منصب وزير الدفاع، رئيساً للدولة في الجزائر بعد فشل ندوة الوفاق الوطني في اختيار رئيس من صفوف المدنيِّين، ربَّما يكون المرحلة الأخيرة من الصراع على السلطة بين الجيش وبين الإسلاميِّين الأُصوليِّين، هذا إذا استثنينا بروز «الحساسيَّة البربريَّة» التي أصبحت اليوم قوَّة قادرة تشكِّل خطراً كبيراً قد ينجم عنه تفكيك الدولة ذات النظام القريب من الإنهيار. وهذا يعني أنَّه دون إقناع المعارضة غير الإسلاميَّة أوّلاً ودون ممارسة أعلى درجات التقشُّف على أعلى المستويات يصبح الحديث عن حوار ناجح أو عن مواجهة ناجحة بين الجيش ومعارضيه في الجزائر أمراً صعباً وقد يكون مستحيلاً. لقد تعهّد الرئيس الجديد بالعمل الناشط وبالمثابرة على تعزيز المؤسَّسات وإعادة الأمن والإزدهار وبسط سيادة القانون والنظام في البلاد.

وانسجاماً منه مع مشروع الوفاق الوطني الذي طرحه بصفته رئيساً للدولة، وجد أنَّ لا بُدَّ من تغيير الحكومة التي شكَّلت في بداية ولايته وتشكيل حكومة جديدة. وبخلال وقت قياسي بالنسبة لغيرها من الحكومات التي كانت تشكَّل في الجزائر، شُكِّلت الحكومة الجديدة برئاسة السيد «مقداد سيفي» كما جرى تعيين أعضاء المجلس (برلمان معيَّن له طابع شرعي) وعددهم ١٧٨ عضواً. وأمام أعضاء هذا المجلس أعلن الرئيس زروال «أنَّ هذا المجلس يشكِّل أحد الأعمدة في خطته الوطنية الهادفة إلى إخراج البلاد من دائرة العنف التي تطوَّقها، وذلك جنباً إلى جنب مع المجلس الإقتصادي والثقافي الوطني ورئاسة الدولة».

لم يفت الرئيس زروال، ورئيس وزرائه مقداد سيفي ما جرى من إشكالات وخلافات بعد إلغاء الدورة الثانية من الإنتخابات التشريعية التي جرت خلال شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٢ بعد استقالة الشاذلي بن جديد. وكان إلغاء هذه الدورة يشبه إلغاء الدورة الأولى التي فازت بها الجبهة الإسلاميَّة للإنقاذ سنة ١٩٩١.

لذلك وعد رئيس الوزراء مقداد سيفي بأن تعمل حكومته على تأمين جميع الظروف لإجراء إنتخابات نزيهة على أكمل وجه. وشكّلت حكومته لجنة رسميَّة لبحث إمكان إدخال اللغّة «الامازيفية»، لغة البربر، في مناهج التعليم.

ولمّا عاد الرئيس زروال ثانية إلى تولّي منصب رئيس الدولة، نتيجة للإنتخابات الرئاسيَّة التي جرت خلال أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٥، تابع مهامه بعزم ونشاط أكبر من ذي قبل، محاولاً بكلّ ما أُوتي من قوّة إنقاذ الجزائر من المحنة الكبيرة التي أصابتها، لا سيَّما وقد أصبحت الأوضاع في هذه البلاد معقّدة دامية تستوجب الحوار بين الأطراف المتنازعة على الساحة والمتناحرة على السلطة والمتذابحة على الأرض باسم الديموقراطية من جهة و باسم الدين الإسلامي من جهة ثانية. أصبح أمراً صعباً وفي غاية الدقّة والخطورة لا سيّما بعد المجازر التي حصلت وتحصل كلّ يوم، وقد تحصل في المستقبل وإلى ما لا نهاية له، إذا لم يستيقظ الشعب الجزائري بأسره مع جميع قياداته الفاعلة، ويدرك الجميع أنَّ وضع البلاد قد تجاوز الخصوط الحمر ويكاد يصل إلى خطوط الموت والنهاية السوداء. لقد أصبحت أرض الجزائر مستنقع للدماء، فمتى تتوقّف دورة العنف وتبدأ دورة الحوار العقلاني الإنساني بين أبناء الأُمَّة الجزائريّة؟ إنَّ هيكل هذه الأُمَّة يكاد يسقط على رؤوس جميع أبنائها.

إنَّ أنظار العالم كانت متَّجهة إلى نتائج الإنتخابات الأخيرة التي جرت في الجزائر بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٩٧ وأشرف عليها مراقبون دوليّون. وقد أعجبت بعضاً ولم تعجب البعض الآخر. واعتبر كثيرون أنَّ الجزائريِّين واصلون إلى حلّ بعد هذه الإنتخابات. ولكن حتى الآن وقد شارف العام ١٩٩٧ على نهايته، لم تتوقّف موجات العنف والأرهاب في أرض الجزائر.

إنَّ المراقب للأوضاع الجزائريَّة يسأل: هل أُغلق باب الحوار مع الجبهة الإسلاميَّة للإنقاذ وتكرّست أعمال المواجهة والتصعيد حتى يتغلّب طرف على آخر وعن طريق الحسم العسكري؟

صور من أرض المعركة

● أقدم ثلاثة رجال مسلَّحين على قتل الصحافي في التلفزيون الجزائري عبد القادر هريش الذي أُصيب بالرصاص قرب منزله (جريدة الديار ٢/ ٣/ ١٩٩٤).

● إغتال مسلَّحان تظاهرا بأنَّهما طالبان مدير المعهد العالي للفنون الجميلة أحمد أصيله (٥٥ عاماً) ونجله رابح (٢٢ عاماً) داخل المعهد. . . وتمكَّنا من الفرار (جريدة النهار ٧/ ٣/ ١٩٩٤).

● قتل مسلَّحان. . . من الأُصوليِّين طالبتين أمام محطة للحافلات والعملية. . . جزء من حملة على النساء اللواتي لا يلتزمن بالزيّ الإسلامي.

● مصرع ٧ بحارة إيطاليِّين على متن باخرتهم (الأنوار ٨/ ٧/ ١٩٩٤).

● مجهولون قتلوا ٥ فرنسيِّين (الديار ٤/ ٨/ ١٩٩٤).

● ذبح مهندس فرنسي قرب العاصمة الجزائريَّة (النهار ١٠/ ١٠/ ٩٤).

● نشرت صحيفة «لو ماتان» أنَّ ١٩ ولداً وشاباً تتراوح أعمارهم بين سبعة أعوام و١٧ عاماً قُتلوا في الجزائر، وأنَّ بين هؤلاء ثماني مراهقات قُتلن لرفضهن وضع الحجاب أو زواج المتعة مع قادة مجموعات مسلَّحة (النهار ١٧/ ١/ ١٩٩٥).

● ذكرت صحيفتا «الوطن» و«لو ماتان» أنَّ مدير إحدى المدارس. . . حسين ليكلو (٤٢ عاماً) أُغتيل على أيدي عناصر مسلَّحة. وكانت مُدَرِّسَةُ مادة اللغَّة الفرنسيَّة فاطمة الزهراء عريس (٤٧ عاماً) قُتِلت برصاصتين في الرأس قرب المدرسة. . . (الديار ٥ شباط ١٩٩٥).

● أغتيل صحافي كان يزور قبر والدته (الديار ١٨/ ٢/ ١٩٩٥).



من ضحايا الإرهاب الأصولي

● هاجم أُصوليُّون باصاً مدرسيّاً شرق الجزائر وقلتوا ثلاثة أشخاص وأصابوا سبعة عشر طالباً بجراح (الديار ٢٠/ ٥/ ٩٥).

● نقلت وكالة الأنباء الجزائريَّة أنَّ خمسة عمّال روس قُتِلوا بالرصاص... وأنَّ مواطنين من يوغوسلافيا السابقة... قُتلا بالرصاص... (النهار ١٢/ ٧/ ١٩٩٤).

● مسلَّحون قتلوا ١٥ شخصاً في أوتوبيس ومسجد (النهار ١٢/ ١/ ١٩٩٥).

● نشرت صحيفة «لا تريبون» الجزائريَّة أنَّ شرطي مرور قُتِل برصاص امرأة إسلاميَّة مسلَّحة، وأنَّ المرأة التي لم تتجاوز الثلاثين من العمر، وفي أقصى درجات الأناقة، أَطلقت النار على الشرطي. (النهار ١١/ ٨/ ١٩٩٥).

● وفي حصيلة نقلتها «ليبيرتيه» عن تقرير لقوى الأمن أنَّ ١٦٠ امرأة قُتِلن في أنحاء الجزائر على أَيدي إسلاميِّين منذ مطلع ١٩٩٥ في مقابل ١١١



الخوف على الحياة والمستقبل

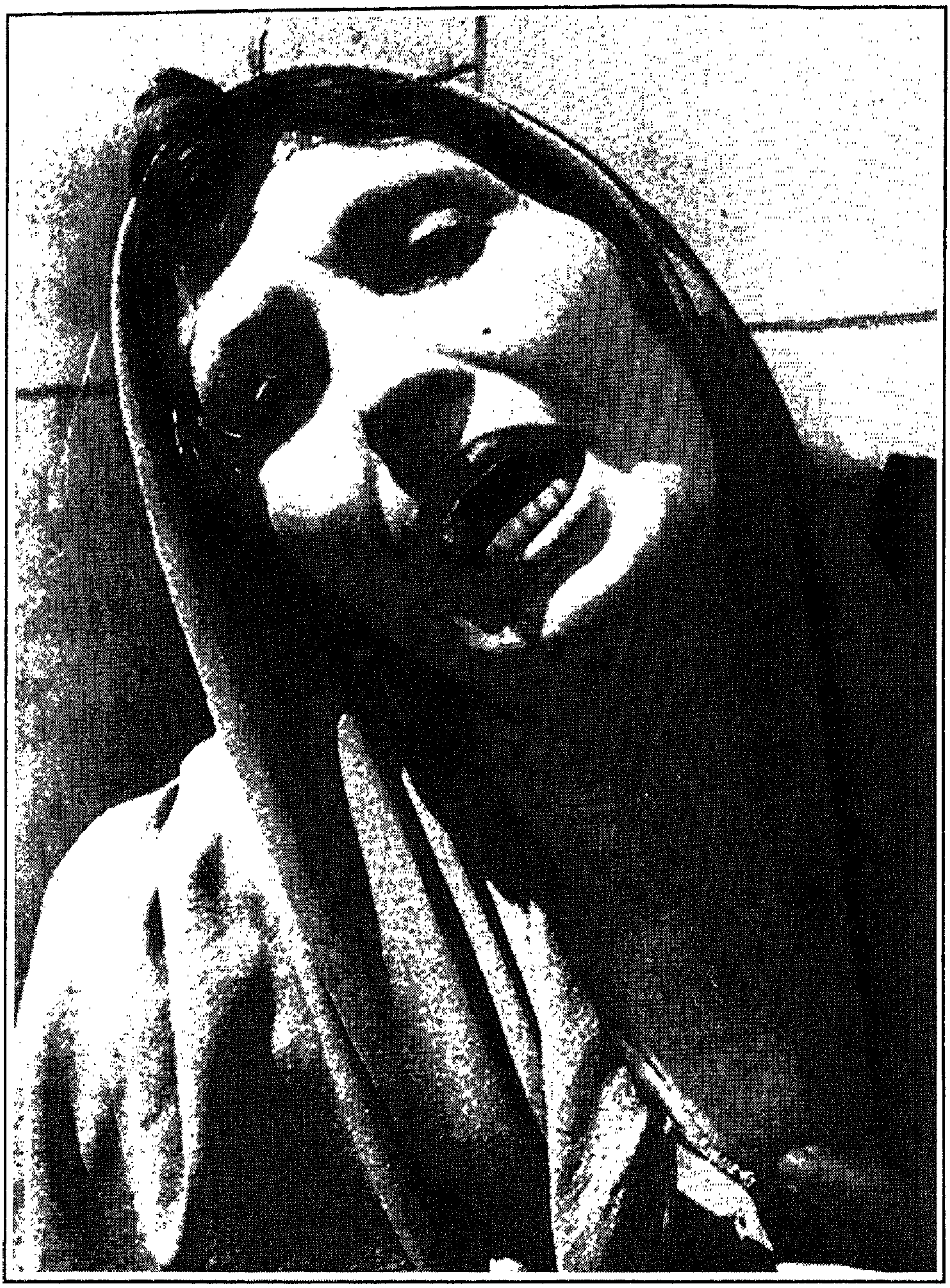
سقَطْن العام الماضي. وأكثر اللواتي قُتِلنَ تعرّضْنَ للإغتصاب، ومثَّلَ القتلة بهنَّ. واحتجز عدد كبير آخر من النساء أشهراً طويلة، وأُرغمْنَ على ما يُسمَّى «زواج المُتعة» مع عناصر الجماعات المسلَّحة في معسكراتهم.

خاتمة

إنَّ الجزائر ساحة المعركة حيث تحظى الإيديولوجيَّة الطوباويَّة الراديكاليَّة للإسلام الأُصولي بأفضل الفرص للإمساك بالسلطة، وهذا ما أدّى عمليّاً إلى حرب أهليَّة. وفي حملتهم للوصول إلى السلطة لجأ الأُصوليُّون إلى وسائل الترهيب العنيفة، مئات من الشخصيَّات الثقافيَّة والسياسيَّة والصحافيَّة سقطت ضحيَّة العنف وكذلك الآلاف من الجزائريِّين العاديِّين. وقد أجبرت حملة قتل الأجانب هؤلاء على الفرار من الجزائر بأجمعهم تقريباً.

وفي الجزائر الإقتصاد ينهار والخدمات العامة تتعثّر والنظام في خطر. إنَّ انتصاراً إسلاميّاً أُصوليّاً سيؤدّي في شكل شبه مؤكّد إلى المزيد من العنف في الداخل، لكسر المقاومة الداخليَّة، وفي الخارج للسيطرة على شمال إفريقيا. وهذا سيؤدّي إلى هجرة غير الأُصوليِّين. علماً بأنَّ ٢٥٠٠ جزائري يهربون الآن إلى فرنسا شهريّاً، ومئات آلالاف سيلحقونهم إذا استولى الأُصوليُّون على السلطة. وعندما سيصدّر الزعماء الثورة إلى تونس والمغرب فإنَّ عدد اللاجئين قد يصل إلى ملايين. إنَّ المزاج في أُوروبا الغربيّة هو في وضع يسمح بتوقُّع أن تؤدّي الهجرة الجزائريَّة إلى ردّ فعل رجعي، وهذا يمكن أن يوصل حكومات من اليمين المتطرِّف إلى السلطة، وهذه الحكومات ذات السياسات المركّزة على محور واحد يمكن أن تفاقم التوتّرات الإجتماعيَّة الحاليَّة. ويخشى الزعماء الأوروبيُّون أن يسبّب ذلك خطراً على الحلف الأطلسي.

لقد أكّد المستشار الأُلماني هلموت كول أنَّ «تصاعد الإسلام الأُصولي في إفريقيا الشماليَّة هو الخطر الأكبر بالنسبة إلى أوروبا اليوم». واعتبر رئيس الوزراء الفرنسي السابق ادوار بالادور أنَّ الثورة الأُصوليَّة في الجزائر هي الخطر الأساسي الذي يواجه بلاده. إنَّ نجاح جمهوريَّة إسلاميَّة في الجزائر سيؤدّي إلى دعم كبير لمعنويّات الأُصوليِّين في الشرق الأوسط وإمكاناتهم



وجه يختصر المأساة الجزائرية

وسيكون لهذا أهميَّة خاصة في مصر. إذ ربَّما أعطى المسلمين الراديكاليّين هناك الدفع الكافي لإطاحة نظام الرئيس حسني مبارك، وسيكون للحكم الأُصولي في القاهرة تأثير كبير على الشرق الأوسط. واستلام الأُصوليّين السلطة في مصر يمكن أن يرفع بموجات من الهجرة إلى الغرب.

إنَّ السياسيِّين الغربيِّين يبدون مضطربين بسبب الأزمة الجزائريَّة. وكما قال مسؤول في البنتاغون: «لا أحد من الفرنسيِّين والتونسيِّين والمصريِّين ومنا يعرف ماذا يفعل». ولكن واشنطن تستطيع أن تأخذ خطوتين أساسيَّتين، عليها أوّلاً أن تعلن موقفاً مبدئيّاً معارضاً بوضوح للإيديولوجيّة الأُصوليّة الإسلاميّة المتطرّفة، وتؤكّد عزمها على مساعدة الأنظمة الإسلاميّة في مواجهة التحدّيات الأُصوليّة. وعليها ثانياً العمل بفاعليّة أكبر مع السلطات الجزائريَّة مقدّمة مساعدة ماليّة قصيرة الأمد وضاغطة في اتجاه تحسين سجل حقوق الإنسان، مُتّخذة خطوات عمليّة أُخرى لمنع الأُصوليّين من القبض على السلطة.

حتى نهاية العام ١٩٩٣ لم تكن بوادر السلام ممكنة في الجزائر. ومع إطلالة العام ١٩٩٤ أطلّت بشائره غير مشجّعة، لأنّ أعمال العنف بدأت مبكرة، وتمثّلت بإضرام النار في المدارس والثانويّات والمعاهد العلميّة، وتوجيه الإنذارات إلى الأجانب لمغادرة البلاد، وقتل أو ذبح الذين صادفوهم بصورة همجيّة وطعناً بالسكاكين، وظهرت حملة رهيبة غايتها تصفية الأدباء والصحافيّين والأطبّاء والشعراء، وقد ذهب ضحيّتها الكاتب طاهر جعوت والطبيبين بوسبسي وجيلالي بلخشير والشاعر يوسف سبتي بالإضافة إلى ذبح الجزائريّين وقطع رؤوسهم.

لقد أصبح الموت في الجزائر خطراً يهدّد أي إنسان شاء سوء طالعه أن يقف على الأرض الجزائريّة.

وهكذا تبقى بلاد الجزائر أمام احتمال ظهور مفاجآت قد تكون من الدول العُظمى أو من الدول العربيّة. وربّما تكون في انقلاب عسكري يخربط جميع المعادلات الدوليّة والعربيّة والمحليّة. ومهما تكن هذه المفاجآت التي ينتظرها الشعب الجزائري، فلا بُدّ للمراقب المحايد أن يسأل الضمير العربي والضمير العالمي والضمير الإسلامي: متى يأتي وقت إنقاذ الجزائر؟

المراجع

١ ـ «تاريخ عصر النهضة الأوروبيّة»، نور الدين حاطوم.

٢ ـ «الجزائر والتحرير الناقص»، محمد حربي.

٣ ـ «أطلس العالم».

٤ ـ «المعجم التاريخي للبلدان والدول»، مسعود الخوند.

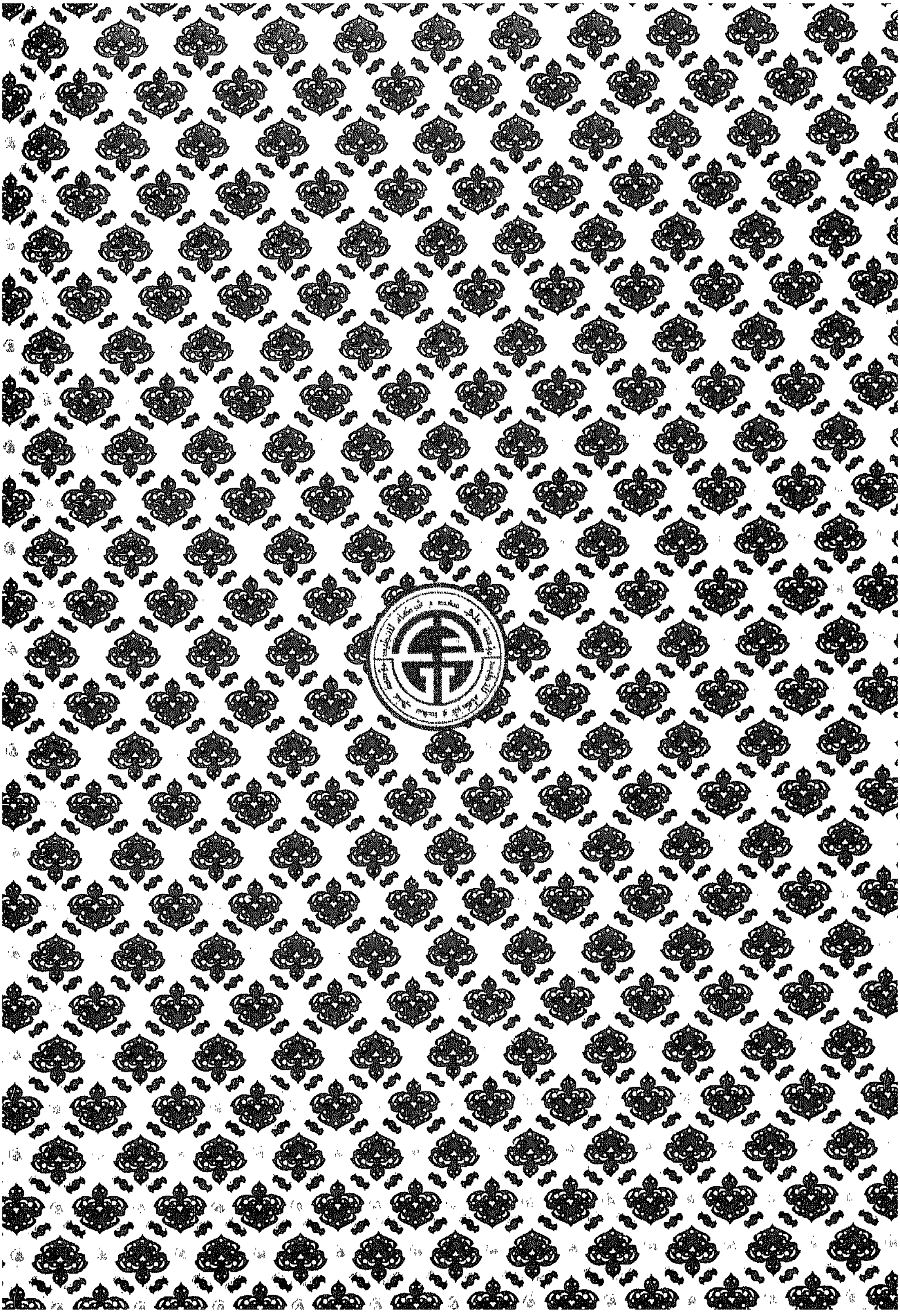
٥ ـ أرشيف جريدة النهار.

٦ ـ أرشيف جريدة الديار.

المحتويات

القسم الأول: تونس

القسم الثاني: الجزائر



[illegible]